



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله
بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه
عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوايد الضيائية
لانه لهذا الجمع كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم
الوكيل اعلم ان المص لم يصدّر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءاً منها هضماً لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من
حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على طريقة
سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً حتى يكون
بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله جزءاً
من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في
هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما



وقدم الكلمة لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام ومفهومها جزءاً
من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح
وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعداً
والكلم الطيب يأول ببعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بشرادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة اى رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداءً او بعد جعله بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكماً كان او موضوعاً مفرداً او مركباً واللفظ الحقيقي كزيد
وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلاً ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظاً حكماً لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد

عقل بمعنى المعقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه

يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تع داخلة فيه
اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الجن والملائكة
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم
الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء
بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الثاني قيل
يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد ومتى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيحة ولا يبعد ان يقال
ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى
ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان
المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده على تجريده عنه فخرج
به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر

فكيف

واغا قال لفظ جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة بالتاء الدالة على الوحدة لانه اي المصنف لم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج بعض الكلمات عن تعريف الكلم كالعبد الله علما لانه ليس بلفظ واحد على ما يجيء بل قصد الجنس محرم

فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون
موضوعا لمفرد قلنا هذه الفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم
والفعل و... والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد
اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على
جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في بيان ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به صيغة المضي بخلاف

الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير
المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وامثالهما مما يدل
جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد وبقى مثل عبدالله علما داخلا فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه
لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل
في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
فمثل عبدالله خرج عنه فانه لا يقال انه لفظة واحدة وبقي مثل
قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع

كدلالة

كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في
نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها والحرف كمن والى
فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة وانما يسمى هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى
عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن

ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به
لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز
عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع
عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنهنا الا المعرف الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد ايضا

على تفاوة

على تفاوة مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او
حكما اى يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية
وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد
الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وجبت كانت
الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها
مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل
فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان

زيد قائم او قام زيد

لان كل واحد منهما لفظ يدخل تحت الجنس

زيد ابوه قائم مركب من الكلمتين لان زيدا كلمة وابوه قائم بمنزلة الكلمة واحدة وهو قائم الاب

كلام المص ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد
اكتفى في تعريف الكلام بذكر اسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصود الذاته ومن جعله اخص من الجملة فيه بحث لصدق الجملة
على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته
وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى
اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند
وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي
بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من
جنس واحد هي اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف

كلاهما

كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم اذا كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو والاسم
ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل
يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في
الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اى ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبار
في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما في غيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منها فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو

اى باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها

بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان
الاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ
العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلاً وجعله آلة
لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوماً عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
ولا ان عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلة لتعريف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل
قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضاً
ان يكون محكوماً عليها او بها واما تلك الجزئيات فلا تستقل
بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوماً عليها او بها اذ لا بد في
كل منها ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان تعتبر النسبة بينه
وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون
آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على
معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسها استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية

مستقل بنفسه في المفهومية يصلح
لان يكون محكوماً عليه ومحكوماً به
كما ان الحيوان موضوع لمعنى
كلي مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما

بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد وهو استقلاله استقلالاً بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي العبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى
المعنى تنبيهاً على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعاً
ولا حد الحرف منعاً بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك ان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم المعنى فهي دالة
على معانيها المعتبرة في حد ذاتها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع احد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن
اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج
الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان
يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسما الافعال لان جميعها اما
منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن
المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها
الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها اذ لا يقدح
فى الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم تقدح فى ارادة
المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن
التبعيضية على ان ما ذكر بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة

خواص الشئ

الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة بجميع افراد ما هى
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل
له فمن خواص الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله ءم وليس من امبر امصيام
فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما
اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين المعنى المستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى
المستقل والفعل يدل عليه تضمنا مطابقة وهذه الخاصة ليست
بشاملة بجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير
واسما الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص
الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فى المجرور به لفظا او فى المجرور به
تقديرا كما فى الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا
يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان
يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية

الانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده

فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما تخالف
ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان تعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي في اخر
الكتاب ان شاء الله تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله
لانه المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف الوضع ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا
الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني

الاعراب في اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب مظهر فيه

المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بذلك
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون
مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا
اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني
غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق
معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام
هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا ثا زيد عمرو بكر وكذا فيما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه
عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص
الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام
هؤلاء لكونه مناسبا لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان
صاحب الكشف في جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة

الإعراب ثلاثة أقسام إعراب بالأصالة كإعراب الاسم وإعراب بالمشابهة كإعراب المضارع وإعراب بالتبعية كإعراب التوابع والبناء أيضا ثلاثة أقسام الأول بالأصالة كبناء الحروف والماضي والأمر بغير اللام على أفصح اللغات والثاني المطابقة كالأسماء المبنية والثالث بالتبعية كالمثنى والمنادى في قولك يا رجل ظريف ويا زيد بن عمرو

سعد الدين رحمه الله عليه

معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت

فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب

اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب

وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية

حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الإعراب

بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة

وهي معربة وإنما عدل المصنف عما هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب

ما اختلف آخره باختلاف العوامل لأن الغرض من تدوين علم النحو

أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب

ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم فإن العارف بأحكامها بذلك مستغن عن النحو

ولا فائدة لمعتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب

مثلا أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا في

كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره فلو كان معرفته

المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب أن يعرف

أولا بأنه مما يختلف آخره ليعرف أنه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء

على نفسه فينبغي أن يعرف أولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه

به من جملة أحكامه كما فعل المصنف وحكمه أي من جملة أحكام المعرب

وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب أن يختلف آخره أي

الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بأن تتبدل حرف بحرف آخر حقيقة

أو حكما إذا كان إعرابه بالحروف أو صفة بأن تتبدل صفة بصفة أخرى

حقيقة أو حكما إذا كان إعرابه بالحركة باختلاف العوامل أي بسبب اختلاف

العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض

الآخر وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

إن زيدا مضروب وإني ضربت زيدا وإني ضارب زيدا فإن العامل

في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أنه

لم يختلف باختلافها لفظا أو تقديرا نصب على التمييز أي يختلف لفظ

آخره أو تقديره أو على المصدرية أي يختلف اختلافا لفظا أو

تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت

بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فإن

أصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء ألفا فصار الإعراب تقديريا

والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكما

كما أشرنا إليه لئلا ينتقض بمثل رأيت أحمد ومررت بأحمد وقولنا

رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى أو مجموعا فإنه قد اختلف العوامل

فيه ولا اختلاف في آخر أحمد حقيقة بل حكما فإن فتحة أحمد بعد الناصب

علامة النصب وبمعنى الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع
فلما اخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما
لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان اخر المعرب ولا في
العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل
مع عامل ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم اخره فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر فلا فساد فيه فان للمعرب
احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الثابتة في الاعراب بالحركة
او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به اي بتلك الحروف او الحركة وحين يراد بها الموصولة الحركة
او الحروف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا
المعنوية من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبعيد الجنبة خرج حركة نحو غلامي
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وهذا
القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان يتم فائدة على

اي اختلف اخره

ينصب على الظرفية مع عامله
يعني اذا ركب ذلك البعض الامر من غير ان يترتب الرافع جاءني زيد عليه او بالعامل
اللفظي والمعنوي اخر مثل ان يقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا او لتسكت المعرب المركب ابتداء
قبله وبعده بعامل له بالعامل الناصب ويترتب عليه اي على ذلك
ولتسكت عليه او تقع الى غير ذلك
المعنوي مثل زيد قائم

محرم افندي

قوله هذا السؤال نشأ من
يعني اذا كان وحكمه ان يختلف الح
متروك بالفاء كانه حكم الاعراب فان قلت الخ
فقدرناه كانه جواب بشرط مقدر كما

محرم

نبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك الحركة او الحرف لانه على مقتضى الموصولة وقدم عرف الحركة والحرف في امتزاج المتن بالشرح ولانه الموصوفة لانها انسب ولكونه جنسا الاصل في الخبر النكرة

محرم افندي

فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى الياء مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان حرك بالكسرة دون غيره لمناسبة الياء ولانها اصل في تحريك الساكن ولانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او يغير الياء فهذه الكسرة والضمة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام في العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل

محرم

وهي تمييز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم متعجب ام ناف او مستفهم ولم يميز المعاني الثلثة بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فتمييز المعاني بعضها عن بعض

محرم افندي

المشغولية عليه وبين بمعناها المعرب بقوله

فائدة وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليبين هذا من تمام الحد
لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام غاية بعيد عن الفهم
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي
المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا اتى او لوى آخره جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تواردت
المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متنافية غير مجتمعة لتضادها
فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في
آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان
يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه

يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمتضمن حالا تقديره ليدل على المعاني المعتورة واردة مستولية على المعرب والثاني ان يكون الاصل زائلا والمتضمن اصلا تقديره على المعاني المستولية عليه وبين معناها اللغوي بقوله يقال
محرم افندي

اي يكون متضادة المعاني عليه يعني تعارض المفعولية الفاعلية والاولى تعارض اخويها لان الفاعل والمفعول لان الاضافة والثانية تعارض اخويها لانه لا يكون مفعولا او مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف والاضافة من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه لا يكون احدهما من حيث انه مفعول لا يكون احدهما ايضا من حيث انه مضاف اليه
محرم افندي

اي ليكون دالا عليها لانها معان تستدعي علامة ظاهرة يستدل بها عليها لان الحقيقي يقتضي علامة ظاهرة حقيقة
محرم افندي

لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات او موضحة كما في المعارف والمخصص والموضح لا يكون الا بعد ما خصصه او واضحه
محرم افندي

على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله فغرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفي بذكر الاصل ويستغني عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف
محرم افندي

اللام للتوقيت اي وضع اصل الاعراب وفرعه بكاد يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعاني الثلثة
محرم افندي

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان اعتور لا يتعدى بعلى بل يتعدى بغير حرف الجر اجاب عنه بقوله على تضمين

ذا التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب وبين معناها اللغوي محرم

ازالة فهو فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدة
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة
كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما ليشمل الملحق بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحق به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بتقديرها مصدرا
لم يجئ ايا الحاق الياء المصدرية الى ما في الفاعلية والمفعولية و
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم
اي يحصل المعنى المقتضي اي مقتضي من المعاني المعتورة على المعرب

المقتضية للاعراب وفي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به
حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد
الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد سالما ولم
يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب
فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضم رفعا
اي حالة الرفع والفتح نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي
حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف وتحمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني
نحو جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم

ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان
الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع في بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة
اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلثة الواو والالف والياء وهي الاسماء الستة
لكن بشروط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على
ما سنذكره

محرم افندي

كالمال والعلم والفضة مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما يأتي ان
وضعه لان يكون وصلة التوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم
الجنس صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءني رجل مال وضعوا
ذوا واضافوا اليه فقالوا جاءني رجل ذو مال ولاجل هذه العلة ان ذوا
لا يضاف الا اليه

محرم افندي

فيه اشارة الى ان هذه الاسماء معتدا بحذف
المضاف الى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء
بل على مطلقها يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيف
الى الكاف او الياء او الاسم الظاهر

محرم افندي

بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء
للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب
فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت
بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد واخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لانه ماؤه اذ اصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح
بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا

حتى لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات ولو كانت
مصغرة لكان اعرابها بالحركات ولو كانت جمعا فاما ان
ان يكون مصححا فيكون ببعض الحروف واما مكسرا
فيكون بالحركات ولو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت

اخاه ومررت باخيه فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم في لها كسائر الاسماء المضافة
اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل
من المثنى والجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجموع في كون معانيها منبئة عن
ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا في
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع من اهل العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرعه كلا مضافا الى مضمر واقعة بذلك لان
كلا باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا
اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان

متعلق بالاضافة يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم
ان كون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروط باضافتها الى الكاف
يكون اعرابها الى الحروف والافلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك
بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيف الى غير ياء المتكلم سواء كان ذلك
ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل
محرم افندى

اي الى الياء يعني اذا اضيف هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون
معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانه تكون
فيكون من باب غلامي ولا تكون مبنية بناء عارضا عند بعض
كما قال الجلبي
محرم افندى

يعني اذا جعل اعراب جميع الآحاد
بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فردها
بالحروف ناقصا كان او تاما او الحاصل
انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع الآحاد وحده
بالحروف يكون بين الاصل الذي هو فرعه
وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع اجنبية لان المثنى نفسه
الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين فاذا ان
تامة يعني يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جائز في ذهن
لهما وليقع
بجعل اعراب الآحاد بالحروف ليكون تعطشة الفة بالحروف
الطالب [illegible]
محرم افندى

تدلسه والمراد ما يراد به اصطلاحا يعني ليس المراد المعنى التركيبي بمعنى الجمع المذكر الذي سلم نظم عند الجمع حتى يخرج عنه ما واحده مؤنث وما فيه سلم نظم واحده عند الجمع بل المراد من هذه اللفظ معناه الاصطلاحي وهو الجمع الذي الحق باخره واو ونون واحد منه ثلثة مقادير مفرده فصاعدا

اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع وهي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي
الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكلا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا لما يجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما
ألحق به وهو الجمع الذي لا عن لفظ وعشرون واخواتها اي نظائرها
وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع
ثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة معادير العشرة واطلاق
ثلاثين على التسعة لانها ثلاث معادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع
ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فأن يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون

لا غير لانه لما كانت الحركات الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء وهذا هو الاصح روايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة في الاسماء الستة
محرم افندي

ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحرف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحرف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب
كل واحد منها بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزع
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة
الفتح وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشار اليهما بتقسيمه
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره فيه لفظا وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة

الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد
دخول موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا
الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني
الاعراب تقديري في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في
لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء
مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على
كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر

لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم في حالة ١٤
الرفع والجر لكون الواو والياء يتحمل الحركة ولكن ثقل على اللسان واما النصب فغير مسلم لان
تقدير الاعراب لم يكن الا للتعذر لان الالف ما دام الفا لا يقبل الحركة قلت ان الالف فيه كانت
واوا لان اصله حالة النصب رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
محرم افندي

للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو
جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء فالسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج
الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث في نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب
المتلفظ به فيما عداه يعني في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل
من المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما
اي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما
فيه اثرا يجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
العلل التسع تقوم هذه الواحدة مقامهما اي مقام كلتا العلتين

بأن تؤثر وحدها تأثيرها وهي أي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الأمور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
بكل واحد من هذه الأمور وذلك المجموع عدل ووصف وتأنيث
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف ما بين العلتين من
الواو إيا ثم لمجرد الحفظ على وزن الشعر والنون زائدة من قبلها
ألف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على أنه حال إذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله
ألف فاعل الظرف أعني من قبلها أو مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا
أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف مع أنها أيضا زائدة ولهذا
يعبّر عنهما بالألف والنون الزائدتين ولو جعل الألف فاعلا لنحو
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وأريد بزيادة الألف قبل النون
اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما
جميعا وهذا كما إذا قلت جاءني زيد الراكب من قبله أخوه فإنه يدل على
اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف فقوله
القول تقريب يعني أن ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ
لأن حفظ النظم أسهل أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي إذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة

وهذا البحر بسيط مثمن من مستفعل وفاعل ومستفعل وفعل وتقطيعه منه

عدل ووص مستفعل	ف وتأ فاعل	نيث ومع مستفعل	رفة فعلن	وعجمة مستفعل	ثم جم فاعل
ع ثم تر مستفعل	كيب فعلن	والنون ذا مستفعل	ئدة فعلن	من قبلها مستفعل	
ألف فعلن	ووزن فع مستفعل	ل وهذا فعلن	ذا القول تق مستفعل	ريب فعلن	

يعني العلة الموجبة كون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان هذا فيما إذا كانت ناقصة حيث لا يؤثر وحدها فضم إليها أخرى لنقصان كل واحد منهما وأما إذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف إلا أنه لما كانت هذه قليلا لم يذكرها الناظم وجعلها كالعدم ومبنى الحكم على الأعم الأغلب وقال إذ العلل في الحقيقة اثنان

محرم افندي

واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في علها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم
انها احد عشر والقول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة
ايماء الى التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه
من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه
ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريها اشتقاقه من المصدر فمنع منه
الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه و الوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة و
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية

قوله اثنان اي الفعل والتركيب
وقال بعضهم انه اي الفعل والتانيث والعلم
ونقل وضعا الحكاية الى الاسم كما في وزن الفعل تركيب التانيث
الفعل الى الاسم مثلا فان فيه تركيب
العلتين كما بينه

عصمت

قوله بعضهم احد عشر وهي
التسع المذكورة مع مراعاة الاصل
وقال احمد اذا سمي به وهو كل الف
الف التانيث وجعل في آخر الكلام
زيدت في آخر الكلام علما كان حبلى

عصمت

ومعدي كرب من اصحاب البدر
علم الصحابة
رضي الله عنهم

قوله مثل عمر للعدل يعني انه غير منصرف يتحقق فيه
العدل المؤنثة باجتماع العلة الاخرى وهي العلمية
وهذا العدل وهو كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
الى هذه الصيغة المخصوصة لان نفس هذا المثال
عدل وكذا الحال في الامثلة الباقية فان نفس الاسماء
ليست علة بل هي غير منصرف يتحقق فيها العلل
فتأمل

عصمت

قوله ومقدم الاول
وفي ايراد زينب مضافا الى المفعول
وهو زينب وهو علم متروك اي
الفاعل هنا لا يتعدى الى المفعول
فان له لان اورد تعدى على

عصمت

إذ الأصل في كل كلام أن لا يخلط بلسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الإفراد والألف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لأن الأصل في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن الأصلي
ويجوز أي لا يمتنع سواء كان ضروريا أو غير ضروري صرفه أي جعله في
حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فإن
غير المنصرف عند المحقق ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع إلى حكم للضرورة أي لضرورة وزن
الشعر أو رعاية قافية فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع
من منع صرفه انكسار وخروج عن السلاسة أما الأول فكقوله صبت علي
مصائب لو أنها صبت على الأيام صرن لياليا وأما الثاني فكقوله أعد
ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فإنه لو فتح نون
نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فإن قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء وأما الضرورة لرعاية

الجواز قد يطلق ويراد به الامكان الخاص عن الطرفين ولا يجوز بل يراد بقوله
يراد به الامكان الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان
وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين في الضرورة وبعض الشراح
اعني الوجود والعدم وهو سلب الضرورة عن جانب الوجود فلهذا فسره بعض الشراح
العام وهو سلب الضرورة هنا الوجوب
ارادة المعنى الاول ويقدر بجانب الوجود
به المعنى الثاني اي يمكن ان يوجد
اي لا يمتنع

قوله
ويجوز اي لا يمتنع الجواز هو الامكان فقد يجيء بمعنى سلب الوجود
والامتناع معا وهو الامكان الخاص الشايع في استعمالاتهم وقد يجيء بمعنى
سلب الوجود فقط فيتناول الممتنع وهو الامكان العام المقيد
بجانب العدم وقد يجيء بمعنى سلب الامتناع فقط فيتناول الواجب
وهو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو المراد هاهنا وذلك
لان صرف غير المنصرف قد يكون واجبا كما في صورة خروج الشعر عن الوزن
او عدم رعاية القافية
عصمت حلمي

قوله
اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري واعلم ان الامور المعقولة ثلثة واجب
وهو ما يقتضي ذاته وجوده او كان وجوده ضروريا كوجود الباري تعالى عز شانه
وممتنع وهو ما يقتضي ذاته عدمه او كان عدمه ضروريا كشريك الباري تعالى
وجائز وهو ما يستوي طرفاه اي امتناعه وعدم امتناعه
شرح

بدعاية القافية فكلمة فحوا سلام على خير الانام وسيد حب الله
العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حروف
في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف
لحصول التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلام
امر مهم عندهم والانام بجعل الاحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي هو يليه اعني اغلالا فقوله
سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف الا لغاية صرف والمنصرف الذي
صرف غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة
التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فان
كل واحدة منها مقام العلتين لتكررها احديها الجمع البالغ اي صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية كالكلاب واساود وانا عام او
حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيها التأنيث لكن لا مطلقا بل بعينه اذا كان هو
التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحد منها كحبلى وحمراء لانها
لازمتان للكلمة وضعا لا تفارق عنها اصلا فلا يقال في حبلى حبل
ولا في حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث

مبتداء لانه مخصص بالنسبة اي سلامي نقيصة
الى المتكلم مثل سلام عليك اي التنزيه من كل آفة ونقيصة
محرم افندي
اي سلام من كل عيب وشنيعة
والتبرئة من كل عيب وشنيعة
عطف على قوله للضرورة باعادة الجار اي اعادة ان لئلا يتبادر
الى التناسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه
محرم
بقوله اي ويجوز
قوله فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف
منلا عصام
مثال للجموع في آخره اراد ان ذكر الاغلال
ليس الا ان المقصود تمثيل للجموع وهو تركيب اذ ليس سلاسلا فيه
فانه منصرف واما سلاسلا جمع غير منصرف للجمعية كمساجد واشباهها
محرم افندي

قوله وما يقوم مقامها قبل هذا من تتمة التعريف فينبغي ان يقدم
على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه
جملة معترضة ولا منافاة في توجيهها بما وقعت ولشدة الاهتمام
ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت الى هنا
ع م

مكوّرا لخلاف البناء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها
وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كونه
معدولا او خروجا اي خروج الاسم اي كونه خارجا عن صيغته الاصلية اي
عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروج عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فخرج العدول
ما ينقص بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد
ودم بان المادة ليست باقية فيها وان خروج عن صيغته يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها للاولى
كونها جزءا داخلا تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها تخرج عن الصيغة
الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة
ليست بخروج عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يجمع
جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال

وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فتمكن ان يقال
ان المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ
حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا
التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر
ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيها
على غير من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول
وثانيهما اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على
وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا
دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قولوا تحقيقا

معناه خروجا كائنا عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثُلاث ومَثلث والدليل على أصلها أن في معناها تكرارا دون لفظها
والأصل انه اذا كان مكررا المعنى يكون اللفظ ايضا مكررا كما في
جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا
الحال في أُحاد ومَوحد وثُناء ومَثنى ورُباع ومَربع بلا خلاف وفيما
وراءها الى عُشار ومَعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف
ثُلاث ومَثلث واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي
كانت في ثلاثة ثلاثة صارت أصلية في ثُلاث ومَثلث لاعتبارها فيها وضعا
وأُخَر جمع أخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الأصل
أشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام
او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من
أحدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم
انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب احد الى تقدير
الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها
نحو حينئذ وقبل ويا تيمَ تيمَ عدي وليس في أُخر شيء من ذلك فيتعين
أن يكون معدولا عن احد الاخيرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع و
كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة أن يجمع على

فُعْل نحو حُمْر وإن كانت اسما أن تجمع على فعالي او فعلاوات
كصحراء على صحاري او صحراوات فأصلها إما جُمْع او جماعي او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فأحد السببين
العدل والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد
اسماء وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة
الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كأَيْنُب وأَقْوُس فانه
لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالأنياب والأقواس كيف
ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم الجزئي ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا
اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير كعُمَر وكذلك زُفَر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر لاعتبارهما اي عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال
علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا

أي حمل فعال الذي لم يكن من ذوات الراء على فعال التي كانت ذوات الراء لأن هذا الباب معرب عندهم فلان في باب ثلثة أقوال في قول مبني لمشابهة فعال التي بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي فلا حاجة فيه إلى العدل وفي قول إن كانت ذات الراء فهو مبني وإلا فمعرب وإن لم يكن ذات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي فما اعتبر فيه العدل وإن لم يحتج إليه الحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف
محرم افندي

العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة
مثل حضار وظفار فإنها مبنية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأ
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما
اعتبر فيها العدل فيما عداها جعلوه معربا غير منصرف أيضا حملا
على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية و
فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما
فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وإنما قال في تميم لأن الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأ
منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الو
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سو
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل أربع في
بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا و
فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية له في المثال المذكور فإنما
لما أجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد علم

الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ في الأصل عاما لأنه ... ثم اشتهر استعماله في بعض الأفراد ... الذات نص عليه الأصل وغلب عليه
محرم افندي

علم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا أصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع
الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المصنف بشرط أي شرط الوصف في سببية منع الصرف أن يكون
وصفا في الأصل الذي هو الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية
لا أن تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على
الأصلية أو زالت عنه فلا تضره بأن تخرج عن سببية منع الصرف
أي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض أ
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن أسود كان موضو
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في
عنه إلى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم
صرف لعدم أصالة الوصفية أربع في قولهم مررت بنسوة أر
وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة أسود وأرقم حيث صارا
اسمين للحية الأول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض
وأدهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الأدهمة أعني السواد
فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها
أصل الوضع أوصاف فلم يمنع استعمالها في معانيها الأصلية أيضا

بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن
الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي السم وكذلك منع
اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي اي
بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط في سببية منع الصرف العلمية اي
علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضعت ثانيا وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في
وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي
وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيا

زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة
لتخرج الكلمة بثقل احد امور الثلثة عن الخفة التي من شأنها ان
تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا
الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علم لطبقة
من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على
الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع
شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فعقرب وهو مؤنث سماعي باعتبار
الجنس اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال بعلمية
المذكر فلم يجز ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف و

اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لانه لو لم يكن علما في العجم لتصرف فيه العرب بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين وغير ذلك فيصير من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم

وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
يمتنع صرفها لانه وان زال التأنيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم
مقامه بدليل انه اذا صغر فلم تظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي
به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان
سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي
شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من
جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمر والمبهم لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا او كالمنصرف فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم
يجعل سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في
منع الصرف شرطان الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى

اي العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس
سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب
فلانه لو كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى
هذا الوسمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف سواء قيل
بالنظر الى الشرط الثاني فان نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المحقق لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث فان العلامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها للتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشرط

وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط

الكافي فيهما فان في ششتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة

وانما خص التوزيع بالشرط الكافي لان غرضه التنبيه على ما هو الحق

عنده من انصراف نحو نوح وهذا اقدم انصرافه مع انه متفق على

انتفاء الشرط الكافي والاولى تقديم ما هو متفق على وجوده كما لا يخفى

واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنعة عن الصرف

الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما

وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال

من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي

وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب مقام سببين

شرط اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة

التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها

ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى

الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها فالموضوع

للقيسة ما جمع الثلاثة فانه لا يقال الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة

كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات

وانما اشترطت لئلا يكون صيغة مصونة عن قبول التغير متوفر بغيرها



هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث نظرا

باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما

اشترط كونها بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها

على زنة كراهية وطواعية مع الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيتها

فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا

في الحال ولا في المآل واما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة

فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع

على قسمين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما ما يكون بتاء فاما ما كان بغير

هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد فانه لا بعد الفه حرفان

ومصابيح فانه لا بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة

واما الاجال مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الالف فمنصرف لفوات شرط

تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال

مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير

كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع

من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا

لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف

لا للجمعية الحقيقية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في

جمع حبنجر يعني عظيم البطن سُمّي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأنّ
لكل فرد منها جاءة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية
الأصلية فإن قلت لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية فإن
فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة
وإلا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلّم لأنه علم جنس الضبع مذكرا
كان أو مؤنثا وإنما التزم المص في التنبيه على اعتبار الجمعية هذا القول
ولم يقل الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في الوصف لئلا
يتوهم أن الجمعية قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة
وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل
جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال قد تفصّيت عن الإشكال الوارد
على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع أعم من أن يكون في الحال أو
الأصل فما تقول في سراويل فإنه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل فأجاب بأنه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فإذا لم ينصرف هو الأكثر في موارد الاستعمال
فالإشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه أنه
أعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل حُمل على ممنوع الصرف على موازنه
أي على ما يوازنه من الجموع العربية كأناعيم ومصابيح فإنه في

حكمها من حيث الوزن فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه
من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقية أو
حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي وليس بجمع تحقيقا
لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير جمع سروالة تقديرا و...
فإنه لا وجد غير منصرف ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف فقدّر حفظا لهذه القاعدة أنه جمع سروالة فكأنه سُمّي كل
قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وإذا
صرف سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والأصل في الأسماء الصرف
فلا إشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لتحقق نحو إلى التفصي عنه و
جوار أي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان أو واويا كالجواري
والدواعي رفعا وجرا أي في حالة الرفع والجر كقاض أي حكمه
حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه
تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت
بقاض وأما في حالة النصب لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فإنه قد اختلف فيه فذهب
إلى أن الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لأن الإعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل
ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على
وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر وهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه للعوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حال الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حال الجر
كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ و
هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والنصب خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه
اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه

الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ويجري علمين شرط
العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او
حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت
الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لخروج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركبة من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم
صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف

من الصوتي والتعدادي

شيئان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وشيئان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليها
ولكن في خلاف في ان سببيتها لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين دون
المزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثا
ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور هاهنا هو بهذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطها اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في
امتناعهما من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فتحقق
شبههما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان
كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلى لانه
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على
حالها ومن ثمة اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن في

قوله ولهذا اي لكون انتفاء دخول التاء التانيث شرطا للصرف

انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه
صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود
فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على
المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا
اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرط فيها احد امرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة
الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم علم
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يعد
في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول

لأن هذا الوزن غالب في الفعل والفعلية تدل على الاختصاص

فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب اليه اي منع صرفه الا
بعض النحاة او يكون غير مختص لكنه يكون في اوله اي في اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف او
من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حروف زائدة في اول
الفعل غير قابل اي حال كون الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
بل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان
الفعل ولو قال غير قابل قياسا باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا
ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثمة اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء في يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية
او مع شرطية سبب اخر واحترز بذلك عما جمع الى التانيث او
صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها كاف في منع الصرف لا اثر
فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين ان ما منع الصرف
وشرائطها في ما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما
السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا
او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتين فان كل واحد
من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا
فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لا
الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من
اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي فلا يوجد
شيء من افراد التراكيب بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط
الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه
العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي
شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث

ان الاخافش في النحاة ثلاثة ابو الخطاب استاذ سيبويه وابو الحسن سعيد بن سعدة تلميذ سيبويه وهو المراد ههنا وابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد وهو الاخفش الصغير

وصف بسببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
فما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علم لمفازة من اوزان الفعل
مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء
بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر
غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي
تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
الحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا
نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة وجعله اصلا
واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر كلما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واخواته

اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه محرر

ونحو جمع افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا
ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
نكر اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة
وسبب اخر كون الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت لما
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
ذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على
اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث
لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من غير

فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد وجود المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي محرم افندي

لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان في كلمة واحدة كما ... محرم افندي

والمراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفي والحاتم الحاكم في الاصل جعل اسما لابن عبد الله بن سعد الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم

حذوه فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون

وهذا القول اظهر ولا اخر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان

زائلا لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف

الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار

الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر على باب حاتم اى كل

علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية

الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فيه

حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية

والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع

صرفه لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع

كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت

الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع

المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في

حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فا

معا يحقق وجميع الباب اى جميع باب غير المنصرف باللام اى بدخول

التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره يجر اى يصير مجرورا

مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقل

يقول بجر لان الاجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول بنكسر لان

الكسر يطلق على الحركة البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا

لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة

بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة

الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون

التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه

غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين

وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة

الفعل لم تؤثر الا في سقوطه دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر

الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب

الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم

غير منصرف وان زالتا جميعا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك

ان العلمية تزول بالاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر

زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمر زالت احد

وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا

انسب بما عرف به المتن عن المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع
لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع
مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات من الخيل للذكور
وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال
على المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما
اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع بما عدا الرفع
المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجيء فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفا
وانما قدم لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل لان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل

الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان
ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات عن التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل و
الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم
اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن
نحو زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره
اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا
ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه على
نوع ما اسند اليه على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او على ما في حكمها كالاسم والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
الا ان هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كا

واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يتقدم به مثل زيد في قام زيد فهذا احتراز
عما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قام ابوه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان
يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه
لا يتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي
يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول
النابغة جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل
الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا

الوضعية

انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازائه
انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو
اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا او
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا
عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا
لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية

وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف في التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض

لان الاصل في الانحصار ما قبلها فيما بعدها

زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمقصود
يعني انحصار انما علة دون المفعول
من قولنا ما ضرب عمرو الا زيدا انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد مضروبا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر لانقلب
الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما
هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن
استحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون اصله ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد
حصر كل من الضاربية والمضروبية في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا في الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي
معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير متصل به نحو ضربك زيد

فان قيل لم لم يجعل من باب تقديم الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر كذلك ليطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قولك من قام سؤال عن الفاعل ... الحكم ... الحكم بتكرر الاسناد وان لم يطابق السؤال او يقال تقديره يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل في الحذف اولى

زيد وجب تاخيره اي الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في
صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلما فاته
الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف
ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا مثل زيد اي فيما
كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عن من يقوم
به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان
يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة بتمامها والتعليل في الحذف اولى
وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب

لان الممدوح بهذا البيت
ممدوح بالوصفين المعروفين
عند الناس الشجاعة والسخاوة
لان مصراع الاول افاد الشجاعة
والثاني السخاوة

يزيد فليبك مما تخبط فيه خصوصية متعلق بضارع اي يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقح ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله ومما يتوسل به
الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لبقي المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب
حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في

مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا
واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه كالمفسر فيلزم في الكلام ا
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم
عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا
بعدها اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما
فيه انه بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني
مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار

لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المعروفين عند الناس الشجاعة والسخاوة لان مصراع الاول افاد الشجاعة والثاني السخاوة

يزيد فليبك مما تخبط فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلا
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به
الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب
حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في

مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا
واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه كالمفسر فيلزم في الكلام ا
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم
عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني
مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار

الفاعل في الأول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن
اضماره في الاول لانه حرف لا يصح اضماره ولا ابرازه لفساد المعنى لانه
يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له وافراد الحصر بالظاهر
فهنا ما يكون طريق قطع اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل
منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية
اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه و لا شك

ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه
الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا اما
ابو زيد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الثاني حصل القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا او اكرمني واكرمت زيدا او ضربني و
زيدا او اكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه واحدا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع
تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وهو اولى لانه مذهب الجمهور
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر
واحتمال الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير

والضمير يجب أن يكون موافقاً للمرجع في هذه الأمور دون الحذف للكسائي
فإنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا استتر الضمير مستتره خلافاً
فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر ويظهر
أثر الخلاف في نحو ضربني وأكرمني الزيدان عند البصريين و
وأكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز أي إعمال الفعل الثاني في اقتضاء
الفعل الأول الفاعل خلافاً للفراء فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأنه يلزم على تقدير إعماله إما
الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور أو حذف الفاعل كما هو
مذهب الكسائي بل يجب عنده إعمال الفعل الأول فإن اقتضى الفعل
الثاني الفاعل أضمرته وإن اقتضى المفعول حذفته وأضمرته نحو
وأكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريكه الرافعين
أو إضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخر الناصب نحو ضربني
وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت زيداً أو عبارة المتن عن مشهور
عنه وحذفت المفعول في الأول تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار
قبل الذكر في الفضلة لو أضمر إن استغنى عنه وإلا أي وإن لم يستغن
أظهرت أي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لأنه لا يجوز
حذف أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار

الإضمار قبل الذكر في الفضلة وإن أعملت الفعل الأول كما
هو مذهب الكوفيين أضمرت الفاعل في الفعل الثاني لاقتضائه نحو
ضربني وأكرمني زيد إذا جعلت زيداً فاعل ضربني وأضمرت في أكرمني
ضمير راجعاً إلى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا
الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز وأضمرت
المفعول في الفعل الثاني لاقتضائه على المذهب المختار ولم تحذفه
وإن جاز حذفه لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعاً إلى لفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني و
أكرمته زيد إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فإنه إذا امتنع الإضمار
والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقاً حيث أعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً
مفعولاً له وأضمر المفعول الأول في حسبتهما وأظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول
ولو أضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى أنه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة إلا إذا لوحظ المفعول الثاني إجمالاً
وإلا على اختلاف ذاتيهما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وإفراد

معنى البيت لو كان سعيي لطلب القليل من المال لكفاني القليل من المال ولم اطلب الكثير منه ولكن سعيي لطلب المجد والشرف وقد يدرك ذلك انا وامثالي

وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول لأن الأول
يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان إلى أمر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول
بقول امرئ القيس ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب
قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان أعني كفاني ولم أطلب
إلى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية واختار امرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب
إعمال الأول فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره إذ لا قائل
بتساوي الإعمالين فأجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول
امرئ القيس كفاني ولم أطلب قليل من المال ليس منه أي من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم أطلب إلى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لأدنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لأن لو يجعل مدخوله
المثبت شرطاً كان أو جزاء أو معطوفاً على أحدهما منفياً والمنفي
منه ذلك مثبتاً فعلى هذا ينبغي أن يكون مفعول لم أطلب محذوفاً أي
لم أطلب المجد والعز كما يدل عليه البيت المتأخر أعني قوله ولكنما أسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني لا

لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن أطلب
المجد الأصيل الثابت وأسعى له مفعول ما لم يسم فاعله أي مفعول
فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله وأقيم مقامه منفصلاً عن الفاعل وهو
ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلاً كل مفعول حذف فاعله
أي فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه
فاعلاً لفعل متعلق به وأقيم هو أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل
في إسناد الفعل أو شبهه إليه وشرطه أي شرط مفعول ما لم يسم
فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل إذا كان عامله
فعلاً أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل أي الماضي المجهول ويُفعَل
أي المضارع المجهول فيتناول مثل أُفعِل وافتُعِل واستُفعِل
ويُفتعَل ويُستفعَل ونحوها من الأفعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لأنه مسند إلى
المفعول الأول إسناداً تاماً فلو أسند الفعل إليه لا يكون إسناد
الأول تاماً للزوم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً مع كون كل من الإسنادين
تاماً بخلاف التمييز فإنه ليس بمسند لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر
تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب أعلمت إذ حكمه حكم المفعول

الكافين باب علمت في كونه مسندا او المفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا
كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول
له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد من الواو فانه لم يعرف
كونه مفعولا معه واذا وجد مفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي
يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول
به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه
لدلالة الفعل عليه في داره ظرف معين زيد فان لم يكن اي ان لم يوجد في
الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز

جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي
الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني
لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا
وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه بعض من
جملة المرفوعات ومن جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير
لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان و
اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج مثل بحسبك درهم
مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم
فانهما لا يكونان مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب و
حسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا او الف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر

حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامله فيه لظاهر
متعلق لقوله رافعة يريد به ما كان بارزة غير مستكن سواء
كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين
اقائم هما فان قوله هما فاعل
لها مع انه مضمر ولذلك قال الشارح محرم

نحو نحن عند الناس منكم نحن مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما جرى مجراه وهو
المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابرهيم و
عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان و
كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما
قائم زيد واقائم زيد جاز امران اذا طابقت نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران يكون
الصفة مبتداء وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلاث صور اخرها اقائمان الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء وقائمان خبرا مقدما عليه و
اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
ثالثها ... الخبر وثانيها اقائم زيد يجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام مفروض فى الاسم

اى لكون العامل فى محنى التفضيل كالجزء عصام وفيه ما سبق فيه
جزء من عاملة ويكون فاعل اسم التفضيل
نظرا لانحصار ... فى مسئلة الكحل
الا ظاهر ... وان يكون
ان يكون نحن مبتدا ... تقديم منكم
منكم مفسر للمحذوف فلما حذف منكم
نحن عند الناس ... ثانيا الى هنا كلام من
اولا فيه ... بقوله ثانيا الى الناشى
وانما فيه لرفع الابهام وان احد
الحذف مثل قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ويرد
عليه ان المراد فى مسئلة الكحل
الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا
اعم منهما ... الظاهر

الضمير يرجع الى ...

قوله فانها ح خبر ليس
بمعنى دائما ان امكن قائمون
او ... الامران ... اولو

ليس الا اى الصفة المذكورة الصفة
تعـ ليس الا اى الصفة المذكورة والتذكير باعتبار الخبر
فانها حينئذ خبر ليس الا خبر ليس تلك الاخبار منه مثل قولك ضربت زيدا
حين طابقت مثنى او مجموعا خبر كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا
ويحذف المستثنى تخفيفا فى كلام واجب ليس الا اى الفاعل ليس الا واحد
ليس الا اى ما ضربت الا زيدا او فوقك الفاعل واحد ليس الا اى فقط حيث قال اى خبر
وقد وجه فى بعض الحواشى هذه العبارة بجعلها بمعنى فقط حيث قال اى خبر
فقط وهذا ايضا يحتمل لوجهين اما البيان حاصل الوجه الذى ذكرنا واما لكون
ليس الا بمعنى فقط فيحتاج الى بيان الاستعمال هذا
يحيى محمد افندى

قوله فان طابقة الصفة الواقعة
بعد حرف النفى اه اشارة الى المستتر
راجع الى قوله والصفة الواقعة بعد حرف
النفى والف الاستفهام
محمد افندى

وانما قال المجرد ولم يقل الاسم
المجرد لان خبر المبتداء قد يكون
غير الاسم
متوسط

اى المجرد عن العوامل اللفظية اسما وجملة
واحترز به عن اسم ... بحله
افندى

قوله مذكورا بعدها اى
بعد الصفة الواقعة مستفاد من قوله
المصرح رافعة لظاهر فانه يقتضى ان يكون
مذكورا بعدها
محمد افندى

الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد أنه الجزء المسند المغاير
للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به
للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني
ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند به الى المبتداء او تجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج
القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء
في المبتداء والخبر عامل فيهما عند البصريين واما عند بعضهم فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال الاخرون كل واحد
من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا
لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال
من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمة اى ومن اجل
ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع
الخبر عائد الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لا عائد الى التقدم ومتنع

قوله
ما يوقع به الاسناد اشار به الى كون الالف واللام بمعنى الموصول
او الى ان الضمير المستتر راجع الى مصدر والضمير البارز راجع الى الالف
واللام وهذا توجيه بين كلام المصنف وبين كلام المتقدمين حيث
خالف الجمهور في هذا التعبير بزيادة قوله به والماآل فيه واحد وكان
النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء
فيظهر حينئذ فائدة

يحيى محمد افندي

قوله
واحترز به عن القسم الاول من المبتداء
لانه مسند اليه يشكل هذا على ما فسره قدس سره
لانه لم يكن حينئذ مقابلا للمسند اليه ويمكن
ان يقال تفسيره به لبيان معناه الاصلي ثم في العرف
اسما واحدا مع قطع النظر عن الجار والمجرور كعبد الله
فحي يكون المسند به بمعنى المسند فيكون مقابلا للمسند اليه

محمد افندي

قوله ما جاء في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في جزء الخبر الذي
اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو جائز
وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو
الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد
متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل
مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه
فال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد
منها تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافاد عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر
واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة
قوله شر اهر ذا ناب تخصيصه بما يختص به الفاعل لشبهه به اذ
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره

كأنك قلت رجل
موصوف بصحة

هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه
ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو
في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المراد بالكلب
بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان يجيء حبيب مثلا وقد يكون
اذا كان يجيء عدو والمراد ابنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا الا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى
الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه الحوادث
ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في
قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال المحققون منهم مدار
الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
يعني في توجيهاتها بهذه التكليفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قام لعدم

وتفصيله ان الكر اثنى عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد
المن
محرم افندى

اعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وحينئذ
تجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لابد من عامل فبعضهم ذهب
الى ان العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار
وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم
الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل
وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف
واصل العمل للافعال على التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي
كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا
الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا

وافيه على الكافيه

وغير المصنف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية
وهما شرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية
نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية
فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك

وهذا القول اقرب اي الصواب ولما كان الجزء المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير اي ان جزء المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة اي الفعلية وكذا الشرطية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن
المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او جزء كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع
المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان معلوما قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا زمانا
او مكانا او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على
انه اي الخبر الواقع ظرفا متعلق اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل فلا
وهو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا واما الاكثر انه
الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل

الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما أشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب
لصدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من
ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان
معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا اخوك زيد المنطلق
او كانا متساويين في اصل التخصيص لانه قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه
زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ
على الخبر في هذه الصورة اما في صورة الاولى فلما ذكرنا واما في
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا
كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون

بل لا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمع كالتاء في ضربت هند فاذا تضمنت الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة
صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واخر الخبر عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة
صدر الكلام لتصدره في جملة او كان الخبر متعلقه مصححا له اي للمبتدا
حيث انه مبتدا فيتقدم لم يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان
جر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر في المبتدا نكرة غير مخصصة
او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية
تقدمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل خبر كان في جانب
المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق
به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة

الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره خوف التباس
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن النقطة لخفائها او
الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا
في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل
ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل
زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانه
في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف او
ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد فجوز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف
لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه
نحو وما بكم من نعمة فمن الله فشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر كسببية
الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها فيه نظرا
الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ يجب دخول الفاء فيه وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه
بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم الموصول
بفعل أو ظرف أي الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية مأولة
بجملة فعلية هنا بالاتفاق وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا
مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لأن الشرط لا يكون إلا فعلا أو
حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به أو النكرة الموصوفة
بها أي بأحدهما وفي حكمها الاسم المضاف إليها مثل الذي يأتيني
مثال الاسم الموصول بفعل أو الذي في الدار فهذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تعالى إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني
فهذا مثال للاسم الموصوف بفعل أو كل رجل في الدار فهذا مثال الاسم
الموصوف بظرف فله درهم وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة
بأحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم وليت
ولعل من الحروف المشبهة إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء
على خبره مانعان عن دخولها عليه لأن صحة دخولها عليه إنما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لأنهما
يخرجان الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء من قبيل

الأخبار وذلك المنع إنما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم فإن قيل باب كان
علمت أيضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها وألحق بعضهم
قيل هو سيبويه إن المكسورة بهما أي بليت ولعل في المنع عن جواز
الفاء على الخبر والأصح أنها لا تمنع عنه لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى
الإنشائية يؤيده قوله تعالى إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن
يقبل فإن قيل قد ألحق بعضهم أن المفتوحة ولكن بليت ولعل فما
وجه تخصيص إن المكسورة بالإلحاق قيل بعضهم الذي ألحق إن
بها هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فإنه يدل
على عدم منع إن المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
على عدم منع أن المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا أنما
غنمتم من شيء فأن لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية
أو عقلية جوازا أي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه إذا قطع النعت

وهو الصبي الرافع صوته اول ولادته استعير لمن رفع صوته لرؤية الهلال وهو خبر لمبتدأ محذوف اي هذه [الحالة] مثل قول المستهل او كانها كقول المستهل لجملة اعتراض

بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه لانه
انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او نحو ذلك فلو
ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل
المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس منه باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما
لم يقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا القيام قرينة من
غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع
فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
حادثة اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في
موضعه غيره اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما
المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا

عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال قدم رجلان من الشرق
فخطبا فعجب الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة يعني ان جنس البيان وان كان محمودا
فان فيه ما يذم وجنس الشعر وان كان مذموما فان فيه ما يحمد
لاشتماله على الحكمة فالشعر المذموم ما فيه كلام قبيح واما فيه موعظة
وثناء الله تعالى ورسوله ونصيحة للمسلمين محمود
مصابيح

كما في قوله لولا علي لهلك عمر رضي الله عنه

لولا زيد موجود لان لولا لامتناع شيء لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة وا[illegible]
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه
كما في قول الشافعي رض ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الا[سم]
بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها ونائبها كل مبتداء كان مصدرا صورة او تاويلا
منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي
زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان
ضربت زيدا قائما او اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظرف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لا
في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
والذي يظهر لي ان تقديره اي تقدير مثل ضربي زيدا قائما نحو ضربي

قال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها يعني ان رفع ذلك الاسم مخصوصا بها لا بغيرها [illegible]

من الضمير المستكن في الخبر ويكون ظرفا مستقرا في المعنى حينئذ
لا لغلام رجل ظرف حال كونه في الدار فتكون الظرفية مقيدة
بكونها في الدار لان الحال قيد لعاملها
محرم افندي

قوله [illegible] مصيبت [illegible] كلور
ونقصان معناسنه ومقارنت

اصلاح [illegible] موصوفه [illegible]

بسه حذفا كثيرا مفعولا مطلقا باعتبار موصوفه [illegible] وصولا انسب بقوله وبنو تميم

جعله ظرفا اى زمانا كثيرا
عصمت

اسم مبتدا مضاف الى ما وهي مجرور محلا بالاضافة ولا عطف
على ما وخبر المبتدأ شيء او هو خبر محذوف المبتدأ بحذف
المضاف اى بيان اسم ما ولا هذا او هذا بيان اسم ما ولا والجملة
على التقادير الثلثة استيناف ويجوز ان تكون الجملة عطفا على ما قبلها بتقدير
العاطف اى ومنها اسم ما ولا
افصاح

قوله او كليهما يعني مصدر [illegible]
فاعله [illegible]
مفعوله [illegible]
نصب البدر

على قوله وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع فان قلت سيجيء في بحث المفعول معه ان الواو التي
بمعنى معه لم تكن للعطف قلت المراد بالعطف معناه اللغوي اى الارتباط المعنوي فان قلت فما علة
رفع مدخول هذا الواو قلت لما كان صورته موافقة بالعاطف جرى عليه حكمه ولهذا قال الكوفيون
ان الواو بمعنى مع خبر انتقل رفعه الى مدخوله لعدم قبوله الاعراب
عصمت

بلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول و ضربني زيدا لابسا قائما
اذا كان عن الفاعل او منهما ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربني زيدا لابسا قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف لابس الذي هو
المبتداء او العامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا
فعلى هذا يكونون مرتكبين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلق المبتداء ولزم
حذف الخبر من غير سادّ مسدّه وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدّت الحال مسدّه مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا
المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مع ضيعته
فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرونان
واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به
فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قام مقامه

بالرفع عطف على كل والواو ههنا بمعنى مع فتدل على المقارنة فيكون تقدير الكلام كل رجل وضيعته
مقرونان ولم يجز نصبها وان كان الواو بمعنى مع لانه لا بد للنصب من فعل او معناه وكلاهما منتف
ههنا وهذه الجملة في محل الجر عطف على قوله ضربي زيدا قائما والضيعة العقار والارض المغلة وحرفة
الرجل وصناعته وتجارته
افصاح

قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اه الجواب الاول للفاضل الهندي والثاني
لصاحب الوافية والشارح الفاضل لما شاهد فيهما استبعادا وركاكة وجه العبارة بما وجه لكون
قال الاستاذ رح لا يخفى ما في توجيه الشارح من الدور وحمل لفظ الدخول على غير المتعارف
مع ما فيه من المخالفة لما ذكر في تعريف الخبر حيث قال والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد وجعل
قوله المغايرة للصفة المذكورة تاكيدا هذا
حاشية

مقامه فيجب حذفه والخبر والقسم معا واحد ولا يستعمل مع اللام الا محذوفا
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من
المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الباقية وهي
ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها شابهت الفعل المتعدي لكونها على ثلاثة فصاعدا
ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها هو المسند اي شيء اخر بعد
دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر
المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها
لاحداث اثر فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما
يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث
جرى جملة مثل ان زيدا يقوم مأول بقائم مثل قائم في ان زيدا قائم
فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اي

اي في انتقاض التعريف

فان قيل ان قائما مسند
قبل دخول هذه الحروف
فما معنى هو المسند بعد
دخول هذه الحروف
قلنا لان قائما وان كان
مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانفسخ
بعد دخول هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعد
الدخول لانه انما حصل في قائم بعد الدخول
محرم

يعني بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في العجز عن الاتيان بمثله
محرم افندي

حكم كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي
من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره
كامره بعد ان يكون خبرا للمبتدا في جميع الباب الا في انه يجوز
اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا
في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على
الاسم وقد جاز تقدم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان
ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان
حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان
ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند اليها يعني اخرج هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان

اي كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التي ينتفع به الناس والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح
محرم

٤٢

قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه
عصام

وكان ونحوها بعد دخولها اي دخول لا ليخرج به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان ونظائره نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه
مثل لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة
بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثالا للنوعين خبرا الظرف وغيرها وقد يحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو
لا اله الا الله اي لا اله الا الله موجود وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرونه
في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا
لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير بين يحملون ما يرى
في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا تعملان عملها
هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا او لكل مسند اليه بعد دخولها
حرفه به خرج اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابو

في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك واعمالها
بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا
قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا
بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف
ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن
نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع مع عدم تكرير لا
في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد سبق شرحه عند ذكره في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع
والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلما واباك ومسلمين ومسلمين

ومسلمين فهو اي من المنصوب او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف
شرفا واما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها لاخذ كونه صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو
ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما في
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد
ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان
معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فانه

بخلاف الباء حرف جر والخلاف وهو مضاف يعود
مجرور به ومضاف الى اخويه ومضاف الى الضمير على انه
اليه والياء فيه علامة الجر ومضاف الى مقام الرفع والجملة
الى الاول وهو والظرف المستقر اما في اخويه ولا يثنى
خبر مبتدأ محذوف اي هذا الكائن بخلاف في قوله
واما في موقع النصب على انه حال من المستكن اخويه
ولا يجمع والمعنى فالاول لا يثنى ولا يجمع كائنا بخلاف
افصاح

قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي ناقلا عن الحريري انه قال
يقال قعد وجلس من المرادفين كما اعتقده اذ القعود انتقال عن
القيام والجلوس انتقال عن النوم والاضطجاع فلا يجوز ان تنصب
جلوسا بقعدت ولا قعودا بجلست لاختلاف المعنى والتناقض هكذا
أورده الحريري في درة الغواص

للكراهة اعتباران أحدها كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور او المشتق
منها فعل أسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها معنى الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في
قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهيته فهو مفعول به لا مطلق اذ ليس ذلك الفعل
مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول
وفي هذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
ويكون المفعول المطلق للتأكيد اي لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم
من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بفتح الجيم للعدد وجلسة بكسر الجيم
للنوع فالاول اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد
بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله
نباتا وسيبويه يقدر لها عاملا من بابها اي قعدت وجلست جلوسا وا

الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب المفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير
مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي
سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي
شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه قالوا
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه
الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لولا
نفيه نحو ما زيد الا سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول

المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو
ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري
الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو
دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الصورتين لان الخبر الكائن في
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا
البريد اي تسير سير البريد هذا مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا
اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا او منها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيانا
انواع الجملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد

الوثاق

الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله
تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون
منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر واحترز
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه
دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد
لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا الحرب صوت حمار وعلى
اي على صاحبه ذلك الاسم الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت
حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحبه ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
اي بصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع

المواضع

لا حقيقة ولا حكما فانه مفعول به في الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند الى الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل وان تعلق منه فعل الى الآخر كما في اعطي زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما حينئذ درهما مفعولا به

مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا الجزا ونحو جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد مطلقا مثل لبيك اصله الب لك البابا
بعد بين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى
هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به

مطلب مفعول به

هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء
بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
الفاعل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع
عليه بل فيه او معه او له والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
الخبر اسناده اليه ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل اعطي درهم
زيد على صيغة المجهول فانه يعتبر اسناده الى فاعله لا يشكل عنه الا

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا احتمال لها اي
لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق مثل له علي الف درهم اعترافا
اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف
درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه يؤكد نفسه وذاته
لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة
محتمل غيره اي غير المفعول المطلق زيد قائم حقا اي حق حقا حق
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قولك زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق توكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من
حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره لينتفي وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالنفسه انه تاكيد لاجل
نفسه لتكرر ويتقرر فيحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل

قوله ثبون وقلون لا نرخم بحذف
لان نحو ثبون الواو والنون لانهما زيدتا
زيادة وهي في حكم الزيادة الواحدة وقد ذكروه كعشرة
معا فكانا في حكم التاء المثلثة لغات شتى الضعيفة
ثبون جمع ثبة بضم الثاء وكسرها وهي الخشبة بالتركي
وقلون جمع قلة بفتح القاف طويلة يلعب
التي يضربها الصبيان بخشبة
كذا محمد افندي

قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت
اثني عشر واثنا عشرة واثني عشرة
حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر
بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر
من جهة ان الثاني اسم برأسه
عبد الغفور

زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل وعا
ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل ا
اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا
مثل [illegible] واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم
كوقوعه خبر ان نحو من الرأي ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال
مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا
في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اي الزم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان
عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا
لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا

وفي الكشاف هذا خطاب للنصارى اي انتهوا عن التثليث واقصدوا وانتهوا خيرا لكم انتم فيه وهذا مذهب سيبويه وعند الكسائي انه خبر لكان اي يكون الانتهاء خيرا لكم وعند الفراء انه صفة لمصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم

الثاني

مطلب المنادى

واهلاً وسهلاً اي اتيت اهلاً اي مكاناً ماهولاً معموراً لا خراباً
او اهلاً لا اجانب ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة مثل
يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولاً منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في
حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف
النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تكلم
فان المندوب ايضاً لما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكماً على وجه التفجع فانك
اذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضاً انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب ادعو من الحروف
الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز بقوله عن الحرف
نحو ليقبل زيد لفظاً او تقديراً تفصيل للطلب اي طلباً لفظياً بان
يكون الحرف الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرياً بان يكون الحرف الطلب
مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون

مطلب حروف ندا

قوله وياحار وياثمد وياكرو ومثل الاستعمال بثلثة امثلة لان التغيير في الاكثر اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما عبد الغفور

قوله وياكرو وان قال طالب ضعيف طويل قدس سره في الحاشية كروان طائر في الصحراء انتهى وطالب العنق [illegible] الحبارى عبد الغفور

قوله بان يا اصل صيغة النداء يعني لم يعبر عنها بصيغة النداء حتى يراد بصيغة النداء مع الباء للتنبيه على ان صيغة المنادى [illegible]

اختلاف في انتصاب المنادى

الثابت ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين او يكون المنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
من اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة و
المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى
المنادى فقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على الضم
اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
او الفعل مسندا الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير اليه
الاسم عن سلامة لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر



آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لشبه
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالا ما
هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض
اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي
لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتح اللام لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا
حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس
الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام
معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان
الفرق بينه وبين المستغاث حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت
مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما

المنادي بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحروف
واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء وبا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك
فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها
كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كما ان المبرد
اسم فاعل يستغيث بالمبرد اسم مفعول ليخلصه فينتقم منه ويستريح من الم
خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتعجب منه ويخلص
منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان
المنادي في قولهم يا للماء وبا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما
المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فيشكل
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق وبفتحه اي يبنى المنادى
على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضائها الالف فتح
ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح وبينهما اثرهما
تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف
وينصب ما سواها اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد

المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
محققة فيه وما عرض مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما
لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا
لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من
يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة
وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى
مثال له على حدة وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة

المنادى نوعان مبني ومعرب فالمبني قسمان مبني على الضم وهو المنادى المفرد المعرفة مبني على الفتح وهو المستغاث بالالف والمعرب ايضا ضربان مخفوض وهو المستغاث بلام الاستغاثة ومنصوب وهو المنادى المضاف والشبيه به والنكرة

توابع المنادى

أو محلًا إنما قيد المنادى بكونه مبنيًا لأن توابع المنادى المعرب تابعة
للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لأن توابع المستغاث بالا
لا يجوز فيها الرفع بل يجب النصب نحو يا زيدا أو عمرا لا أو عمرو لأن المتبوع
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة
ولا حكمًا كانت مضافة بالإضافة المعنوية وح لا يجوز فيها إلا النصب
وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافا
معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف أو حكمًا بأن يكون مضافا لفظيا أو
شبيها بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد
ليدخل فيها الإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لأنهما
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر
الأحكام في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما يجري مطلقًا بل لا
في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا فيها وصرح بالقيد
فيما هو محتاج فقال من التأكيد أي المعنوي لأن التأكيد اللفظي
حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز
إعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد
التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فإن حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر أو المقدر لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز
أن يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لأن حق تابع المبني أن
يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم
أجمعون وأجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل في
الصفة واقتصر على مثالها لأنها أكثر وأشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لأن المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حاله الجارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة أو ما يقوم مقامها ولكن لما
لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعرابا فصارت رفعا
وأبو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار النصب
مع تجويزه الرفع فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله
ومحله النصب وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف المذكور
كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل أي و

والصعق علم بلد ... والنجم اسم للثريا واللام لازم فيه وقيل الصعق لمن اصابه الصاعقة

العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكان عمرو اي ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافا فالاول الا ان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف حكمه اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون
النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في
هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا

اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه
فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلا يفهم من اختيار فتحه
عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم
الموصوف بابن مجرد عن التاء او مضاف الى علم ابنه بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم تحرزا عنه
مثل يا زيد الظريف بن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الى
هذه الصفة والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتح التي هي حركة
الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين
حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط الامرين معا
والتزموا ايعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها
الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو

للمنادى المضموم

قوله وقالوا يا الله خلاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى

بالنداء فالزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء ويستثنى
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى وهذا لم
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابع
بالجر عطف على الرجل اي والرفع مواز في توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادى المبني وقالوا ابتداء على قاعدة نحو باجتماع حرف النداء مع
اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة و
اللام عوض عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم
يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز وهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس و
ان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم و
يا الصعق ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في

الام متعلق بتحكموا الاتي

في قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لانا
لانها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وفي الغلامان في قوله فيا الغلامان اللذان فرا ايا
الامرين كلهما حكموا ابانة اشد شذوذا او ذلك اي وجاز لك في
يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة
وفي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
الى النصب فقط اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة
كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم يا
تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الكاف في يا زيد ابن عمرو وتيقن النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد
التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمران
يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاة اياه فعم
والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء و

وجوه اربعة

قوله ويا هاء اي بهاء السكت خبر يكون المحذوف والجملة في مقام الرفع عطف على جملة يجوز اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء او معطوف على محذوف اعني يجوز فيه كذا بغير الهاء او بالهاء او خبر مبتدا محذوف اي هو بالهاء والجملة اعتراض او متعلق بفعل محذوف اي ويوقف عليه بالهاء وهذه الجملة ايضا عطف على جملة يجوز قوله وقفا حال اي موقوفا

يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان ما قبلها
كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص منه
وبهذه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بالتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا في
جاءني ذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتح من الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اي العرب في نحو قولهم يا ابي ويا امي على الوجوه
الاربعة كما مر انما اضيف اي ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال ندائها في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال

وانما قيل للانس والجن ثقلين لسكناهما في الارض واثقلتا ثقلاها

حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا
يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة
مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا
ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح
لاستثقال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص
النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع
في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة
فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي
لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي الترخيم

ترخيم المنادى

المنادى حذف في آخره اي المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى
مقتضية اي الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا
كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي
ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف اذ لا
يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى و
من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما لذلك
وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عنه قولهم في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان
لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها فلا تغير والشرط الرابع امر
وجودي وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه

لانه لعلميته ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة ندائه العلم مع انه لشهرته يكون
فيما ابقي منه دليل على ما القي وللزيادة على الثلاثة لئلا يلزم نقصه عن
اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التأنيث
وان لم يكن علما زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
اذ مقتضيه للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما
من نحو يا صاح في يا صاحب وفيه شذوذ في الوجه في ترخيم نكرة استعمال
منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية
المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا او اخرى
عن اخرى نحو عن ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم
زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منها الا الاخرى كاسماء اذا جعلته
فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع
اسم على ما هو مذهب غيره لانه ح يكون من باب عمار وحرف او
او كان في آخره حرف صحيح اصلي لبنا دره اي الذهن لان

الغالبة في الحرف الصحيح الأصالة فحذف منه نحو شعلاة لأنه لا يحذف
منه إلا التاء وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل مثل قرمي
ومدعو فإن الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة قبله
مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد
بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها فحذف منه نحو مختار
فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير وهو أي والحال أن ما في آخره
حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب
وإنما لم يأخذ هذا القيد في قولنا زيادتان في حكم الواحدة لأن نحو نبو
وقلون يرخم بحذف زيادتيه لأن بقاء الكلمة على حرفين ليس للترخيم
حذفتا أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين أما في الأول فلكا
في حكم الواحدة في زيدتا معا حذفتا معا وأما في الثاني فلأنه لما
الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل
حلت على الأسد ونبت عن النقد وإن كان مركبا ونعلم من بيان
شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
لزوال امتزاجه بتاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صار بمنزلة
الجزء وإن كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة فيحذف وا حد

واحد أي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك و
أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي
صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا
ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل أي وقد يجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون في بنائه
وإعلاله وتصحيحه في حكم نفسه لا لحكم الأصل فيقال يا حار بالضم كأنه
اسم مفرد معرفة برأسه فيضم وفي يا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه
صار الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كأدل
جمع دلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في
المندوب لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها أشهر صيغها فكانت
أو يا بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في
ميت يبكي عليه أحد وبعد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم أو

في البكاء ويشاركه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا اما المتفجع عليه عدما فما يتفجع على عدمه كالميت الذي
يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا فما يتفجع على وجوده عند فقد
المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحاصل يشمل لفظ المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه وا ويلاه واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في
الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به
ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى
لما مر انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز لك زيادة الالف
في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت
اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت عنها
الى ما يجانس حركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم

اي من التشبيه المذكور وهو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى

بابدال الالف واوا

الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز
لك الهاء اي الحاقها بعد المدات في حال الوقف لبيانها ولا
يندب المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب لمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال
وا رجلاه اذ ما اشتهر هذا اللفظ بمندوب خاص ينتقل الذهن
اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجئ
به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجئ بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا
زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة
فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي
الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء

اي فرقا بين كان المندوب مضافا
وبين كان موصوفا فجاز الحاق الالف الندبة
باخر الموصوف اليه المضاف المندوب

زجاجی

قوله للزجاج متعلق بندا او صفة او بيان له
اي خالفهم عبد الرحمن بن اسحق الزجاج خلافا
فالزجاج بالفتح والتشديد صانع الزجاج بحركات
الزاء والتخفيف او بايعه فالصيغة للنسبة و
لهذا ربما يقال الزجاجي والجملة اعتراض
والتفصيل في خلافات في بحث التنازع
افصاح

تعرّف بالنداء كيا رجل او لم يتعرّف مثل يا رجلًا لان نداءه لم
يكن نكرة في نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الي
انه منادى و الاشارة اي والا في اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في
الابهام و المستغاث و المندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل
الكلام و الحذف ينافيه فبقي علي هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف
حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ اللهمّ
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة حينئذ نحو اللهمّ او بغير بدل
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف و لفظ اي اذا وصف بذي
اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان
يتصف هذا بذي اللام و المضاف ايا اي معرفة كانت نحو غلام زيد
افعل كذا و الموصول نحو من لا يزال محسنا احسن اليّ واما المضمرات
فشذ نداؤها نحو يا انت و يا اياك و شذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم
جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق
اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل علي نائم مستلق فخنقه و قال
افتد مخنوق فحذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى

دعي يا اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذ ان حذف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيمكث ويكون
يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى
القرى فلا تغتر ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا
يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
ما اي مفعول به اجري فيه عامله على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله
بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه اعرض به عنه نحو زيدا ابوك ولا يرد
بان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل يكون الفعل او شبهه جزء
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل

والثالث

او حذف الفعل الناصب له

او نائبا عن الفعل نحو الا

او بشبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بجره اي بالعمل في جره او
في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصلا ان يكون
الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بجرد
رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء
فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج
كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
المص اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد

اي وجه الاحسن في الترتيب وفي محشي عصام لانه مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل
المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير من
بين الفصل بينهما بما ليس منهما ولما عم فعل المصر ايضا وجه ان حسن ان الاول اعني عدم الفصل
الافعال المعروفة بالفعل المجهولة اعني جئت عليه الثاني لتقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه

ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيما نشهر ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جميع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح لمناسبة الفعل المعروف في المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فتامل

وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
(تقديره ضربت زيدا ضربته)
تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء
(تقديره اهنت زيدا ضربت غلامه)
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
(تقديره لابست او لازمت زيدا جئت عليه)
وزيدا جئت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه
(بتقدير الفعل المحذوف)
ينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل
المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اخر ضربت الاول لوجود مفسره اعني الثاني وعلى
هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني جئت عليه ثم ان الاسم
(اي في مواضع تبطل في باقي انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير)
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران واما هذه الصور بحسب
(شرع في بيان قاعدة يعرف بها في اي موضع يختار)
المقام فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه
(اي لا يكون فاعلا للفعل كذلك)
مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء و

عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فحسب لم يترجح النصب قرينة اخرى يترجح الرفع
بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي
بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي و
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع
انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يجوز
فيه النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا
يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على
الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم

يلزم بعدها الاسمية بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني بعد ما ولا وان وليس لم ولما ولن
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يعقد معمولها لضعفها في العمل
نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظا الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر
والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي في ما بعد حرف
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع

الفعل فيه الكثير فاذا نصب الاسم المذكور وقع بعده الفعل تقديرا او الافلا التاكيد

وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي

بما هو مفسر حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في نفسه بالحال

بل من حيث هو جزء في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم مع

المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مفسر

مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين جزئية ذات ما هو

على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة

فانه التركيب لا يحتملها معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل

على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان

موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل

شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه

يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب

المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع

والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا ترجيح في مثل زيد قام

وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يجوز العطف

على الصغرى لعدم الضمير ايستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع

اي انا خلقنا كل شيء مقدرا مرتبا في اللوح وكل شيء وعلى

على مقتضى الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح قال

قبل وقوعه كذا فسر الامام البيضاوي ثم قال على الابتداء وعلى

منصوب بفعل يفسره ما بعده وقرئ بالرفع على الابتداء المشهور

هذا فالاولى ان يجعل خلقناه خبرا لا نعتا ليطابق المشهور ههنا

في الدلالة على كل شيء مخلوق بقدر ولعل اختيار النصب شرح

مع الاضمار لما فيه من النصوصية على المقصود

قوله

بل من حيث اي الالتباس ما هو معتبر الى قوله

المفسر عليه حيث هو خبر في حال الرفع فاطلاق

في بعض الاحوال في حالة الرفع مجازا باعتبار ما كان

حالة النصب وكذلك كذا الالتباس اليه في

لا يحتمل التفسير جنئذ لان الالتباس في التركيب الواحد

التفسير والصفة معا على ما ياتي في التركيب مجازان

تامل

لمحي محمد افندي

اعلم ان الفعل في قوله من عمل بفتح العين وفتح الميم

وضم العين وكون اللام بالواو او بالكسر على

الثاني حالة الرفع دون حالة النصب او الخفض

التعليل بمخالفة حالة النصب لانه تفسير

الاول ولو عكس بان يكتب في الاول

لان الثاني حقيقة وذلك ظاهر

الزيادة بالحقيقة اولى

افصاحه

و تقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة

فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان

لحصول التناسب بينهما في الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى

وهي اسمية وفي النصب تكون جملة فعلية فتعطف على الصغرى وهي

فان قلت السلامة الحذف مرجح للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف

عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا غير

غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فما

اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد

به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق

من اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا

يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما

وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو

ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف

التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به منه اى من باب الاضمار

على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادى النظر انه

مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور

بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه

قوله

قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعله الجملة خبر امتا

اذا جعل الفعل وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر الذى

هو فى حكم الملفوظ كما قيل فى زيد عرف كانت الكبرى

مفصولة باعتبار المنتهى الذى هو الضمير

عبد الغفور

٨ اى عدم التفاوت فى القرب

والبعد بينهما انما هو باعتبار المنتهى

أن يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في
محل الرفع على أنه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان
الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر
أن قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة إما أن يحملوا الإخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فأشار المحقق إليهما بحملوا الإخراج عنها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط
عند المبرد لكون الألف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء
والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيته للجزاء ومثل
هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط المذكور بعده على
ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه إذ
مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده أيضا للسببية أي ثبت زناها فاجلدوا وقيل زائدة

صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو أو مناسبه لنصبه لأن ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني
أذهب فإن قلت لا نحكم المناسب في أذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس
الذهاب به أو يلابسه أحد بالذهاب أو أذهبه أحد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه والاتحاد
فيما ذكرتم مفقود وإذا كان الأمر كذلك فالرفع أي رفع زيد في
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الإضمار
على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا أي مثل إذ
ذهب به قوله كل شيء فعلوه في الزبر أي في صحايف أعمالهم فهو ليس
من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لأن
في صحايف أعمالهم ليس محلا لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن كان صفة لشيء مع أنه
ظاهر الآية فات المعنى المقصود إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول
لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر
لا أن كل شيء كائن في صحايف أعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على أن

او للتعبير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا بد من جعل
في الضابطة فيتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط فالمختار
ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة
ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء عن شيء آخر وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول
اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك
المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا
له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على
صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا
من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير الذي يدل على المعمول اشعارا بانه
منه لا المحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف نحو اياك مثالا
لاول نوعي التحذير ومعناها بعد نفسك من الاسد والاسد من

نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربها بالعصا وبعد
حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها واما الطريق الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالاولى
ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه
تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل ذكرنا فيما بعد
وتقول في مثال النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف فتقول
في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياسي ولا تقول في المثال الاول

إياك والأسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير أن وأنّ فإن
قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف أشذ شذوذًا
لأن حذف حرف الجر قياس مع أن وأنّ وشاذ كثير في غيرهما وأما
حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرًا . المفعول فيه هو ما فعل
فعل مذكور تضمنًا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك أو
مطابقة إذا كان العامل مصدرًا مفعولًا مما فعل فيه فعل شامل
لأسماء الزمان والمكان كلها فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن
يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيه أو لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فإنه
وإن كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فإن يوم الجمعة يصدق عليه أنه فعل فيه فعل
مذكور من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور لكن مثل هذا المثال
ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
أنه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة إلى قوله مذكور إلا لزيادة تصوير المعرّف وقوله من زمان أو
مكان بيان لما الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسمي المفعول فيه
ولتعيين البناء حكم كل منهما وهو أي المفعول ضربان ما يظهر فيه في و

مجرورًا بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير في وهذا خلاف
اصطلاح القوم فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير
في وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضًا مفعولًا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه أي شرط نصب المفعول فيه تقدير في إذ التلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهمًا كان الزمان أو محدودًا
تقبل ذلك أي تقدير في لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه أي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرًا وأفطرت اليوم وظروف المكان إن كان
المكان مبهمًا قبل ذلك أي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الإبهام نحو جلست خلفك وإلا أي وإن لم يكن مبهمًا بل يكون محدودًا
فلا يقبل تقدير في إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتًا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي أمام
وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فإن أمام زيد
مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض فيكون
مبهمًا ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز
نصبها قال وحمل عليه أي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى

وشبهها نحو دون وسوى لابهامها اي لا تام عند ولدى وثم يذكر وجه
حمل شبهها عليها لان حكم حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر
وكذا احمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل اي لا لابهامه وكذا احمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على
الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا
بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه لا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب
الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل دخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليس كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به

وقيل معناه على استعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
ونقل عن سيبويه ان استعماله مع في شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل
مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه
والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت فعلو مذكور احترازا به عن نحو اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي المفعول
فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه
فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في
التركيب الذي هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته
تاديبا فمثال ما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال

لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ وهذا
قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام
فيجوز حذفها لا يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لاحد فاعله وفاعل على
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي
للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا
اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان وجود
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو
اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لان بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي

فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في
المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول
له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظه فالمعنى عنده في
المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا ترى ان صحة
تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد
وقت الركوب من غير ان يخرجه عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل
عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم
الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا
غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها

فيعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل
عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فعول معه مفعول جاء ام
فاعلا اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول
فيه ولا الى الضمير المجرور الراجع الى اللام واعتذر عن قبيه بانه جوز
بعض النحاة من اسناد الفعل الى الازم النصب وترك منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر والمبرد ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان
مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل ففي هذا المعنى
فيعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول بمذكور بعد الواو احتراز عن
المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافاد
سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما

هذا احتراز عن عبد القاهر فانه جعل الواو بنفسها عاملة فيه

تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو
جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على الاشتراك في اصل الفعل دون
المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول
معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وضعوا الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي هي بمعنى الجمع
فيه معنى المعية فانه الفعل اي ما يدل على الحدث فيه الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وجاز العطف اي جاز العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيدا بالنصب
على المفعولية وزيد بالرفع على العطف وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصل
لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر
العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع

النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه
يمتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن
شان احدهما ونفس الاخر وانما جعلت معنوية الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالهم فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما
يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها و
هو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول
به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وبما بعدها
اي الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا
من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا
الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي
كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظيا اي لفظا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام

اي سواء ... او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل
من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا لان تلك الصفة
لفاعل او المفعول به
محرم افندي

يعني ان الفاعل فاعلا حقيقيا والمفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول
او مفعوليه الثاني فاعلا ومفعولا حكميين كما سياتي من الامثلة
محرم افندي

الفاعل والمفعول

سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان تكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن
المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابرهيم
حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابرهيم
مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في
المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبتن على
صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع

المحمول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل
فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم
الفاعل والمفعول الا لا دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل
ضربت زيدا قائما مثال اللفظ الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
اللفظ الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا ولا شك انا لسنا مما يقصد المتكلم
الاخبار بها عن نفسه حقيقة بل بتقدير في نظم الكلام اشير او انبه ويجعل زيد
به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الحاصل
عن منطوق الكلام المعبر بلفظة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت
زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل كاسم

كاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد
حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما
كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك
عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي
الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا
اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب
موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدها
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم
فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا

الفتيم مشروطا بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية وتحتاج الى ان يصرف الكلام
عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه
ولعل المراد به هٰهنا نغص مداخلة بعضها في بعض اخراه والمعنى على
نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وفيها
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي يعترك العراك
وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية ونائبة

اي يعترك العراك اي معتركا
وينفرد وحده انفرادا

اما معارف موضوعة موضع النكرات اي مؤولة ومتعرفة او مجردا
فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه
في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال
مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع ان
لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني
الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا فمعنى الكلام
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي
ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا
نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ
على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف بما فيه معنى

الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي للتوسع في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتياط التام لا يجوز وكما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي كذا لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر فإن كان مجرورا بالإضافة لم يتقدم
عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لأن الحال
تابع وفرع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
أيضا وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصرية
يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف وهذا قال
على الأصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك
إلا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حروف
الجر معدية للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض
فإذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا فإنها
بحسب الحقيقة ليس مجرورا وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر أي إرسالة
كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة أي صفة سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح

أن يقع حالا من غير أن يأول الجامد بالمشتق لأن المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث
اشترطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق و
فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في
قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة أطيب منه رطبا وهو ما فيه
حلاوة صرفة فإنهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من أبسر النخل إذا صار ما عليه بسرا وأرطب إذا صار ما
عليه رطبا والعامل في رطبا أطيب باتفاق النحاة وفي بسرا أيضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا
تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار إليه هذا من حيث أنه مفضل وهذه الحيثية
وإن لم تكن معتبرة في الأبعد إضماره في أطيب لكنه لما كان الضمير
اسم المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه وأوجبوا أن يليه والرطبية
تعلقت به من حيث أنه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب أن يليه قال الرضي
الضمير المستكن في أفعل فإنه وإن كان مفضلا لكنه لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا أرى بأسا بأن يقال وإن لم يسمع زيد أحسن ما كان قائما

لانه يلزم تعريف العامل في الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل شيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلة ومفضلا عليها في حالة واحدة وهذا باطل

وذهب بعضهم اي ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون
اي الحال جملة لما لانها على الهيئة كالمفرد فصح ان وقعت حالا
ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان
الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه و
الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجمل حالا
لابد لها من رابط يربطها اي صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة
الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم
بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بالضمير انما يكون في

في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو
الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لكمال
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في
الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها
ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني قد خرج غلامه او جاءني
زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو فلا بد في
الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمانه الى زمان
الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه

لبيان زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه يجوز الا ان

من الماضي المثبت اذا وقع حالا لان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل

فلا بد من قد حتى يقربه الى مقارنته وهذا الخلاف مذهب الكوفيين

لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو

جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم

اي قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف

قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله نحو ما حصرت صدورهم

جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعلها جملة دعائية

وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل

حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع

في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال

المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة

كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين

ويجب حذفه اي حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة

مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان

فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه

او حقا من حققت الامر بمعنى تحققته وجزمت به يقينا او من احققت الامر

بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك حقا يقينا

او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقدير عندي

بعد ثبوته عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها

ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عن مؤكدة بعض

كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه

احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب

الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد و

هٰهنا من قبل اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا

للفعل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا

الله شاهد قائما بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام و

عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام

عن شيء بل هو تركه بحاله وايراده تعيين المستقر اي الثابت الراسخ

في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان

بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل و

الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية

ما يصلح ان يشار اليه بهذا

ابهام قولا عنيا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاجزاء عن او صفا المبهم نحو
هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد
واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل
فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث
انه موضوع له وكذا يقع به الاجزاء عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص
عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه
لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك
ان الموضوع له جمع معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو
اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما الا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع
الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل

الذي لم يكن فيها وضعا بل استعمال

كالحيوان الناطق فهو انسان كزيد وعمرو ورجل واحد

فان طاب زيد كلام مستقل تام للابهام في طرفيه الآن نسبة الطيب الى زيد مبهمة فانها تحتمل
٧٥ ان يكون الى زيد او الى ما يتعلق به من النفس والقلب وغير ذلك ونفسا ترفع ذلك الابهام
و المتميز ما صح لمنسب اليه الحقيقة عن غيره والمعنى طابت نفس زيد وانما عدلت عن تلك العبارة
الى هذه للتاكيد والمبالغة فان ذكر الشيء اولا مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفوس من ان يفسر اولا

رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذات قيل ذيتا فذيتا يرفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره و
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر
والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر
تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا
وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه
هو المقدر والا فقولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع
ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع

تعبيره برفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا
الرفع الخاص دفع لما يرد على ظاهر عبارة المتن من ان
الموضوع والمحمول متحدان اذ المراد بالاول ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة والمراد بالمفرد المقدار موصوفا بعينه فاجاب
الشارح بان الاول عام مطلقا والثاني خاص ومقيد فتوجد
المغايرة فيصح الحمل
يكي محمد افندي

قوله كالكيل عطف على كالوزن
اعاد الجار لكونه جنسا آخر واشارة
لتغاير المعطوفين وكذا البواقي
يكي محمد افندي

والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه كما نبه على التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا
النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا
وهذا لم يستوف اقسام المقادير وكثر بعضها ومعنى تمام الاسم ان
يكون على حالة لا يمكن اضافته حينئذ والاسم مستحيل الاضافة مع
التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
قبل لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام
الفاعل لكونها في اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان
لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا
يجوز معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي
وان كان الاسم التام جنسا او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما
تتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
ايا تثنيه وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا
ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا

ايضا لانه لا يؤتى بلفظ الجنس مفردا على الابد فلا بد من ان يثنى او
يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على
ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو
عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد
او بنون الحق للتثنية فانه لا تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين
او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة
الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشروك
وعشري رمضان لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه

عِشْرِينَ رَمَضَانَ اَوْ اَرَادَ الْيَوْمَ الْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَلَا تَمْيِيزَ
فِي غَيْرِ صُورَةِ الْاِلْتِبَاسِ اَيْضًا اِلَّا عَلَى قِلَّةٍ لِكَوْنِ الْبَابِ اَقْرَبَ اِلَى الْاِطِّرَادِ
وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ عَطْفٌ عَلَى عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ اَيِ الْاَوَّلِ كَمَا يَرْفَعُ الْاِبْهَامَ
عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ كَذٰلِكَ يَرْفَعُ عَنْ مُفْرَدٍ غَيْرِ مِقْدَارٍ اَيْ مَا لَيْسَ بِعَدَدٍ
وَلَا وَزْنٍ وَلَا ذِرَاعٍ وَلَا كَيْلٍ وَلَا مِقْيَاسٍ نَحْوُ خَاتَمٌ حَدِيدًا فَاِنَّ الْخَاتَمَ
مُبْهَمٌ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ تَامٌّ بِالتَّنْوِينِ فَاقْتَضَى تَمْيِيزًا وَالْخَفْضُ اَيْ خَفْضُ التَّمْيِيزِ
بِاِضَافَةِ غَيْرِ الْمِقْدَارِ اِلَيْهِ اَكْثَرُ لِحُصُولِ الْغَرَضِ مَعَ الْخِفَّةِ وَالْقُصُورِ
غَيْرِ الْمِقْدَارِ عَنْ طَلَبِ التَّمْيِيزِ لِاَنَّ الْاَصْلَ فِي الْمُبْهَمَاتِ الْمَقَادِيرُ وَغَيْرُهَا
لَيْسَ بِهٰذِهِ الْمَثَابَةِ وَالثَّانِي اَيِ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ التَّمْيِيزِ وَهُوَ مَا يَرْفَعُ الْاِبْهَامَ
عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ بَلْ يَرْفَعُ عَنْ نِسْبَةٍ كَانَ الظَّاهِرُ اَنْ يَقُولَ عَنْ
ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ لٰكِنْ لَمَّا كَانَ الْاِبْهَامُ فِي طَرَفِ النِّسْبَةِ مُسْتَلْزِمًا
لِلْاِبْهَامِ فِيهَا وَرَفْعُهُ عَنْهَا مُسْتَلْزِمًا لِلرَّفْعِ عَنْهُ قَالَ عَنْ نِسْبَةٍ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا
تَنْبِيهًا عَلَى اَنَّ مُقَابَلَةَ مَا فِي هٰذَا الْقِسْمِ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ فِي الْقِسْمِ الْاَوَّلِ
اِنَّمَا هِيَ لِمُجَرَّدِ النِّسْبَةِ لَا غَيْرُ فِي جُمْلَةٍ اَيْ نِسْبَةٍ كَائِنَةٍ فِي جُمْلَةٍ اَوْ مَا ضَاهَاهَا
اَيْ مَا شَابَهَهَا عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوُ الْحَوْضُ مُمْتَلِئٌ
مَاءً اَوِ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ الْاَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُونًا اَوِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ نَحْوُ
زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا اَوِ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ زَيْدٌ اَفْضَلُ مِنْكَ اَبًا اَوِ الْمَصْدَرُ

الفراسة بالكسر الاسم من قولك تفرست فيه خيرا وتفرس اي تثبت وتنظر تقول رجل فارس النظر وفي الحديث اتقوا فراسة المؤمن والفراسة بالفتح الفروسية والفروسة كلاهما مصدر قولك رجل فارس على الخيل وقد فرس من باب سهل وظرف اي حذق امر الخيل كذا في الصحاح

او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا الكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما عنه وللمتعلق وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين عنه اضافة خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه التمييز او لاكتفائه به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كفر دبه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون

ای لمتعلق لما انتصب عنه اللام فيهما مكسورة لان الابوة و العلم و الدار كل واحد منها
متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد و الوصف يقتضي موصوفا و الثالث
ملك لانه يقتضي مالكا و المذكور اولى بهما و نحو زيد فيهما فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد
الطيب اليه بمجاز العلاقة المحلية في الاولين و المالكية في الثالث

التمييز معينا معلوما و الابهام يكون في نسبة الدار اليه و الدار في الاصل لغة
اللبن و فيه جزء كثير للعرب فاريد به الجزء اى بقية جزء فارسا و
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق
الخيل و اما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب
عنه و المراد بجعله له اطلاقه عليه و التعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه
لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه و ذلك بحسب القرائن
و الاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان تجعل عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب
باعتبار انه ابو عمرو و جاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه و هو ابوه و الا اى و ان لم يكن التمييز
بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو
لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة و علما و دارا فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنتصب عنه و لا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها في زيد
و هو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب اى زيد فيطابق التمييز فيه
اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا

له و المتعلق و فيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز و اثنينيته
و جمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا و
الزيدان ابوين و الزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اردت ابا له فقط و طاب زيد ابوين اذا اردت ابا و جدا و
طاب زيد اباء اذا اردت ابا و اجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد
وحدة التمييز اورد مفردا و اذا قصد اثنينيته اورد تثنية و
جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى
و المجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل و الكثير فانه اذا
قصد اثنينيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل و الكثير خلافا
ابا تثنية و جمع نحو طاب زيد علما و الزيدان علما و الزيدون
الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث انها متمايزة
النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين
و الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد
ذلك المعنى و ان كان التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او
باخو كم زيد رجلا فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة

صفة له اي لما انتصب عنه لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى من موضع فيه فاذا قيل طاب زيد ابوة الا كان الوا
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة الواو
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على جر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملا لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
من فيها تحويله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان
من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال
الفروسية اذ مدحه في حال الفروسية يجوز ان يكون من الضعف ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي
اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل
او شبه الفعل القريب لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد

ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء
ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدر
وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و
مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال
واخواته لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل القريب وعلى اسمي الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز
قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

اى لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فضلة الذى يتميز به عن المنقطع والآخر غير مخرج واذا اختلفا فى الحقيقة التى يفصل تعذر جمعها بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واخواتها
شرح

على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان اى التذكير ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تترك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير الحاجة الى التعريف كافية فى تقسيم اياه الى قسمين وعرف كل واحد منها لان لكل واحد منهما احكاما لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم المخرج واحترز به عن غير المخرج يعنى المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاءه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور

او كان بعد عدا او خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لا مثل فرق الا يوم كذا فانه حرف ونحو ما لا منصوب والعامل فى

المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم
الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم او لا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما يتفطن لمن تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخوا[تها]
سواء كان مخرجا او غير مخرج وهذا لم يعرف على حدة روما للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان اي المستثنى واقعا بعد الا بعد غير وسوى
وغيرها غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا
في المستثنى لئلا يتوهم عدم في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه
ليس فيه واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لخروج
قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لانه
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا او خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والقائل في

اي لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما ...

مستثنى ايكي قسمدر متصل اولور ومنقطع اولور
امدى متصل اولان لفظا وتقديرا اولدبغى حالده الا ايله
واخواتيله متعدددن مخرج اوله
دخى منقطع اولان الادن واخواتندن صكره مذكور در
متعدددن غير مخرج اولدبغى حالده

---

١ دخى مطلقا مستثنى كلام موجبده صفتله غير
عن الا ايله بعدنده ياخود مستثنى مستثنى منه اوزرينه
مقدم اولورسه ياخود مستثنى منقطع اولورسه
بو اوچ حالده مستثنى وجوبا منصوب اولور
٢ دخى كلام غير موجب اولوب مستثنى منه مذكور اولورسه
نصب جائز بدل مختار اولور
٣ دخى مستثنى على حسب العوامل معرب اولور مستثنى منه
مذكور اولوب قال بو كلام غير موجب اولورسه
٤ دخى مستثنى مجرور اولور سوى ايله سواء ايله دخى
٥ حاشا ايله بعدده اولورسه والاكثر ...

جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني
القوم الا زيدا وما جاءني القوم لكن زيدا جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور

ينصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا في
اذ نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
او مقدما — عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل
منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي
لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب فان اكثرهم
ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا
فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة و
انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح
فهم هنا يوافقون الحجازيين في النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله — ممن رحمه الله المرحوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا

اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا وقع بعد عدا من عدا يعدو عدوا
اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والمراد هاهنا التضمين
او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم او
الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما
في محل النصب على الحالية ولم تظهر هنا قد لكونهما اشبه بالا التي
هي الاصل في باب الاستثناء وفي الاكثر اي النصب بهما اغلب
في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان لما عرفته وقد اجري الجر
بهما على انهما حرفا جر قال الرضي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا تقديره
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم

او خلا مجيئهم من زيد وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او
على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاء واخالياً بعضهم
او مجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه
اجاز الجر بها على ان ما فيها زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف
فلم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا منصوب بعد ليس نحو جاءني
القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءني اهلك لا يكون بشرا او انما
يكون النصب بعدها لانها من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم
اضمار اسمها في الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل
النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتغير
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
عن المستثنى منه فيما بعد الا كان من الغير المذكور اي حال كونه واقعا
في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احترازا عما اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل

العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعد واو على انه صفة الكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فا
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير
مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا دون
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك فيه
وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد
الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو

قرأت فعل وفاعل والا حرف الاستثناء ويوم مستثنى مضاف الى كذا ومجرور المحل بالاضافة اشارة الى يوم السبت او الى يوم الجمعة او نحو ذلك والمستثنى منه محذوف اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا والجملة مجرورة المحل بالاضافة

كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
الموجب في بعض فروعا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير
الموجب نحو ما جاءني الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يختص
المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وفي الغوا
اثباتها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها وفي لغو
واحد ايا ما في قبل كما في المثال المذكور وان الفرق بين قو
قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على

ببعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم
ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان
يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان
نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على
العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على
ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنه قال ما امكن ان يحصل فيه
الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يقدر في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل هذه التأويلات في جميع
الايجابية عند الاستثناء ايا صورة الاستقامة كما يقال مثلا في
قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة في الجميعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على

المستثنى منه لا على لفظ غلاالجن ردا على قدر الإمكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على
محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه فقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان
يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور
الاول لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في الصورتين
قولنا جاء من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي
الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو
بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فتح كا
الحاصل بالعامل فلا بد ح من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه
العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئا الا شيء لو جعل المستثنى على لفظ المستثنى

منه لا بد ح من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ الكتفى بدخولهما على البدل
واجرى سرايته حكمهما اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في
المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا وحيث تقرر في ماتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وفي موضع
انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال
محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اجريت واحمل على محل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما
يعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل
لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيء فانه انتقض النفي فيه ايضا بالا
لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العامل هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثمة اي من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما

فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار صار داخلا
فالثاني بدل لان الخاص يكون داخلا في العام

للنفي وقد اختص بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين
وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد
حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في الاكثر الاشيع لانهم واجاز بعضهم
نصبها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عن المستثنى
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب
غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجري به المستثنى
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهم باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير
في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة
لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا
كما قد يكون متعددا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا لكون
متعددا لتوافق ما اي صفة حالها اداة استثناء اذ لا تدل الا في
الاستثناء على مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد

شرائط ثلث

لفظ الاجمع تابع او لمؤ واذ جمع منكرا او لمؤ . و غير محصور او لمف

والجواب ان هذه القاعدة مبنية على الاغلب والاقل من الورود كما اشار الشارح بهذه الكتاب بقوله لا تحمل الا على الصفة غالبا الا اذا كانت الخ محرره

زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كالرجال او تقديرا كالقوم
ومن شرطه ان يكون منكرا فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور
اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم
التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى
جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما
جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود
هذه الشرائط اي حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا
تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير
المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والا حمارا ولكن
لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان

فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله والاولاد لاله فيها على غير محصور
الا الله اي غيرانه لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة
لا استثناء لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
في الآلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل
الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله
وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها
انه بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد
يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير
محصور لصحة الاستثناء فيه ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد
صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة كل اخ لا استثناء منه والا وجب
ان يقال الا الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب
النصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ اخر
احدها وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه

من بحر الهزج والبيت لشهل بن شيبان الزماني الحماسي الملقب بالفند كما ذكره الامام المرزوقي شرح ابيات

اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيها الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده
لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف
فيها رفعا ونصبا وجرا كغيرها متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن
الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك
الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وتسمى قسم
الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او
احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى
اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على
تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق
على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرفة وليسا من افراد المعرفة

الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين التي للنفي بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي الفرد
واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار رجل لا
فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال
ويجوز كون واحد آخر او اثنين او ثلثة او اكثر فيها

فكان جزاؤه جزاء او قوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله في كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في
الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير
فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل
به ما فعل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه والمقتصر
النص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه واثباته بقلة اسم
لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها

ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما
وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال
كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في
الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيدا بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس ولذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقدم
الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا
خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد
ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان

ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب لفظا كالمضاف وشبهه او
محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خبره به مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في جعله اسما مطلقا لكنه لما
اراد جعله المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي
يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها اي بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام معناه بهذه الاحوال مراد فيه من الخبر المجرد رفع اليه او
الاولى منه او من الخبر المجرد رفع دخولها وما بقي من الخبر المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ
من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو
مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لا يحكم
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث

السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في
المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ويقع بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها
جوابا لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا لما
يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها
معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه
الصور التي الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا
النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل

اي لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة

والتنكير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب الرجل مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير مثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منها لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او

عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منها خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما لمطابقة السؤال ويجوز ان هنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف بان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط عمله الغاء التكرير فقط وقد حصل هنا ولا دخل فيه لتوافق الاسمين بعدها

في الإعراب فهذا على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة أي
لا حول الإجابة ولا قوة الإجابة وإلا يلزم أن يكون قوله الإجابة
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى وإذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل أي عمل لا أي تأثيرها في مدخولها إعرابا
وبناء لأن العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها أي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس إما الاستفهام حقيقة تقول ألا
رجل في الدار مستفهما وإما العرض مثل ألا تنزل عندي ولم يذكر
سيبويه أن حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف وردّ ذلك الأندلسي وقال هذا خطأ لأن لا
إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال مثل إن ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو ألا زيدا تكرمه وأما التمني نحو ألا
ماء أشربه حيث لا يرجى ماء وأما قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا
فإنه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف
موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال ألا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونوّن وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس ألا رجل ولكنه نوّن لضرورة الشعر

الشيوع ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام
رجل ظريفا الأول بالرفع صفة للنعت أي لا الثاني وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني و العامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال أو
معوذا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني
عن الأول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والإشارة
وتوجه النفي إليه أي إلى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني أي
أيا ما بني على الفتح بالأصالة لا بالتبعية فإنه المذكور سابقا فلا يرد
أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء
ماء باردا مع أنه يصدق عليه أنه نعت المبني الأول مفردا يليه فإن
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر فلو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لأن الأصل
في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء رفعا حملا على محل
البعيد ونصبا حملا على اللفظ أو على محل القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب وإلا أي وإن لم يكن النعت
كذلك فالإعراب أي فحكمه الإعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
ونصبا حملا على اللفظ أو المحل القريب وقد مرت أمثلته في بيان فوائد

قوله وإلا عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة في التعريف
يعني إن كان نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود
فهو مبني على الفتح ومعرب رفعا ونصبا

قال الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان ومروان ملك تجمع ملوك العرب والمجد الكرم ارتدى به جعله رداءه وتأزر به جعله ازاره

القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في
المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة
سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المبني تزاد فيه لا كما في لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا
وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد
ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا يحقق عندهم فيها لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي
له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار
مع مجروره خبرا له وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف

واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا
حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الا
وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها
اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل
على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من جزء ومن ثمه اي من اجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا اباها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فلا يشبه
تركيب لا اباها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في
اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد
المعنى المراد المفاد بها على تقدير الاضافة وهو نفي بنوة جنس الاب

او الغلامين لمزيد الخير المجرور وبالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير جزء وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان
معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا الاسم
لا يستقل بلا تقدير جزء اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن
المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحم اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم المحقق بفساده لما عرفته
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا
الاتي وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوفا اي لا مثل موجود وجاز ان يكون
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد
خبرها ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند
بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اى خبرية خبرها ولا لغة اهل الحجاز وكذا
اسميتها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل

اسمها

اسمها وجزءها اسما وجزءا لها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الجزء
لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون اليه اى
لا يجعلون الجزء جزءا لها ولا الاسم اسما لها بل هما مبتداء وخبر
على ما كانا عليه قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء
التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لان ان لا تزاد
مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما ان كان مع واحد من
هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبه ليس فلا فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما
اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واذا
تقدم فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على الخبر
خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن
نحو ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم
المعطوف الرفع لا غير لكونه خبر المبتدأ لانه نقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لجزئه الحروف الاواخر التي هي

لمخرج

الاعراب فانه لا يعلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات الا بها فقام
الاسم علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا عما عرف به لكن المشتمل على علامة
وما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى
بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
في تعريفهم والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي
يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضاف اليه نسب
شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم كلا
صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه الصيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر
شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ

يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منخليا عنه تنوينا او ما قام
مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلو ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وحكموا بالثانية تمام المبتدأ ومن هذا
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في
الاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح
في شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو
بتقدير حرف الجر [illegible] بتقدير حرف الجر فيها لا في المتن
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في
اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية
اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه تمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه
فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده

الاضافة قلت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الا[ضافة]
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
سيأتي بيانها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف غير صفة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها
او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت
صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم
البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي
الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف
اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
عليه وعلى غيره ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي
لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى
غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم

مطلقا

مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما
اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا ففي ايضا بمعنى اللام فالاضافة في
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فيكفي لك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر
النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له ا
باليوم علاقة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى
الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثيرة
في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

٩ وجهالة لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوب الى المعين وليس كذلك الامر ان نسبة
الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه [redacted] لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة
الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع

محرم افندي

كغلام زيد

يعني اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي
خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع
في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف
(مضارع معلوم من الافادة وان تكون فيه عائدا الى الاضافة المعنوية)
مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية
(بشرط ان يكون المضاف اليه معرفة)
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين
يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا
يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما
ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى
معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس
يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشيء فقيل جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في
(نحو علي بن ابي طالب وخالد بن الوليد)
الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء

اي حكم افادة هيئة التركيب الاضافي تعريف المضاف وقت جمعها مع المضاف اليه المعرفة م ر

الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة
في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
(لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال)
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا و
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلم جوزوا هذا دون ذلك
قلنا لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف
(عطف على زوال) (نحو النجم)
وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر
(نحو ابن عباس)
وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل

بتبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف اي معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اما في اللفظ في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير او استتاره

استتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الوجه لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد

اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة

هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات قول الشاعر

باستعمال ادلة الاربعة فصارها الشارح بقوله اما

اما لانه توهم أن دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه
فرد بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة وجودا حتى على الا
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكيف لا يمتنع ذلك حيث اتى بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نقل
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه
الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب

الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها شبهها
لربا العبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملا
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة
تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق فاعله
خبر العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الاعراب لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس على
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بالاضافة
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
وفيه وجها اعراب رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول او
الحمل اشتراكهما في كون المضاف والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع انه
عدم جوازه كما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربك والضاربه
ونحوها فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه
اي الضمير في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف الكاف

فيتحصل المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يعتاج جوازه الى حمل حملا اى لحمولية على ضاربك فاتخذا على
المفعول او الفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا دخلوا اسمى
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام معمولا لها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يجوزوا التخفيف في
ضاربك وجوزوه بدون حملوا الضاربك عليها لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوفا تنوينه قبل الا
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد الدليل
على سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انه لو
سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على ان يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت تنوين
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك بالمنفصل والتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا
حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا

مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن اسئلة لا الفراء على جواز
الضارب زيد عن حاق المحقق على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل
كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد ففي قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اشارة الى ضعف
عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف يجوز مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل
بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وفي بند
ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول و
كل من الصورتين الاخريين الى مسئلة كما هو وتتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفته مع
بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفي على حاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر
وهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوف فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية

مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قوله لا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيفت اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التأويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
اللهم الا ان يقال معناه مكان جرد وكل ما المكان الذي اضيف
اليه الجانب هو الطرد والاضافة بيانية والمكان الذي اعز الجانب

بالنسبة اليه هو الحق فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهي
قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها
قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه
واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة ثم قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها فاضافوه الى جنسه الذي
يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث
صفة لها بل من حيث انه جنس منهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص اي ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان والحبس والمنع في المعاني او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف
فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فانه مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اي المضاف فيها مختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص

العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس
ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه مؤول
بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو
آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون
الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايتهما
الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم

الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لان كلمة ياء المتكلم تلزم
في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب فان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في
الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة وجب
بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت
قبل الياء او الواو فتحة يعني ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفين مصطفي
وفي مصطفون مصطفي بقيت الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلاث للساكنين اي لدفع التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير
ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لعلة الجعل

مثنياً واجاز المبرد فيها أي في أب بردّ لام الفعل فيها وهي الواو
وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظاً ومعنى
واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون
بالاضافة فاجتمع ياءان وادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء
جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا
وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امراة فاها لامتناع اضافة الحم
الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما ذهب
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال
في حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر
اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث وفتح الفاء افصح منها اي من
الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حمٌ وحمك ورايت حماً وحمك
ومررت بحمٍ وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحماك ورايت

ورايت حماءً وحماءك ومررت بحماءٍ وحمائك ومثل دلو بالواو
فيقال هذا حموٌ وحموك ورايت حمواً وحموك ومررت بحموٍ وحموك
ومثل عصا بالالف فيقال هذا حماً وحماك ورايت حماً وحماك
ومررت بحماً وحماك مطلقاً اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء بهذه الوجوه فيه
في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هنٌ مثل يد مطلقاً اي في
الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هناً ومررت بهنٍ وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف بالاسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى
ياء المتكلم فنفي اضافته الى المضمر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته
اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس
ليس الا بالاضافة الى التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم

فلا ينتقض حد التابع بخبر نحو إنّ وخبر لعدم كونهما من افراد المحدود
كل ثانٍ اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فيدخل
فيه تابع الكل والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب
سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كلٍّ
منهما ناشٍ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لانه المجي المنسوب
اليه ايا زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثانٍ
التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وانّ واخواتهما وثاني مفعولي ظننت
واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الآخر المبتدا وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة

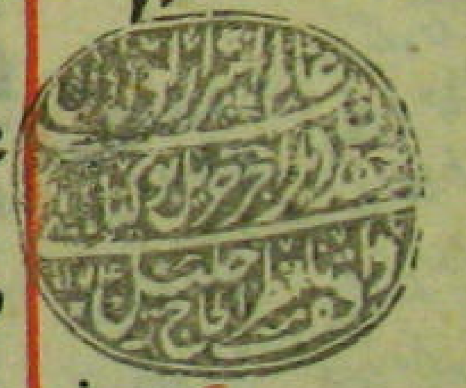
واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة ايا
اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل
ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود في الحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثانٍ باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه
ادخل كل عليه افادة صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا
والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل
حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس
شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بكيفية تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا
يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل
اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم
على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما
اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها

بخلاف الصفة فان النسبة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
على حصول معنى في متبوعها اي حادثة لكانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالتأكيد بالواحدة وقد كان
غالب مواد الصفة المشتقا توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمحقق
بعد اول لا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
في وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى
قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال وخصوصا اي في
الاستعمال الا بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى في ذات ما وفي
بجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك وفي لا يصح جعله نعتا
مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل

لا تقديرا لكونه مبتداء والظرف خبره
محرم افندي

اي الرجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا في مثل
مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا
على هذا لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان وبمثل مررت بزيد
هذا المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم
لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في
الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا
بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه
اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة
للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني
زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي

الموصوف بمعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي غير تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به بمعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان فاعله مذكرا حقيقيا بلا فاصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مع الفاصل يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قا



قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحدة ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطا علام

تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة اي ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي من اجل كون الوصف الثاني الحسن البوالك الفعل حسن رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند اي ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعيف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل جزءا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة فيها الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا

ولا يوصف به وهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون المكمل للصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما تساو ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من التساوي في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عنده هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باسم الاشارة بذي

الكلام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصف
بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في
الباحث اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفع لا تصور
عنه لا بابه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كا
الاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الغير فتعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان
التزام وصف باب بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا
يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان بل رجل العطف اي العطف المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد
اليه شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع
في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته اي زيد الذي
هو متبوع ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير

البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود دون متبوعه
قيل تخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة الا
لتوطئة التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودا بالنسبة معا بهذا المعنى ولما
تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد ثم لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي
تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم
يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لان الحروف
قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والامير
فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والامير لها جهتان
احداهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى
كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى انها تابعة لا انها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد

حرف العطف لأن توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون
لعطف الثاني على الأول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل
الصفة من جهة الأولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في
المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى
وما أهلكنا من قرية إلا ولها منذرون صفة لقرية فلو الشيخ بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص أنه قال في أماليه
الكافية أن مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
أحد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وإنما هو باق على ما كان
عليه من الوصفية وإنما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
بما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع
أنه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لأن الحروف المتوسطة بينهما
عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فيجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير
ضرورة داعية إليه وإذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان أو مستترا لا المنفصل أكد بمنفصل أولا ثم عطف عليه

عليه وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
إنه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد لكان كأنه عطف على بعض حروف الكلمة
أو لا بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء منفصل من
حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا وهو باطل
فإن كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب إلا أنت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا
إن كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
إلى التأكيد بمنفصل نحو ضربت أنا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه إلا أن يقع
فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد
لأنه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد أو بعده كقوله تعالى
ما أشركنا ولا آباؤنا فإن المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركه لأنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والأمران متساويان بهذا واعلم
أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون

على ابتداء الاية يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول [illegible] ايضا للعباسي

العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير
منفصل كما جيء في المرفوع حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا يأتي
الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار وحيث لا يمكن التأكيد
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بزيد وبك والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد
كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز
تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك
من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور

في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في
الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما
ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما بمتبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة
بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله شرطها ان
لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا شرطها ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان

لفظا اما ههنا استافية يعني جواب عن السؤال نشاء عن قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
لا يخفى على من له قلب سعيد او القى السمع وهو شهيد السخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد من الغنم من
الضان والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى وجمعه سخل وسخال ــــ محرم افندى

معطوف على الرجل وليس في حكمه حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة
وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب
وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا اوجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء وايا
كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في نحو يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان
زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب او لو نصب او
خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلو
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين على ان
يكون خبرا مقدما والمبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على
الجملة ولا مانع منه ولما كان للقائل ان يقول هذه القاعدة منقوضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول

الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في
هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويمكن ان يعتد فيه ضمير
اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع
العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين
واحد وقال بعض شارحي اللب الاظهر عندي ان العطف هو بناء
على معناه اللغوي اي اجالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
والاكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا
وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا التابع انه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له
العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي

اى معنى الفاء فى هذا التركيب

بل الغائبى على الموجود

اى فى هذا البحث لا مطلقا

اى عطف الجملة فيه مبتداء

الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وإن
كان بحسب الظاهر جائز الكلام عند الجمهور بحسب الحقيقة لأنه لا يجوز
الواحد أي يقوى أن يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فإنه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الأمثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يتعداه ويجيزه وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني إلا
صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب بحيث في كلامهم واقتصر
الجواز على صورة السماع لأنه مما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
أيضا بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله
تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بالجر أي الآخرة كما جاء
في بعض القراءات أي عرض الآخرة. التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع
أي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده
في النسبة أي في كونه منسوبا أو منسوبا إليه فيثبت عنده ويتحقق أن
المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك إنما
هو لدفع الغفلة عن السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع

الدافع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا أو ضرب ضرب زيد
أو لدفع ظن السامع به تجوزا إما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل
دفعا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب في تكرير
المنسوب حتى لا يبقى الشك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه فإنه
ربما نسب الفعل إلى شيء والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته كما في قطع
الأمير اللص أي قطع غلامه فيجب في تكرير المنسوب إليه لفظا نحو
ضرب زيد زيدا أي ضرب هو لا من يقوم مقامه أو تكريره معنى نحو
ضرب زيد نفسه أو عينه أو في الشمول أي التأكيد ما يقرر أمر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول المتبوع
أفراده دفعا لظن السامع بجواز أن لا يعم المنسوب إليه بل في
شمول الأفراد فإنه كثيرا ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه
مع أنه يريد النسبة إلى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كلهم وأجمع
وأخواته وكلاهما وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع ألفاظ التأكيد وإذا عرفت هذا فنقول أخرج المصنف
الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر أمر
المتبوع أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به وأما الصفة

فلان وضعها للدلالة على معنى وإفادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر
أمر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المحقق في شرحه وهو أي التأكيد لفظي أي منسوب إلى اللفظ
من تكرير اللفظ ومعنوي أي منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة
فاللفظي تكرير اللفظ الأول أي تكرار اللفظ الأول وإعادة
حقيقة مثل جاءني زيد زيد أو حكما نحو ضربت أنت وضربت أنا فإن
ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفا للأول لفظا إذ المفردة
داعية إلى الى نفسه لأنه لا يجوز تكريره متصلا ويجري أي التكرير مطلقا
لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الألفاظ كلها أسماء
أو أفعالا أو حروفا أو جملا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك ولا
إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ
بالأسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالألفاظ
المحصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بألفاظ
محصورة أي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله
وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الإفراد مثل حسن بسن و

قيل

وقيل أكتع مشتق من قولهم كتيع أي تام وأبصع بالمهملة من
بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روي وأبتع من
البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة
فيه بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق فالأولان
أي النفس والعين يعمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد
ونفسها في المؤنث الواحدة أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما أنفسهم في
جمع المذكر العاقل أنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر و
لما سمي النفس والعين أولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا
للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير
المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد
في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغة في الكلمات البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة والمعجمة
تقول أجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة أو

بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ
الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا فائدة لذكر الافراد لان
الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاؤه لا يصح تأكيده بكل
واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا
كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكل لتفيد الشمول بخلاف جاء زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد
الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده
بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع
تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو
التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية

الباب عليه واما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدها بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد الضمير المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم
لعدم اللبس واما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع
المتصل بكل واجمع بلا تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته
بمعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها
على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اكتع واخواته عليه اي
على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي
دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم
ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه
اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى

التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب اي المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا
مثل ما قام الا زيد فان زيدا بدل في احد وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
هنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
ولكن اثباتا فصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا
ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل
اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل
منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس فالاضافة فيها مثلها في خاتم

فضة وبدل الاشتمال اي بدل مشتمل غالبا عن اشتمال احد المتلابسين
على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط فالاضافة في الآخرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا الا ان يختلفا مفهوما لكونا مترادفين
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان
ذاتا قال الشيخ الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل
الكل كما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب عنه انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة او توطئة
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة

ويعتبران يكون بين الاول والثاني ملابسة والملابسة المخالطة اي تعلق غير الكلية والبعضية كضرب زيد شد به فان بين زيد وثوب ملابسة بغيرهما شرح معرب

لمبالغة في الاسناد فالكل بدل وح يكون التوضيح الحاصل به
مقصودا ابتعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة اي المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد
فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون ابدا الاعم بناء على هذا الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناسب
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه فهو في المثال ويمكن ان
يورد لهذا مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا يجال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما
خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع

اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي
الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة ليكون كالجابر
فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو
اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من
مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونهما مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح

متبوعه احترز به عن البدل والعطف بحرف والتاكيد ولا يلزم منه
ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل في احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح
من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي
الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من
نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة
عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصلا اي فرقه من البدل لفظا
اي من حيث الاحكام اللفظية واضح في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز
لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر
وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه
وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير الا

فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من
فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان تموت روحه لان الطير ما دام
به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان
للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا اي كل ما جاء لفظ
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم
اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في
المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها
اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن همزة الاستفهام

أو شبهه كالمبهمات فإنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة أو الصفة
أو غيرها أو وقوعه موقعه كنزال فإنه واقع موقع انزل أو مشاكلته للواقع
كفجار أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف
الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك أو إضافته إليه كقوله من عذاب
يومئذ فيمن يقرأ بالفتح أو وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامل
فعلى هذا المضاف في المركبات الإضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو
بكر مبني والمضاف إليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب والجزء في
المعرب اجزاء التركيب وعدم المشابهة لمبني الأصل كان المبني ما انتفى فيه
مجموع هذين الأمرين إما بانتفائهما أو بانتفاء أحدهما فقط فكلمة
هنا لمبني الخلو وإنما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف
المعرب والمبني تقديما وتأخيرا إيثارا لتقديم ما هو وجودي في التعريفين
وألقابه أي ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها غالبا
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون وأما الكوفيون فيذكرون
ألقاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد أن الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون إلا بهذه الألقاب لا أن هذه الألقاب لا يعبر بها
إلا عنها لأنهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الإعرابية أيضا كما صرح
به المص حيث قال بالضم رفعا والفتح نصبا والكسر جرا وعلى

جزء بالكسر يقال الراء في رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه أي حكم
المبني وأثره المترتب على بنائه أن لا يختلف آخره أي آخر المبني لكن
لا مطلقا بل لاختلاف العوامل إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل بل
نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهي أي المبني والتأنيث باعتبار
الجزء المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات والكنايات
وأسماء الأفعال والأصوات بالرفع عطفا على أسماء الأفعال لا
الأفعال لتصديره بحث الأصوات فيما بعد بالأصوات لا بأسماء الأصوات
وبعض الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن جميعها ليست مبنية
بل بعضها فهذه ثمانية أبواب في الأسماء المبنية ولا بد لكل منها من
علة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب وإذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد عند ذلك من علتين أخريين إحداهما علة البناء على الحركة
فإن أصل البناء السكون والأخرى علة الحركة المعينة أي لم اخترت دون الباقيتين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث إنه متكلم يحكي عن نفسه أو مخاطب من حيث
إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب وقيل المراد بمتكلم متكلم به ومخاطب
مخاطب به فإن أنا موضوع لمن يتكلم به وأنت لمن يخاطب به وخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا أو غائب تقدم ذكره وخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة

وإن كانت موضوعة للغائب إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا أو معنى أو حكما أراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
إما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه أو تقديرا مثل ضرب غلامه زيد و
المعنوي مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى إما
مفهوم [redacted] من لفظ بعينه كقوله اعدلوا هو أقرب للتقوى
فإن مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكأنه متقدم
من حيث المعنى أو من سياق الكلام كقوله تعالى ولأبويه لأنه لما تقدم
ذكر الميراث دل على أن ثمة مورثا فكأنه تقدم ذكره معنى وأما التقدم
الحكمي فإنما جاء في ضمير الشأن والقصة لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم
ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم
تفسيرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولا مفسرا أو صار كأنه في حكم الغائب
إلى الحاضر المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو أي المضمر بالنظر إلى ما قبله قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما
أنت منطلقا عند الحجازية أو غير مجاور له نحو ما ضربت إلا إياك والمتصل
غير المستقل بنفسه المحتاج إلى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون

فذلك مبتداء إشارة إلى المضمر أتى باسم الإشارة للبعيد تنبيها على أن المحكوم المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور والفاء للنتيجة أو للعطف أفصح

ويكون كالجزء منه وهو أي المضمر باعتبار الإعراب أقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر إليها فالأولان
أي المرفوع والمنصوب لكل واحد منها قسمان متصل لأنه الأصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث أي الضمير المجرور متصل فقط لأنه لا
مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل وستعرف المانع من الانفصال
إن شاء الله تعالى فذلك أي المضمر خمسة أنواع المرفوع المتصل والمنفصل و
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الأول يعني
المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت
على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المشتركين أولها أي ضربن
على صيغة جمع المؤنث الغائبة المعلوم الماضي وثانيها أي ضربن على صيغة
جمع المؤنث الغائبة المجهول الماضي وإنما بدأ بالمتكلم لأن ضمير المتكلم أعرف
المعارف وأخر ضمير الغائب لأنه دون الكل وصورة التصريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني أي المرفوع
المنفصل أنا إلى هن أنا نحن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن هو هما
هم هي هما هن والضمير في أنت إلى أنتن هو أن إجماعا والحروف الأواخر
لواحق دالة على أحوال من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

والنوع الثالث أي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الأول المتصل بالفعل نحو ضربني إلى ضربهن ضربني ضربنا

والنوع اي جنس غلامي مثال المتصل بالاسم وفي مثال المتصل
بالحرف غلامي غلامنا غلامك ايا غلامهن وفي لناكم اي لهن و
القياس ان يكون ضماير لكل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين بالان على ستة مثل كضربت وضربنا فضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب
الفاظا اربعة خمسة مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
واحد من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملة
ستين كلمة لتسعين معنى ويثبت تلك الامور علا ومنا بيانا
لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل نحو زيد في باب الضماير التي وضعوا للاختصار استتار الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المستترة شيء ويكون

اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل او ما يقوم مقامها من ظرف او شبهه نحو زيد ضارب او مضروب او حسن ... الزيدان ضاربان او حسنان او مضروبان و الزيدون ضاربون او حسنون او مضروبون
صح

ويكون فيما بقي دليل على ما اتى على ما مضى في الترجيح ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو ضرب والواحدة المؤنث
الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او
واحدا مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في
ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر
والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا
عامل في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل
باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء

تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في تضربان لا
تتغير فيهما اي الالف والواو في الصيغة حرف التثنية والجمع
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل
في الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل
بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان
يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع
لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وقد تفوت الغرض
او بالحذف اي حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف المعهود بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المتصل بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما
انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو

وهو زيد والا فلا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما
قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على
مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال لكون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما صح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن على
هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها
الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصالهما فان كان
على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد

الضميرين أعرف من الآخر احترازاً عما إذا تساويا نحو أعطاناه إيانا
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من
غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر أي
عما إذا كان الأعرف مؤخراً نحو أعطيته إياك فيلزم انفصاله لبعد
المتكلم في تأخير الأعرف ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بإيراده على
خلاف وحكى سيبويه تجويز الاتصال أيضاً نحو أعطيتهوك فلك الخيار
الاختيار في الضمير الثاني إن شئت أوردته متصلاً نحو أعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وإن شئت أوردته منفصلاً نحو
أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله فإن كان متصلاً
ونحو ضربيك فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً لجر الأول
بالإضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم
فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل
نحو ضربي إياك للاعتداد بالفصل وإلا أي وإن لم يكن أحدهما أعرف
أو يكون ولكن ما قدمته فهو أي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا غير أما على التقدير الأول لئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد
المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح وأما على
الثاني فلكراهتهم تقدم الأنقص على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو



نحو أعطيته إياه مثال لما لم يكن أحدهما أعرف لكونهما ضميرين
غائبين أو أعطيتك إياك مثال لما يكون أحدهما أعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في باب كان أي خبر كان وأخواته
إذا كان ضميراً الانفصال كما تقول كان زيد قائماً وكنت إياه لأنه
في الأصل خبر المبتدأ ويجب أن يكون خبر المبتدأ إذا كان ضميراً
منفصلاً لأن عامله معنوي ويجوز أن يكون ضميراً متصلاً أيضاً نحو
كان زيد قائماً وكنته لأنه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته
واجب الاتصال ففي شبيه المفعول إن لم يكن واجباً فلا أقل من أن
يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لأن رعاية الأصل أولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والأكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا محذوف الخبر تقول لولا أنت إلخ
يعني لولا أنت لولا أنتما لولا أنتم لولا أنتِ لولا أنتما لولا أنتن لولا
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا أنا لولا نحن وكان
الأوفق بما سبق أن يقول لولا أنا لولا نحن إلخ لكن غير الأسلوب
تنبيهاً على أنه ليس بضروري وكذلك الأكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلاً تقول عسيت إلخ وجاء في
بعض اللغات لولاك وعساك إلى آخرهما فذهب الأخفش إلى أن

الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في
هذا المقام حرف جر والضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش
فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الى انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في
المعنى فههنا ايضا الاخفش تحرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء
ليقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وبهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
الاعراب نحو يضربني ليقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة فان الكسر
تضربين لا يمانع الوسط حكما وخلاف كسرة لكن الذين كفودا
الحق لعروضها وانت مع النون اي مع نون الاعراب الثابتة فيه اي في المضارع
ولدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير
بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة على الحركة البنائية في غير لدن
السكون في لدن وبين تركها احترازا عن اجتماع النونات ولو حملا

حملا كاية لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها
كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان
لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن
وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط اي
يدخل بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها
بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع
فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي
الخبر نعتا وخبرا انما يصلح لها ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب او كون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صور
اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر
معرفة لان الفصل انما يجاء اليه بها او افعل من كذا الاخير
بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل

لاستغنائها بالكرخي ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب
لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعل وانما يعرف من العرب
جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا
هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو
وفي الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة ذا اراد الغلط قبل لتأكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل اي قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع
اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها
مؤنثا لتحصيل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب بالجملة المذكورة
بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى
ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في القاعدة

القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا
لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا اذ اذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان
مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا او
بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ بارزا
لا مستترا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف على
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان
الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا
وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار هناك
مع كونه منصوبا لازم لقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

لانه قد خففت أن وإن لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا إن المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كقوله وإن كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا أن المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع أن المفتوحة أقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي أجدر بالعمل وإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع أنها أجدر به ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع أن المفتوحة إذا خففت

أسماء الإشارة أي الأسماء المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع أي أسماء وضع كل واحد منها لمشار إليه أي لمعنى مشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء لأن الإشارة عند الإطلاق حقيقة في الإشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الإشارة إليه حسية محمول على التجوز وإنما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي أي أسماء الإشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا أي ذان وذين حال كونهما في المثنى المذكر فلم يكن الضمير أقرب إلى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاث الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه

عليه خبره والكل واحد منها حال جزء له وجيء في بعض اللغات ذان في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى إن هذان لساحران على أحد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الأصل في لفظ المؤنث الواحدة لأنه لم يثن منها إلا هي وذي وقيل هي الأصل لكونها بإزاء ذا للمذكر فينبغي أن يناسبها وقيل هما أصلان والقول بأصالتهما قد حدثنا على سائرها لما عرفنا وتي بقلب الألف ياء وته وذه بقلب الألف و هاء بعد قلب الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بهي ولمثناه أي المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر لا يثنى من لغاته إلا تا لكثرة دورها على الألسنة وتوهم بعضهم من اختلاف أواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل أنها معربة والجمهور على أن هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوع للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الإعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما أي جمع المذكر والمؤنث أولاء مدا أو قصرا أي ممدودا أو مقصورا وإذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها أي أسماء الإشارة يقع يدخل على أوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار أصالتها حرف التنبيه وهو ها فهو ليس في الحقيقة منها وإنما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظ كما جيء به للتنبيه على النسبة

الاسنادية كقولك يا زيد قائم وما ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوعها
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ويكون وهي اي حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت
خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما و
فلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتفع الى الستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك اي ذاك لكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت بمذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين و
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت جماعة
وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى
تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذلك فما اورده الزمخشري والا لكن في التحقيق لا تعد ذلك فانه
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان

التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال
كل من هذه الكلم الثلاث مقام الاخرين منها لم يجد هذا الفرق مذهبا
واجازه البلغاء فقال يقال ذلك وتلك وذانك حال كونهما اي ذانك وتانك
الاخريين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلم الاربع مثل
كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكل
المذكور سابقا واما تاك وذاك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وأما ثم
وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون و
الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في
غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد
يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
تاما [illegible] ان كان جزءا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا لكل
المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما قيد كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع
الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده جزءا ايضا

لكن لا اجزاء اولية للاجملة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو
عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لها
صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد
بصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاخراج مثل
اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه اعم بحسب المفهوم من ان يكون جزئية
او غير جزئية ولا تكون بحسب الواقع الا جزئية والعائد اعم من ان
يكون ضميرا او غيره واذا الا ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم

فان قلت اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليست بكلام ولا جملة فكيف يصح قوله وصلة الالف واللام لا يكون الا اسم فاعل قلت كانهم اتفقوا على ذلك اتفقوا على ان اسم الفاعل بمعنى الفعل في الموضعين احدهما الواقع بعد حرف النفي والالف الاستفهام الرافع للظاهر كما مر والآخر الواقع صلة الالف واللام بمعنى الذي وهو المرفوع بجملة واقعة صلة للام فيكون الصلة جملة

اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصول شبه اللام الحرفية فلا
يصلها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي
اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى
المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء
في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاتين لجمع المذكر واللاء
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط
مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في
اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن
يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية
بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولا بلغتهم بمعنى الذي
او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي

طويلا وذا بعد ما الاسمية للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذي
صنعت والالف واللام اى نحوهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعائد المفعول اى العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاءه اعلم
ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او بما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياه فانهم اذا قالوا الاخبار عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي اى
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت
اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اى باستعانة الذي او التي او
الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا
مخبر به صدرتها اى اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه
في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها
اي للكلمة الكائنة واخرته اى اخرت المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب

نصبت على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها
في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة
اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل
النصب من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته
خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اى مثل الذي الالف
واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول وعكس
ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا
يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
تعذر امر منها اى من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار

ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تفسير
الجملة بالذي وتأخر المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخرج العامل
نحو ما في مثال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر
بالذي من دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت
منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع
في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي لاستلزام
عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ

المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند
ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا
او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن
كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي
غيرنا واما بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان
من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الا
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان

والضمير لكل واحد من اي واية والجملة في موضع
الجر لاضافة اذا اليها والمستثنى محذوف
المستثنى منه تقديره وهي معربة في جميع الاوقات
الا وقت حذف صدر صلتها فانها عنده مبنية

مررت برجل اي رجل اي عظيم يسأل عن حال الامير فى كل
احد منقلبة عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها [illegible] لا يشاركها في الاعراب غيرها من
الموصولات اي دون سائر الموصولات الا في اختلاف في اللذان واللتان في الطائية وانما
لانه الزم جهة الاضافة اي المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
وقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما تبينها
وهو المضاف اليه ولم يستحق الموصوفة البناء مثل يا ايها الرجل كي استحق
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا
معرفة فهي مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفي
قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا
بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب

الجواب مطابقا للسؤال في كونه كل واحد منهما جملة اسمية والوجه
الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها
بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والحاصل هو
ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء
ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكونه كلمة وذا زائدة فالمقصود
من مجموعهما اي شيء وفي جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه كل واحد منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف
ولم يعتبره المحقق لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال
ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام
المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف
بمعنى اتضجر واوه اي اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي
رويد زيدا اي امهل مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بمعنى بعد
في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي

حلم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال
مع تأديتها معاني الأفعال لأمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ
الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها ولأنها موضوعة لصيغ الأفعال
على أن يكون رويدًا مثلًا موضوعًا لكلمة أمهل قال الشارح الرضي
وليس ما قال بعضهم إن صه مثلًا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء إذ العربي القح
ربما يقول صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلًا
ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولم يقل ما كان
معناه الأمر أو الماضي والمتبادر أن يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد
مثل الضارب أمس نقضًا على التعريف وفعال أي ما يوازن
فعال الكائن بمعنى الأمر المشتق من الثلاثي المجرد قياس أي
قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
المجرد ويرد عليه أنه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلذا
تأول بعضهم قول سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة فكأنه قال
للكثرة وأما في الرباعي فاتفقوا على أنه لم يأت إلا نادرًا وفعال
حال كونه مصدرًا معرفة كفجار بمعنى الفجرة أو الفجور قال الشارح
الرضي هو علم على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يتم بها الآن

قال زيدٌ عند التعجب وَيْ أو عند إناخة البعير نَخْ أو غاق صوت الغراب
فهي في هذه الحالة أيضًا مبنية لكن لا من حيث أنها أصوات بل من
حيث إنها حكاية عنها والمراد بالأصوات ههنا ما كانت على ما هي عليه
غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست بأسماء لعدم كونها
بالوضع وذكرها في باب الأسماء لإجرائها مجراها وأخذها حكمها وبنيت
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء فالأصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ إنما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
به صوت أي أُصدر على لسان الإنسان شبيهًا بصوت غيره كي عريغ
القسم الكائن من الأصوات الغير المنقولة أو صوت به للبهائم يعني مثلًا
لإناختها أو زجرها أو دعائها أو غير ذلك وإنما قلنا مثلًا لأن المتبادر
من البهائم ذوات القوائم الأربع فلا يتناول ما هو للطيور بل
لبعض أفراد الإنسان أيضًا كالصبيان والمجانين وإذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالأول كغاق إذا صوت بها
تشبيهًا بالغراب والثاني كنخ مشددة أو مخففة عند إناخة البعير ولم يذكر
المصنف القسم الأول وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبل ذلك لأنه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء
المبنية كان كون ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير

تعلق بجزء المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل
التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا تخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة تخرج مثل عبد الله
وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخرج
انه تخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
تخرج منها بهذه النسبة اضعف من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع
الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا
النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر
فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان
هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فما تضمن الجزء الثاني حرفا

حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت خمسة مع عشرة ومثل حادي
عشر واخواته اي في اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع
عشر واخواته كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين
ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد
الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان
الكافي لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان
المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفرد للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر

الواحد من أحد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار أنه مأخوذ من أحد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
أن أصله حادي وعشر إذ لا معنى له على هذا التقدير الحادي والعشرون
لا فرق بينهما إلا بذكر الواو وحذفه إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإنه
لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الأول لشبهه بالمضاف المقصود
النون والياء وإن لم يتضمن الثاني حرفا أعرب الثاني مع
جزئه إن لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الأول للتوسط الثاني
من الإعراب على الفتح لأنه أخف في الأفصح أي إعراب الثاني مع الحرف
وبناء الأول إنما هو في أفصح اللغات وفيه لغتان أخريان أحدهما إعراب
الجزئين معا وإضافة الأول إلى الثاني ومنع صرف المضاف إليه
إعراب الجزئين وإضافة الأول إلى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع
كناية وهي في اللغة والاصطلاح أن يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وأنت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى
ولا الكل ما يكنى به بل بعضه ولا الكل بعض بل بعض معين فكأنه اصطلاحي
في باب المبنيات أن يريد بها البعض ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف وبتعذر تعريفه إلا بالتصريح به مفصلا فلذلك أعرض

أعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف أو لكونها إلا استفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لأنه في الأصل
ذا من أسماء الإشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع عبارة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على أصل بنائه وكل واحد منهما يكون
للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد أيضا نحو خرجت
يوم كذا كناية عن يوم السبت أو غيره وكيت وذيت للحديث أي
للكناية عن الحديث والجملة وإنما بنيا لأن كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق إعرابا ولا بناء فلما
وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الأصل
في الكلم قبل التركيب ومن الكنايات كأين وإنما بني لأن كاف التشبيه
دخلت على أي وأي كان في الأصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الإفرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار لهذا
اسما مبنيا على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن و
يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له في الخط فرقا بينه
البناء منحطة عن أخواتها فلذلك لم يذكره المص مع أنها كم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام تميزها الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول

منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه
لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة
ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان [illegible] العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة
ولما كان هذا ابين في افادة التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة
عن لفظ التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لو افصح جرا
المضاف اليه بكم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في
نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
وخبرية وكلاهما اي كم الاستفهامية او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير
وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما

لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية لكنه على
تاويل كل واحد من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل
منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل
كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل
قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه بضميره اي كم رجلا ضربت ضربته
فهو من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيل ذلك ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل نحو

هذه الجملة مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله أي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت
وبكم رجل مررت أو مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل ضربت
فمجرور بحرف الجر أو الإضافة وإنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف
عليها مع أن لها صدر الكلام لأن تأخره أي عن المجرور ممتنع لضعف
عمل الجر فجوز تقدمه أي الجار عليها على أن يجعل الجار اسما كان أو حرفا مع المجرور
كلمة واحدة محتوية للصدر وإلا أي وإن لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر أو مضاف
وكان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع أي فهو مرفوع مبتدأ إن
لم يكن ظرفا نحو كم أبوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فإنه عنده
عن نكرة متضمنة استفهاما وأما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر إن كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
وهنا مضمون الحل أولا داخل في قاعدة النصب باعتبار إعمال
فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامل الذي هو
المبتدأ وكذلك أي مثل كم في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية بأن
المذكورة أسماء الاستفهام والشرط يعني أنه تتأتى تلك الوجوه في جميع
هذه الأسماء لأن كل واحد منها وهي من وما وأي وأين وأنى

وأيّ ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط وإذا مختصة بالشرط
وكيف وأيّان مختصتين بالاستفهام ففي من وما إذا كانتا استفهاميتين
يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الأول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت
وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية
لامتناع ظرفيتهما وإذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه
الثلاثة نحو من تضرب أضرب وما تصنع أصنع وبمن تمرر أمرر وغلام
من تضرب أضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لأنفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع أسماء الشرط الرفع على الخبرية
فإنه لا يقع بعدها إلا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم
الظرفية من هذه الأسماء كمتى وأين وأيّان وكيف وأنّى وإذا إن لم
تجر بجار نحو من أين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم أن إذا قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو إذا يقوم
زيد إذا يقعد عمرو أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو ففي مرفوعة
بالابتداء وقال الشارح الرضي وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام
العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية إذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان أي متى
كائن عهدك به وأما أي فيتأتى فيه الوجوه الأربعة كلها فإنه قد يقع

قوله وما تقدموا ما شرطية جازمة لفعلين تقدموا فعل شرط مجزوم به لسقوط نون الجمع لأنفسكم متعلق بتقدموا من خير ظرف مستقر حال وبيان لما تجدوه من أفعال القلوب بمعنى تعلموه والهاء

أي الخروج إذا عن الظرفية ووقوعه اسما

في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي
وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قام وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يجوز فيما
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه هكذا في بعض من النسخ وفي
بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى
الاول يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء و
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معمولا على حسبه اي الكم وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من
وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز
حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فهو الاليق تأخير هذا عن قوله وقد
يحذف في مثل كم مالك واما النسخ الاخر فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري والفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم
يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها نسبها الى سوء
الخلقة



الخلقة واما عدي حلبت بمعنى التضعيف معنى تعلقت اي كنت كارهة
لخدمتها مستنكفا منها تخدمني على كره مني واختار من انواع خدمتها
الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي و
جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر
عمة وخالة اشارة الى ان ذاليه طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير
النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك
وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرة وحلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومميزه موصوفة بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها
تسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
فدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وكذلك واضح
وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت
اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية

درهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا
او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
وما لك خبره واذا سئل عن ضربك في العلم بوقوعه او اخبر عنه فظاهر
ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اي كم مرة
ضربت او اي ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما
منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الكا بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت ففي هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض
الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بخلاف المضاف المبهم اللفظ دون
فانه عند بنائه اعرب مع التنوين نحو ربت بعد كان جزا قبل
شبهت الظروف المقطوعة عن الاضافة بغايات لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي الكلام
وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج

دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا
فساق بمعنى فاسقة مبنية اي كل واحد من القسمين الاخرين مبني
لمشابهته اي فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما
عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول
للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة على الفاظ الفعل تحكم لا دليل لهم عليه كيف والاصل
في كل معدول عنه ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه وكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وفيما ذكرناه في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان
اما قال على الجزم بأنه فاق واما قال للاعيان لجزمه بأنه مجاز
لانه وان كان علما لكن في قالوا الكنه للمعاني لا للاعيان وقول واحد منها ضعيف
وذكره للتنبيه على انه لم يبق الا كذلك كقطام علما للمرأة وغلاب كذا
مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا في فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجاز

في بنائه وإن قلنا لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بإعراب
الكل نحو حضار علماً للكوكب ووجه الأكثرين أن الراء حرف مستثقل
لكونه في تقدير المكرر فاختير فيه البناء لأنه أخف إذ سلوك طريقة
واحدة أسهل من سلوك طرائق مختلفة **الأصوات** اعلم أن الألفاظ
الجارية على لفظ الإنسان إما منقولة أي باب المصادر ولم تبق
المصدرية ولم تصر اسم فعل أو لم تلزم المصدرية وصار اسم فعل
فالأول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل [illegible]
وحكمه حكم أسماء الأفعال وإما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
كونها أصواتاً ساذجة ولم تجر مصادر ولا أسماء أفعال وهي على
أنواع منها ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له كقول المتندم
أو المتعجب وي وحكمه لا تعذر أن تحكم عليه بشيء أو به على شيء ومنها ما جرى
على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية بأن يصدر من نفسه ما يشابه صوت
شيء كما إذا قلت غاق قاصداً للإخبار بما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وحكمه لا تعذر أن تحكم عليه أو به ومنها ما يصوت به لأجل
حيوان إما للزجر أو دعاء أو غير ذلك كما إذا قلت نخ لإناخة البعير
وحكمه أيضاً لا تعذر أن تحكم عليه أو به وهذه الأقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما إذا قلت قال

قائم أو حيث قام زيد فخالفه ذلك من الجمل التامة يعني لا يضاف حيث إلا
ما من كلمات الشرط والجزاء نحو قولك حيث ما تجلس اجلس

الاختيارية أي المضاف إليه وأجري الضم بجر النقصان كقبل وبعد
وما أشبههما من الظروف المسموعة مقطوعاً عن الإضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما عداها
ويجوز في هذه الظروف على قلة أن يعوض التنوين من المضاف
إليه فتعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني منها وقال بعضهم بل إنما أعربت لعدم تضمنها معنى الإضافة
فمعنى كنت قبلاً أي قديماً وقال الشارح الرضي والأول هو الحق
وأجري مجراه أي مجرى الظرف المقطوع عن الإضافة لا غير وليس غير
في حذف المضاف إليه والبناء على الضم وإن لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الإبهام الذي فيه كما كان فيها ولا يحذف منه
المضاف إليه إلا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير
لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك أجري مجرى الظروف حسب لشبهها بها
في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة ومنها أي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الأخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف إلا إلى
الجملة اسمية كانت أو فعلية في الأكثر أي أكثر الاستعمال وقد جاء
أما ترى حيث سهيل طالعاً فحيث فيه مضاف إلى مفرد وهو سهيل

أي بلدن

مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم يضي كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى
الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي
تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما
اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها
بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة فالاشهر بقاؤها
على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية
اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي
كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة
على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من
المستقبل محقق من يقينا بوقوع حادث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا
طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز
استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون

جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فشابهت اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اخيرا اي جعل مختارا بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا في البغر المختار لعدم
تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم جئته فجاءة
بالضم والمراد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الا
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا
يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه والاقرب
الفاء فيه للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وقت
المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
فان اذا هذه عنده زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه
المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه والا لم يبق اذا ظرفية بل تجرد اسمية بل المفعول به محذوف اي

قيل اصل ايان اي اوان فحذفت الهمزة مع ياء الاخيرة فبقي ايوان وادغم بعد القلب قيل اصله اي آن
فخفف بحذف الهمزة وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا لام وفيه ان عدمه لا يمنع تقدير الاصل كذلك
وقيل زيد فيه اين تشديد والف ونونه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان وفيه انه يحتمل
التغير معنى بعد التغير لفظا قوله استفهاما تمييز او حال او ظرف اي ايان للزمان من حيث الاستفهام
او حال كونه للزمان ذا استفهام

او للاستفهام عن الزمان او وقت استفهام وايان بمعنى متى الا [انه] يختص بالامور العظام نحو يسألونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم القيمة وايان يوم الدين هندي

فاجاءت في زمان وقوف الشيع او طلابه اياه اي التبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد
يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقد سبقت الاشارة اليه ومنها اي من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكونها وضعا وضع
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى وسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم [illegible]
المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما
للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن [اكن] وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى
بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قام الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا

ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط على ضعف عند البصريين
نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو
في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا او ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما
رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم

المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم
لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود منها كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان
اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكون بمعنى جميع
المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان
الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث
لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته
يومان لا ازيد لا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على ان
المصدرية مثقلة او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت
مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدها عليها فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ
وما بعدهما خبر لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او
جميع المدة وجر ما بعده اي جر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما فرد عليه انه يلزم ان

يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير
جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان مبنيان لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال ومعناها لو وضع بعضها موضع الآخر في محل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر
عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او
لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد ينصب في بعض لغة العرب بلدن خاصة غدوة [illegible]
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف
ويثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط
القاف مضموم المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد تخفف الطاء ساكنة
وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط

ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهو حينئذ لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي ووقوعه
فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة
لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل
حمل على اخته عوض فانه مبني عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه ووقوعه ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين
ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة واذ كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتساب البناء من
المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف البناء منه وكذلك
اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير
مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان
يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة

نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابها
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب
بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع
بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه تخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع

بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اشارة فهذا اللفظ هو
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول
من غير صلة مبهم وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا
معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما
لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة في
اللفظ والميم في لغة من ابدل اللام ميما في امبر امصيام في امسفر بدل الحرف اللام
فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل
اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكرهم
المتقدمون

المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصله يا ايها الرجل
والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى الكل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه فقيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك بعد النظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او
المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى بمعنى
اضافة معنوية فهو اي معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن
المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا قد
سبق تعريف المضمر والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ظاهر والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف فخص العلم بالتعريف وقال العلم
اسما كان او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما
وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة
التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة

استعمال المستعلين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين عرفا
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعلين وضعوا له ذلك
غير متناول لغيره اي حال كون تلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها قوله
بوضع واحد اي متناول لا بوضع لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما
اراد التنبيه
اي ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد
على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي
اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها
المضمر المتكلم لبعده عن وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره
لا عرفه واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد به
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم
من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين
اصناف المضمر فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا
ايما احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه وهذا ما اثبت
بين اصنافه بعلاقتها بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا

بعينه لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
المعرفة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك
الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد منها
وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد اذا كثر من واحد من
تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها
هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكمية اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدود من معدود من يجاب بالاثنين وهكذا
ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي
الموضوع له لا جزؤه باعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بنحو رجل ورجلين
جواب لما — اي تعريف العدد
ودراهم ودرهمين وغيرهما حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما باعتبار التانيث

كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين واثنتين
او بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كالثلثمائة او مزجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان او ثنتان في مفرد
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء على
المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى
عشر بدونها في المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر
امراة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
عشرا احد عشر اثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واثني عشر رجلا
احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة بتانيث
الجزء الاول فيهما اي قبل التركيب وتذكير الثاني المذكر كراهة اجتماع
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني احد عشر واثنا

عشر فيقول على التذكير ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام
الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا احكم عليه بانه جنس اخر من التانيث
في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها جلبت على ثنتان واما
تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت
وجب تانيثه لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
ويتم تكسير الشين عند التركيب في المؤنث اي بنين عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون والى
بكسر التاء لانها منصوبة بالعطف على عشرون المنصوب على المفعولية
العقود وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيها اي في المذكر
والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هنا بدون التركيب لانه
المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن التغاير بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود

على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى
تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اى في
المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليها او عطفها على الزائد
حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من
غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة واحد عشر رجلا او احدى
عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف و
ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر
ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل

لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اى حذف
الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في
جائي القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه
مركبا فرغبوا في زيادة الاستثقال فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح
الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق
اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا
مميز للواحد والاثنين كما سنصرح به فقال ومميز الثلثة اى الثلثة الى العشرة
والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمالهم آثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه
مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة اى تسعمائة استثناء من قوله
مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها
ان يجمع فيقال مئات ومئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون والاخر جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا
يجوز اضافة العدد الى جمع السالم الا المذكر فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق
مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود

إلى ما بعده مما هو في صورة الجمع بالواو والنون أعني عشرين إلى
تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر وتمييز أحد عشر إلى تسعة
بل إلى تسع وتسعين منصوب مفرد أما نصبه في العقود فلتعذر
إذ لا يستقيم إبقاء النون معها إذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
إذ ليست هي في الحقيقة نون جمع وأما في غيرها فلأنهم كرهوا أن يجعلوا
ثلاثة أسماء كالاسم الواحد ولا يبعد أن يقال جعل عشر كالمضاف
إليه فيه لما كان عجز العدد بمنزلة التنوين اخرجه ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة أشياء شيئا واحدا وإنما جوزوا ثلثمائة امرأة مع أن فيها صيرورة
أشياء شيئا لاطراد مائة امرأة وأما إفراده فلأنه لما صار منصوبا
فضلة ناسب إفراده لتكون الفضلة قليلا وتمييز مائة والف و
تثنيتهما وتمييز جمعه أي جمع الألف وإنما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما
لأن استعمال جمع مائة مع تمييزها في الأعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات
كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فإنه يقال مائتا رجل مثل
مخفوض مفرد أما خفضه فلأنه لما كانت مائة والألف من أصول الأعداد كالآحاد
ناسب أن يكون تمييزهما على طريق تمييزها لكنه لما كان الآحاد في جانب القلة
الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منها أعطي تمييزها الجمع الموضوع
وفي تمييزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وإذا كان المعدود

المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص إذا عبرت
بها عن المؤنث أو بالعكس بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ
النفس إذا عبرت بها عن المذكر فوجهان أي ففي العدد وجهان التذكير
والتأنيث فإن شئت قلت ثلثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الأكثر في كلامهم وإن شئت قلت ثلث أشخص اعتبارا بالمعنى و
لا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان تمييز فلا يوردون الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل
ما يصلح أن يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما يطرح الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز أي القابل لأن يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما أي عن الواحد
إذا كان المميز مفردا أو عن الاثنين إذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فإن
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرها استغني عن المميز فإن قلت هب أن مميز الواحد مستغنى عنه لكنا لا نسلم
أن مميز الاثنين كذلك نعم إذا كان مميزه مثنى يستغنى عنه لم لا يجوز أن يكون مفردا
كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي أن
يلتزم التثنية في ما هو أقرب إليها وهو الاثنين ولا يبعد أن
يقال معنى الكلام أنه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز إلى

بواحد حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد
به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اجتمع مع
علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اجتمع علامة
التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحوق العلامة
التي هي اخف على ذاكرها ولانك ان رجلان اخف من اثنا رجل
الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في
افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في
الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد حال الثاني في المذكر فتقول الثاني
معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بما
انه فيكون معنى ثاني الواحد اثنين واما ابتداء من الثالث اذ ليس
قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا او الثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا تجاوز اي لا تقول عن ذلك فلا يجوز ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد

باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد في غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني المذكر اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية والاولى والثانية
في المؤنث كذلك في غير اعتبار معنى التصيير واما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان في المفرد او
حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه
بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبار بين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلا اختلاف في اضافتهما
قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من ثلثتهم
ثلثتها بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد

من المعقود باعتبار حالها ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة
اي عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز زيادة
الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا او تقول في
اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول اي المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشرة درجات



بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار تصيرها الحال خاصة لان الاول الاعتبار
لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخر من المركب الاول استغناء عنه بذكره
في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزئين الباقيين
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد
باب العدد لاحتياجه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
للاصالة واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع
في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي

الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة
في اللفظ كنار ودار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية و
بخلافه اي اسم ملتبس بخلافه المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال
كونها مقصورة كحبلى وجبلى او ممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الياء في قولهم ذي وهذي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان
يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي
ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس
بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا وحكما
بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال
للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه اذا
اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا
ولفظيا مضمرا او مظهرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا
ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير

الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه وابى هذا الشارح بقوله
واثنتي في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فنونزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او غير المؤنث
اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي
امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به
امرأة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو جاءت اليوم زيد لانه في الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فانه الحاق التاء او ضمير الجمع فيه نحو الرجال
جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لا يجوز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا

اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان
شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال او جاء
الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع
المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير يقال
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر
الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فراعي حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية
موافقا لشرح الشيخ الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ
الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء الحق ما لحق اخره اي
اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع

لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين
كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء
حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحها قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتح النون
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتمال
على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا
امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان مع
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان
على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب والام والقمرين

والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر
والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة
التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيجيء شيئان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل
في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته
بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او
ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد فيثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر فيثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام
لكثرة اشتهارها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس ففي قول هذا البعض تنبيه على ان
لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي

حذف علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصدر
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المثنى بان ... الالف
ان ذلك المقصور ثلاثيا اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى
او حكما بان كان مجهول الاصل او غيره وقد اميل كمتيان في
متى حيث جاء فيه ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت
الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالالف مقلوبة
بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما
على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة
ولا منقلبة عن اصلية [redacted] او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من

من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا
نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصله كان حمرا بالفين احداهما للمد والثانية
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب اليها الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما
صحت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان
والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها
لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي
الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فتثبت في الصورتين كما
في قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الزجاج الشريفية
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداا

بالهمزة او داوان بالواو ولكن المشهور رداوان بالياء فكان ينبغي ان يقول
والاولى جاز بغير لام العهد ليكون عبارة عن ابدال الهمزة وردها الى الاصل
اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا
كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا ما حكم بالتخيير
غير ما وقع في شرح الشيخ الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء او
اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وقد تحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام
الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف
تاء التأنيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كنخلتان وثمرتان في خصيان
والييان على خلاف القياس جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانفصال ابدا صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشوه وقيل
خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة ابتدأ في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على
خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانها بالفعل الماضي الجمع ما دل اي اسم
دل على جملة آحاد مقصودة اي متعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده

مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على
واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما
اي بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما
ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة
لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس
يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا
فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء
العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها معنى الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها
الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده
خرجت اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما هو الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد
الجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا و

بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يجوز ان يلزم كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال
الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او
جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما
الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير
فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر
ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اي مفرده الواحد
من حيث معناه اكثر منه ولم ينقل من جنسه الى الفعل بما ذكر في التثنية فان
قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة
في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض

الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
والياء اسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي
اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعه جمع التصحيح المذكر اي شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه ان يكون مذكرا علما لعاقل اي فكونه
علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما شرط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فاذا فقد فيه الكل كان

او اثنتان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة فالمجرد عنه
نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها والمقدرة فيه
نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون بحذف
الممدودة تقلب واوا وفتحة مقصورة علامة التانيث والمقصورة
ويبقى الفتح قبلها دالة عليها وشرط اي شرط الاسم الذي اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة
افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على
الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى
اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة
فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال

فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس
لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا
فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل صبور وجريح
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع
بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا
بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع
جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر
السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
سكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها
على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه
المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده

وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التأنيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل
اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر
الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة
وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط
لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء
مذكر غير عاقل نحو حمامات
وسرادقات
متوسط

الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مجرده صفة وله اي
لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
فان لا يكون اي شرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث كي يفر
لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع كحائض ايضا حائضات
لزم الالتباس والاعطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الشيخ الرضي ان هذا الاطلاق ليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوها من الاسماء الخ
تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع
التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور داخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية وان
التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من جهة الامور
الواحد او من جهة الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الانباء المفيدة
للقوم في قوله تغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس

وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على افعل كافلس جمع
فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الشيخ
الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او
لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له و
له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخر ان حقه مطلقا
وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سمعي وبرتقي عدده الى اثنين
وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي
المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي كما تقول

وعند سيبويه يرتقي الى اثنين وثلثين نوعا نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى
ولياذ وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال
وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة
مراح الارواح

كل ما ماضيه على أفعل فمصدره على إفعال وكل ما ماضيه على
استفعل فمصدره على استفعال مثل أخرج إخراجا واستخرج استخراجا
إلى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل أي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو أعجبني ضرب زيد عمرا أمس
وحال كونه غيره أي غير ماض مستقبلا كان أو حالا نحو أعجبني إكرام
عمرو خالدا غدا أو الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول
إذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بأن
لا يكون مفعولا مطلقا فإنه إذا كان مفعولا مطلقا فحكمه يجيء ولا يتقدم
معموله أي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء مما
في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال أعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر أي
معموله فيه أو يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لأنه لو أضمر فيه
لأضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا إلى المصدر والفاعل ولما كانت تثنية الفعل وجمعه
راجعين في الحقيقة إلى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فإن لم يثنه تثنية وجمعا
ولا شبهة أن الإضمار فيه يستلزم الالتباس فإنه إذا كان بارزا لم

يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار
على حدة لخروج مثل ضربك زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل أي فاعل
المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو أعجبني ضرب زيدا الآن أي النسبة إلى فاعل
ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز إضافته إلى الفاعل
مع إعماله منونا أولى لأنه أقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف أي المصدر إلى المفعول سواء
كان مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا له على قلة بالنسبة إلى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب وإعماله أي إعمال
المصدر ملتبسا باللام أي بلام التعريف قليل لأنه عند عمله مقدر بأن
مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا
يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين
قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل
أو مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء فإن كان أي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار
أبدا من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز أن يكون للمصدر عمل إذ
لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا

نحو ضربت ضربا زيدا او تحذو فاعل لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي
المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوقه اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر وعلم للبدلية فقط
قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام المصدر لان
المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم
تعلقها بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجعل اخره
بلفظها ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدده
وتقييده باحد الازمنة الثلثة قال المحقق في شرحه قوله ما
اشتق من فعل يدخل فيه الحد وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان

لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلم يخرج اي اصل الفعل مع معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن
قام به الفعل مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
الشارحين المحقق واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم ينتبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى
الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة
ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف
ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه ذكره صيغ اسم الفاعل فيما
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الرضي الشريف
الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وناصر واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وحذر او صيغة

ب وعليه منع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل راجع عصام الدين

قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه ايماء الى ان اخذها انه جعل احكام المثنى والجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يبقى على القائل الا انه لم يجعل اسم المثنى والجموع ... الفاعل وتابعها انه قابل منه اسم الفاعل للمبالغة فصرح بادراج اسم وما وضع منه للمبالغة منه افراد اسم منه ان صيغ المبالغة الشارح للامر الكا الفاعل وتنبه تطبيقه على ما ذكره هنا فتكلف في تخريج التعسف كما ترى بما اخره عصام الدين

اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان
حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن
ما قبل آخر المضارع كسرا كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج
فما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فما وضعت
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر
الواقع في ما قبل آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون للكل مثال
الميم مثال يكون للكل في الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو لازما ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين يكون هو ايضا كذلك وكذا ان
فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء بشرط عليه
من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة في بيانية وانما
اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو الا

زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود
في تلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به و
المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال لمعنوي فيه جهة
الفعل من كونه مسندا اليه صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحو
من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاز
بمناسبته للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لعوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي

او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فينصب بفعل مقدر اي فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته اي الى اخرى بجعله مخرجا
عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم
الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه ففي
هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة اي مثل

مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا
الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمروا الآن او غدا او امس و
فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا
او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يتجرد ايضا في العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى صيغه المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمروا الآن او
غدا او الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمروا الآن او
امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معمول
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
كقوله تعالى انكم لذائقوا العذاب الاليم بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق
من فعل اي حدث هو عام لمن وقع عليه اي لذات من حيث وقوع
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتبار اقامة مقام

ما عرّف به اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في
ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر نحو مُخرَج ومستخرَج
وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
على باقي الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كالهمزة اسم
الفاعل اي مثل شأنه وحاله اذا كان معرّفا باللام يعمل بمعنى الماضي
ايضا نحو برفع ما يقوم مقام الفاعل فلو كان هناك مفعول آخر بقي على
نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما
الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا على معنى
الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لكن
بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون

يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بضم الحاء
اي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكون
معنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر
وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو جزء اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف مستقر على انه
حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كائنة على قدر ما سمع وفي مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر نحو حسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراط فيه واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسألة لانه

يستقل عن حكم ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة
عنه وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام
او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول صفة المشبهة في كل
واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فيحصل هذه الاعتبارات اقسام ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية الصفة والنصب على
التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز
ان جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل
هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولك حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا

وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة في امثلة
ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او
نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها
لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وكل
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنعان
قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او
النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه

والحسن وجه الغلام او نحو ذلك مما لا خفاء فيه بواحد وثانيهما أن
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن و
او وجه غلام لأن اضافة الحسن الى الوجه وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لأن اضافة المعرفة الى النكرة وإن
كانت لفظية معهودة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجمع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه
الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال أن
يبلغ أقصى ما يمكن منه وينبغي أن لا يقتصر على أحد التخفيفين أعني حذف التنوين
ولا يتعرض لأعظمهما مع إمكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي أجازها بلا قبح نظر الى حصول نوع من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها
الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد
اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها بنصبه وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن

الحسن وجهه برفع فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لأن الضمير
في حسن وجهه
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما وهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغيره احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعها قبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير ظاهرا في الصفة
مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لأن معمولها
فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل على شيء اي تلك الصفة كذلك
كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه
تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع
معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا
فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة
وجها وتثنى اي الصفة ان كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه
وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل

العجز المتعدي اي مفعول واسم المفعول الى المتعدي ايضا الى
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم
المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل
الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثانية عشر فيرفع الفاعل
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبا بها ويضافان اليها تقول
زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل لم ينصب شيئا بالمفعول وفي المثال الثاني
انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب شيئا
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكونه مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد معطي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما
اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اي ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل
والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لا متصف بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق

ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام
في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه
ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا
يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد عليه فان هذه الحروف
الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من
زوائده او ممتزجا منها فلا يتعين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان
منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل ايضا منهما لا لبس ان المراد
ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان

كأجرد وأعور فلا يشتق
اسم التفضيل

أفعل الصفة مقدم بناؤه على أفعل التفضيل وهو كذلك لأن ما
يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والأولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد أفضل الناس فإن
أفضل اشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فما
قصد غيره أي غير الثلاثي المجرد بأن يراد أن يدل على أن لأحد زيادة
فيه على غيره توصل إليه أي غير الثلاثي بأشد ونحوه مثل أشد استخراجا
مثال الثلاثي المزيد فيه وأكثر بياضا مثال اللون وأقبح عيبا مثال للعيب
وحينئذ قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو أجهل وأبلد ولكن يرد
أنه يصح على هذا التقدير اشتقاق أحمق على صيغة التفضيل فإنه لا فرق بين
الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو أحمق من ابن هبنقة
والجواب بأن المراد بالحمق ما يبدو من أثر البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لأعرف بها نفسي ولا أضل
ونقلد ذات ليلة أخوه بقلادته فلما أصبح قال يا أخي أنت أنا فمن
أنا فعنه نشأت من حمق ابن هبنقة فإنه يقتضي جواز اشتقاق أحمق
من حمق لمن لا يكون هذا الظهور قياسا وأن يكون اشتقاق أجهل وأبلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول

بذلك عاقل والشارح الرضي عد أحمق من قبيل أبلد حيث قال وينبغي
أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها
أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وأحمق وقياسه
أي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فإنه لو اشتق للكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على
الأشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو
أعذر لمن هو أشد معذورية وألوم لمن هو أشد ملومية وهذا
القياس أشغل وأشهر وأعرف ويستعمل أي اسم التفضيل على
أحد ثلثة أوجه وهي استعماله بالإضافة أو من أو اللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لأنه وضع لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من
والإضافة ظاهر وأما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لأنه
باللام أي ما عيني يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا أو حكما كما إذا طلب
شخص أفضل من زيد قلت عمرو الأفضل أي الشخص الذي قلنا إنه أفضل من
زيد فعلى هذا لا يكون اللام في أفعل التفضيل إلا للعهد فيجب أن يستعمل
إما مضافا نحو زيد أفضل الناس أو بمن نحو زيد أفضل من عمرو أو معرفا باللام
نحو زيد الأفضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الأفضل من عمرو

وإلا يكون ذكر اللام أو من لغوًا أما قوله لست بالأكثر منهم حصى وإنما
العزة للكاثر فكلمة من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض أي لست
من بينهم بالأكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل أيضًا لفوات الغرض نحو
زيد أفضل إلا أن يعلم المفضل عليه مثل الله أكبر ويجوز أن يقال
في مثله إن المحذوف هو المضاف إليه باعتبار أنه مستعمل بالإضافة أي
أكبر كل شيء فإذا أضيف أي اسم التفضيل فله معنيان أحدهما وهو الأ[كثر]
أن يقصد به الزيادة أي أحدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من
أضيف إليه أي على ما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار تحققه في ضمن
ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وإنما كان هذا الاستعمال أكثر لأن وضع
أفعل لتفضيل الشيء على غيره فالأولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله
المعنى أن يكون موصوفه بعضًا منهم داخلًا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وإن
خارجًا عنهم بحسب الإرادة لأن المقصود من استعماله بهذا تفضيله
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد أفضل الناس أي أفضل
من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى يوسف أحسن إخوته
لخروجه عنهم أي عن الإخوة بإضافتهم إليه والثاني أن يقصد زيادة
مطلقة أي ثانيهما أن يقصد زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن تكون
على المضاف إليه وحده ويضاف أي اسم التفضيل إنما أضيف إليه للتوضيح



للتوضيح أي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
إليه فيجوز بهذا المعنى أن يضاف إلى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين
قريش وأن يضاف إلى جماعة من جنسه ليس داخلًا فيهم كقولك يوسف
أحسن إخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة إخوة يوسف وأن يضاف إلى
غير جماعة نحو فلان أعلم بغداد أي أعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لأنها منشؤه أو مسكنه ويجوز في النوع الأول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما أضيف إليه الإفراد
أي إفراد اسم التفضيل وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعًا والتذكير
التذكير وإن كان موصوفه مؤنثًا نحو زيد والزيدان والزيدون
أو هند أو الهندان أو الهندات أفضل الناس وهذا لأنه أشبه
أفعل من الذي ليس فيه إلا الإفراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورًا معه والمطابقة أي مطابقة اسم التفضيل إفرادًا وتثنية
وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا لمن هو أي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
أفضلا الناس والزيدون أفضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الألف واللام في كونه

معرفة وأما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي
يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة أي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه في إفراد أو تثنية أو جمع و
تذكير أو تأنيث للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا أو معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدها واسم التفضيل لا يستعمل بمن مفردا مذكرا لا غير أي غير
المفرد المذكر لكراهيتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة
بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها الفاصلة
بينه وبين بابه آخر فكأنها تمام له ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وإنما خص المظهر لأنه يعمل في
المضمر بلا شرط في العمل لأن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ
فلا يحتاج إلى قوة العامل وإنما خص بالفاعل لأنه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا أو مضمرا بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فانه فعل
دال عليه الفعل الناصب له كما في قوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أي
أعلم من كل أحد يعلم من يضل وأما الظرف والحال والتمييز فيعمل
فيها أيضا بلا شرط لأن الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو
أحسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل

ايضا نحو رطل زيتا وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية لأن هذا العمل بالأصالة
إنما هو حق الفعل وهو لم يشبه الفعل لأنه ليس له فعل بمعناه في
الزيادة ليعمل عمله ولا أنه لما كان فيما هو الأصل فيه وهو استعماله بمن
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا تشابهه
إلا إذا كان اسم التفضيل صفة أي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء معتمدا
عليه بأن يقع نعتا له أو خبرا عنه أو حالا له وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك
بين ذلك الشيء الذي اعتمد عليه وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار
الأول أي باعتبار تقييده بذلك الشيء الأول على نفسه أي على
نفس ذلك المسبب باعتبار غيره أي باعتبار تقييده بغيره أي غير ذلك
الأول فيكون باعتبار الأول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر
كان أو حالا عن اسمه أو صفة لمصدر محذوف أي تفضيلا منفيا
مثل ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فإن الكحل هو
الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وإنما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له
صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب يستند عمله
فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبته عن رتبة اسم الفاعل فإنه يعمل في

منظر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمرًا وانما الشرط ان يكون ذلك السبب مشتركًا مفضلًا من وجه مفضلًا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات الحقيقة عنه مثل قولك ما رايت رجلًا احسن في
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات لاختلاف الكحل الملحوظ مطلقًا
المقيدة تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كي يستقيم فا
وانما الشرط ان يكون اسم التفضيل منفيًا اذ عند كونه منفيًا يكون بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلًا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدًا على
كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مثبتًا اما زائدًا اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة يابا مقام المدح فرجع المعنى الى انه
حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن
النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردًا
الزيادة عرفًا لان نفي الزيادة لا يلائم النفي فيبقى اصل الحسن و

وتوجه النفي اي ما حسن رجل مثبتًا اما حسن ازيد اما بالمساواة او
بكونه دونه والقيا بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى اي ما
رايت رجلًا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لا اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي
المساواة نفي الزيادة ايضًا لان في الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفًا نفي المساواة مطلقًا ولو في ضمن الزايد فانتفى
الزايد ايضًا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في
مثل ما رايت رجلًا افضل ابوه من زيد جائزًا كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت
رجلًا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وعدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء لفصلوا

بينه أي بين أحسن ومعموله أي ما عمل فيه أحسن من حيث إنه اسم
تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول هو منه في عين زيد بأجنبي وهو
الكحل إذ الكحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو أجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الأجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر إذ العامل
بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما إذا عمل في الكحل
بالفاعلية فإنه لم يبق أجنبيا حينئذ فإنه من معمولاته من حيث إنه اسم تفضيل
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين أحسن ومعموله
من حيث إنه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وركيك وكذا لو قيل هذه
العبارة ما رأيت رجلا أحسن من الكحل في عينه هو أي الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ركاكة وتعقيد أيضا مع أنها ليست من قبيل العبارة المتداولة
الواردة في أداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل
وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ونقصان أراد أن ينبه على أن التعبير عنها غير منحصرة فيما ذكر بل يمكن
أن يعبر عنها بعبارة أخصر منه وعلى غير ترتيبه وينقل هذا
التعبير أيضا أي كما أنشده سيبويه واستشهد به في إثبات هذه المسألة في
بعض هذه الصور فقال وكذلك إذا تقول ما رأيت رجلا أحسن

أحسن في عينه الكحل من عين زيد بإضافة من عين زيد مقام منه
في عين زيد وهو أخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان أخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لأن أصله من كحل
عين زيد والمعنى على حذف المضاف فإنه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه إذ يتعدد الكحل حينئذ فإن قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد
أحسن فيها الكحل كان أصله ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين
زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في أصل الكحل أحسن فيها من عين زيد
أو نقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه
في غيرها ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن الكحل في عين زيد أحسن منه في
عين غيره وإنما جازت هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوع
أفعل بالابتداء لأنها فرع الأولى ولأن من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا مثل ولا أرى منصوب على أنه صفة مصدر
محذوف أي قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل مثل قول الشاعر وأنا
صدر البيت ليكون مشتملا على ما هو مبتدأ المسألة وترك موصوف أحسن

في المثال وأن كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال
المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله سا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقوله
وادي السباع واستغني عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع الركبان وهو
مخصوص براكبي الابل والتائية من ابي او اي كالتحية من حيي او
حي وهو المكث والتأني وساريا من السري وهو السير في الليل
مفعول لا ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فمع الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف
التشبيه المستفاد من الكاف والكوادي ولا ارى اما اعتراضية
حالية واقل صفة واديا و به متعلق باقل والجر
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز
عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تائية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وكافي حا

وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله
ساريا فتقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه و
اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب فيه اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه وتعالى
ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخاوف ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه عنه بوادي السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي
السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل
الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة اي نوبة بحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفس ما دل على الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية و
ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
ثم رجح كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد و

وهو قوله اسم اي الى حرف في اول المتن وهي اسم وفعل وحرف لانها اقسام ... معنى في نفسها كما رجع ضمير نفسها الى ما تدل والمطابق ... ارجاع ضمير نفسه الى ما دل دون المعنى

استقلالا بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاعه الى ما
ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو
معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي لانه آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه
الدال عليه فهو صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا
يخرج به اسماء الافعال لان جميعها منقولة اما عن المصادر او غيرها كما سبق
ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد
لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول
على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما

اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا او لتعليق
الشيء بالفعل كادوات الشرط مثل ان وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا اختص
بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لانه جزء الفاعل لا يلحق الا
بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بالمنع
احد نوعي الضمير احترازا عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي
ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عدا
والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض بمثل امس وبا

ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بأن ضربت
ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء فعلى الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موضع زيد ضارب وفي وقوعه شرطا وجزاء تقول ان
ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه
مبني على الفتح وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
ايضا فانه مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا نحو ضربوا
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نأيت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين او ما يجمع
التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوع اي لوقوع
ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوع
اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد

بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر
كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارع
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا
كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذ
من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان
او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنثين
غائبتين او ذوي غيبة والياء للغائب غيرها اي غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث ومثناه فهو غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة
خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او
بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيكرم ويفرح ويقاتل ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوا ما ماضيه

على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوها ولا يعرب من
الفعل بجر اى في المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل
به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال كجزء من
الكلمة ولو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب وجزم يشارك الاسم فيهما و
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه
الاخر علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنثة مثل تضربين فهذه اربع صيغ
يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغائبة المؤنثة والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة حالة الرفع والفتحة حال النصب لفظا
اى كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في الجزم حال مثل يضرب ولن

يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء
تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم
يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي
والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اى بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما
لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من
عبارته وذلك مذهب الكوفيين او كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم
فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين

وأورد عليه أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الجزاء
نحو الذي يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو زيد يقوم
وفي نحو يقوم الزيدان وأجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بأنه واقع موقعه لأنك تقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبره
مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وإن كان الارتفاع تقديره استحقاق الإعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم أن سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا
وحده والسين صار كأحد أجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم أن الأصل فيه الاسم وإنما عدل عن الأصل لما
في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى فيجب أي المضارع بإن
ملفوظة ولن قال الفراء أصله لا أبدل الألف نونا وقال الخليل
أصله لا أن فخفف كأيش في أي شيء وقال سيبويه أنه حرف برأسه
وإذن قيل أصله إذ أن فخفف وقيل أصله إذا الظرفية فنون
عوضا عن المضاف إليه وكي وبأن مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى
أدخلها وبعد لام كي نحو سرت لأدخلها وبعد لام الجحود وهي لام
الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لأن
الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل إلا بجعله مصدرا بتقدير أن

أن المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فأكرمك وبعد الواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد أو نحو لألزمنك أو
تعطيني حقي فإن الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء فجعل مفردا ليكون من عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء فيكون المعنى في زرني
فأكرمك ليكن زيارة منك فإكرام مني إياك وفي لا تأكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه فأن
ينتصب به فعل المضارع مثل أريد أن تحسن إلي مثال النصب
ومثل أن تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة أن التي تقع بعد
العلم إذا لم يكن بمعنى الظن هي أن المخففة من الثقيلة
لأن المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فإنها للرجاء
والطمع فلا يناسبه وليست أي أن الواقعة بعد العلم هذه أي
الناصبة نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم وأن التي تقع بعد الظن
ففيها الوجهان لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم
أن المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم أن
فيصح وقوع كليهما فيجري في أن التي بعدها الوجهان ولن مثل لن
أبرح ومعناها أي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا أو

يلزم أن يكون في قوله لن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي تناقض
لأن لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء وإذن التي ينتصب بها المضارع
إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فإن
إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد
أي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وإذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهي لا تعمل في
الآتي الاستقبال فإن فقد أحد الشرطين نحو أنا إذن أحسن إليك
وكقولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو كقولك لمن يحدثك
أنا إذن أظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال أسلمت إذن
تدخل الجنة مثل بمثال لأجل الاستقبال فقوله إذن مبتدأ وقوله
إذا لم يعتمد ظرف للاستقبال الملحوظ معها كما أشرنا إليه وقوله مثل
تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل إذن بهذا المثال على طريقة تمثيلا
إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين أشار إليهما
بين المبتدأ والخبر وإذا وقعت أي إذن بعد الواو والفاء
جاز أن النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
لأنه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف ويكـ

وكي التي ينتصب بها المضارع مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها
السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن إذا
كان أي المضارع مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها وإن كان بالنظر إلى
زمان التكلم ماضيا أو حالا أو مستقبلا بمعنى كي أي حال كون حتى
بمعنى كي للسببية أو إلى لانتهاء الغاية مثل أسلمت حتى أدخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وبالنظر
إلى زمان التكلم أيضا وكنت سرت حتى أدخل البلد مثال لحتى بمعنى إلى
ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبلها وأما بالنظر إلى زمان التكلم
فيحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا وأسير حتى تغرب الشمس
مثال لحتى بمعنى إلى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا أي بطريق التحقيق بأن
يكون في زمان التكلم بعينه ويجيء مثالا أو حكاية أي بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت أمس حتى أدخل البلد فادخل في هذه المواضع
حكاية الحال الماضية كأنك كنت في زمان الدخول حقيقة هذه العبارة
وقلت في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فإنه بعينه على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية فيكون
إذ لا يمكن تقديرها لأنها على الاستقبال كما مر أي حتى عند هذه العبارة

ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء أن يبتدأ بها
كلام مستأنف لا أن يقدر بعدها مبتدأ أي يكون الفعل جزءه ليكون حتى
داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع أي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية أي كون ما قبلها سببا لما بعدها لحصول الاتصال
المعنوي وإن فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه فإن
أريد الحال تحقيقا فإنه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم أي من أجل
هذين الأمرين أي كون حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا إلى الأمر الأول الرفع أي رفع ما بعد حتى
في قولك كان سيري حتى أدخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا التركيب
بأن يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لأنها لما كانت حتى حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما
قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا إلى الأمر الثاني
في قولك أسرت حتى تدخلها لأنه حينئذ يكون ما بعدها جزاء مستأنفا معقودا على وقوع
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت
حصول كان التامة كان سيري حتى أدخلها فإن معناه ثبت فأنا أدخل الآن
ولا فساد فيه وجاز أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لأن السير في هذا المقام
محقق والشك إنما هو في تعيين الفاعل فيجوز أن يكون النسبة محققة

الحصول فقوله أيهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان
سيري حتى أدخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى أدخلها في التامة أي
جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله
أيهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير أن مثل أسلمت لأدخل الجنة إنما يقدر أن بعدها
لأنها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تأكيد للنفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن ليفعل وهي
أيضا جارة ولهذا يقدر بعدها أن فإن قيل إذا قدر الفعل بمعنى المصدر
بأن المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم أي ما كان
الله ذا تعذيبهم أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي ما كان الله معذبهم
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن فتقدير أن بعدها لانتصاب
المضارع حينئذ مشروط بشرطين أحدهما السببية أي سببية ما قبلها لما
بعدها لأن العدول عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فما دام يقصد السببية لا احتمال
الدلالة عليها والثاني أن يكون قبلها أي قبل الفاء أحد الأشياء الستة
للتبعد بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من النفي [illegible] جوابا عن توهم

كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا
يكن منك شتم لي فضرب مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اعذني فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل
منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا فيكون
معه نذير لان الاستلزام نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا
فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على
صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي ليكن منك نزول
فاصابة الجزم في جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر اخر
مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ما تركت منزل البني بجيم والحقا
فاسترحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان مشروط بشرطين احدها
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل

الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة واختلفها اختلف العلماء
بعضها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس او التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الواقعتين
على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بتأويل مصدر مجرور بالى
بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي حروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا
كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط لها تقدير ان بعدها
اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
العاطفة المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيها فقوله العاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله وحتى اذا كان مستقبلا او
اخرها وهي او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى

قوله وبأن مقدرة بعد حتى فظاهر الحكم وإن كان أبعد بحسب اللفظ لكنه
أقرب بحسب المعنى لأنه على تقدير الأول إن جعل العاطفة أعم مما ذكرنا
يلزم أن يذكر في التفصيل ما لم يكن في الإجمال وإن خصت به يلزم تخصيص
وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جزئياته في أم أيضا ويرد عليه
المناقشة ذكرنا مرتين مرة في الإجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا
ويجوز إظهار أن مع لام كي نحو جئتك لأن تكرمني ومع ما ألحق بها من اللام
الزائدة نحو أردت لأن تقوم ومع الحروف العاطفة نحو أعجبني قيامك وأن تقوم
لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للإكرام وأعجبني ضرب زيد
وغضبه وأردت لضربك فجاز أن يظهر معها ما يعلق الفعل إلى الاسم
وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها أن وكذا حتى لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا
على الاسم الصريح وحمل عليها التي بمعنى إلى لأن معنى الأغلب في التي
أي لأن معنى الأول أغلب في التي يليها المضارع وأما الواو والفاء
فلأنهما لما اقتضتا نصب ما بعدهما للتنصيص على معنى السببية والجمعية والا
صار كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدهما ووجب إظهار أن مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام عليها أي
على أن لئلا يستكره التقاء المثلين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم وأما

أن أن الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة نحو أمر بحز على صنعتها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أو مع علل مع الشذوذ كقوله
ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى في رواية النصب وذلك ليس بقياس في
تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم أي المضارع بلم ولما ولام الأمر ولا
في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكل تجزم فعلا واحدا
وكلم المجازاة أي ويجزم المضارع بكلم المجازاة أي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الأسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها
فعلان وهي أي كلم المجازاة إن ومهما وإذما وحيثما وأين ومتى
المضارع مع ما وأما بدونها فلا وأين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا
سواء كان مع ما أو لا ومهما ومن وأي وأنى وأما الجزم المضارع مع كيفما
وإذا فشاذ أي بيان في كلامهم على وجه الاطراد وأما مع كيفما فلأن
معناه عموم الأحوال فإذا قلت كيف تقرأ أقرأ كان معناه على أي
كيفية تقرأ أنت أنا أيضا أقرأ عليها فيقتضي المتعدد والمستوى أي يقرآن
متوافقين في جميع الأحوال والكيفيات وأما مع إذا فلأن كلم الشرط إنما تجزم
لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام وإذا موضوعة للأمر المقطوع
به وبأن مقدرة عطف على قوله بلم أي ويجزم المضارع بأن مقدرة وهي بعد
تعافل للطلب المضارع جوابا أي في المضارع ولا يبعد أن جعل القمر

ايما هو اقرب اي غير ماض ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق اي باستغراق الازمنة الى حين وقت
اي وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب ندمه
ولم يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم
فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان
دل دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول
ان لم يضرب ومن لم يضرب ولعل ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير
المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر وهي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة
لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا معك وثم ليقضوا تفثهم ولا النهي وهي لا المطلوب بها الترك اي ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولا للنهي وهذا اي لا للنفي التي هي ضد لام
الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع

المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم
المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
نحو المعنى وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني
ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببيته في الشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل
المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان شتمتني
اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا خارجا
ولا ذهنا لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه من غاية مكارمه يعتبر الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده وتسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل عن اياه اللفظ مضارعا

فالوجهان أي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو أداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بين المعمول نحو إن أتاني
زيد آتيه أو آتيه وإذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا بتفصيل للماضي
نحو إن خرجت خرجت أو معنى إن خرجت لم أخرج ويحتمل أن يكون تفصيلا
لقد أي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى إن يسرق فقد سرق أخ له
من قبل أو مقدرا كقوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت
صدقت لم تجز الفاء فيه أي الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه إلى
الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك إن أكرمتني أكرمتك وإن
أكرمتني لم أكرمك وإنما قال بغير قد ليخرج فيه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن
يكون للشرط تأثير فيه كقولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس لعدم جواز
دخول الفاء فيه وإن كان أي الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا
حيث عما إذا كان منفيا بلم فإنه يندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى أو بلن
يجب الفاء لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنى فالوجهان الإتيان بالفاء
وتركها لأن أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
بالفاء والترك في تغير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فتركه الفاء لوجود
التأثير مع وجوده وإن لم يكن مؤثرا نحو قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا
ومن عاد فينتقم الله منه وإلا أي وإن لم يكن الجزاء الماضي أو المضارع المذكورين

المذكورين فالفاء لازمة فيه لأن الجزاء إما ماض بغير قد لفظا كما
تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو تقديرا كما تقول إن أكرمتني
اليوم فأكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف
الشرط في الماضي فاحتاج إلى رابط الفاء وإما جملة اسمية أو أمر أو
نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بما أو لن أو غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج إلى الفاء
وإذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء في موضع الفاء لأنها
قريبة من معنى الفاء لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر ففيها معنى الفاء
ولكن الفاء أكثر وإنما تختص بالاسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لأن إن
إذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون
التي تجزم بالمضارع حال كونها مقدرة بعد الأمر نحو زرني أكرمك أي إن
تزرني أكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك أي إن لم تفعل يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء أشربه لأن المعنى إن يكن عندكم ماء أشربه والتمني
نحو ليت لي مالا أنفقه لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض نحو ألا
تنزل تصب خيرا أي إن تنزل تصب خيرا إذا كان المضارع الواقع بعد
هذه الأشياء الخمسة صالحا لأن يكون مسببا عما تقدم وقصد السببية

سببية كما تقدم لم يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما احتيج تقدير ان بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا متعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة ويكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي
قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمتنع عنده ذلك فامتناعه عند الجمهور لان المقدر
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد امتنع الجزم قطعا بل يجب ان يرتفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني فمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم

في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر ما
يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وفي اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرح
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا لامن الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل هذه وروي لاوخذ اخره اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة
المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط النون
وحذف حرف العلة لانه لما شابه مما منه اللام من المجزوم معنى اجري حكمه تقول
اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا وارم كما تقول لم تضرب ولم تضربا

قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقتل الى سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا ابطال احد بانه لم لم يفتح او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل
عصام

ولم تعتبر بواو لم تخش ولم تغزو ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان ما بعده حرفا ساكنا وليس المضارع برباعي والمراد هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف مع الزيادة وانما هو باب الافعال لان زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول في الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي فيما ليس بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالمجهول من الاخبار ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ردت لا همزة وصل مقطوعة كذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي

اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مبنيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واخرج لهذا النوع من التغير لان معناه غريب فاخترع له وزن غريب لم يوجد في الاوزان كخروج الضمة الى الكسرة فعيل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا مزورة في اختياره بعد حصول المقصود بما اخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من الباب ويضم التابع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس بدا معتلا بفعل ويضم الثالث والكاف ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد وانما

معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل من
كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وإن لم يكن فيه ما ذكرنا
الأفصح فيه قيل وبيع أصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين إلى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار بيع وقول فأبدل واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الإشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح ... حقيقة
هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالإشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الإشمام هنا كالإشمام حالة الوقف أي
ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصة وهذا خلاف المشهور عند
وقال بعضهم هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضا
غير مشهور عندهم والغرض من الإشمام الإيذان بأن الأصل
في أوائل هذه الحروف وجاء الواو أيضا على ضعيف فقيل قول و
بالإسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها
أي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب
الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد في اللغات الثلاث فيه إذ يقرأ وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا
تفاوت دون أجيز وأقيم إذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل

قبل حرف العلة فيهما في الأصل إذ أصلهما أجيز وأقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما إذا سكن ما قبلهما أن ينقل حركتهما
إليه ويقلب العين ياء إذا كانتا واوا فيقال أجيز وأقيم لغة واحدة
وإن كان أي الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم أوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج
وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح ويقال المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني
للمفعول تنقلب العين فيه ألفا إذا كانت واوا أو ياء نحو يقال ويباع
ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة أو حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فإن كل فعل لا بد له
من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق
الصدور والقيام والإسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقائم به ومسند إليه ولا يقال في الاصطلاح إنه متعلق به فإن التعلق نسبة
الفعل إلى غير الفاعل فالحاصل أن فهم الفعل إن كان موقوفا على فهم
غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن
تعقله إلا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن وغير المتعدي بخلافه أي

بخلاف المتعدي فإنه لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل كقعد فإنه وإن كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يجعل متعديا إما بالهمزة نحو أذهبت زيدا أو بتضعيف العين نحو فرحت زيدا أو بالألف على المفاعلة نحو ماشيته أو بسين الاستفعال نحو استخرجته أو بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا إما إلى مفعول واحد كضرب وهذا الكلام كثير وإما إلى اثنين ثانيهما غير الأول كأعطى وإما إلى اثنين ثانيهما عين الأول فيما صدقا عليه نحو علم وإما إلى ثلاثة كأعلم وأرى بمعنى أعلم وفي هذا القسم فإنهما كانا قبل إدخال الهمزة متعديين إلى مفعولين فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يجعل له المفعول الأول وأما الأفعال الأخر وهو أنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدث وأحد فليست أصلا في التعدية إلى ثلاثة بل تعديتها إليها إنما هي بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام وهذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولها الأول كمفعول باب أعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك أعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك أعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث منها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر أحدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا أفعال القلوب ويسمى أفعال الشك واليقين أيضا وكأنهم أرادوا بالشك الظن

الظن والإلغاء في هذه الأفعال يعني الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم ورأيت وعلمت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل أي هذه الأفعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي أي تلك الجملة من حيث الإخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما إذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان أنها نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت أو أخبرت بها عن قيام زيد إنما هو العلم وإذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان أن منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الأفعال فتنصب أي هذه الأفعال الجزئين أي جزئي الجملة الاسمية المسند إليه والمسند على أنهما مفعولان لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما تختص بالشيء ولا يوجد في غيره أي ومن خصائص أفعال القلوب أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على أحد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبرا وجواز حذف المبتدأ والخبر غير قليل أن المفعولين عبارة عن اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما لكان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة أما حذف المفعول الأول في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين أي لا

بحسبن هولاء نخلهم هو خيرا لهم فحذف نخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد
وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا تقول
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع
يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز
الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تأخرت نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال
الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين فكلاهما قائم على
تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه
لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الالغاء في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا

على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التأخر وقد يقع الالغاء فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب
زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا
جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني
بين مفعوليها او تأخرت عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر
مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من
خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعليق وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء في مثال
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام
من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء
الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالنفي
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه

في صدر الجملة وضعاً فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الأفعال توجب
تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
هذه الأفعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا
تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً
لأن معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتفاء الحرفين ومن
جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكراً
قاعداً والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين أحدهما أن الإلغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني أن الإلغاء إبطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها أي ومن
خصائص أفعال القلوب أنه يجوز أن يكون فاعلها أي فاعل أفعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد إنما قلنا متصلين لأنه إذا كان أحدهما منفصلاً
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو إياك ظلمت مثل علمتني منطلقاً
وعلمتك منطلقاً ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً
والمفعول به متأثراً وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فإن اتحدا كره

اتفاقهما لفظاً فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان فمن
ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فإن الفاعل والمفعول فيه لما
متغايرين بقدر الإمكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً
بخلاف ضربت نفسي فإن النفس بإضافتها إلى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الإمكان وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً و
مفعولاً به ومما أجري مجرى أفعال القلوب فقدتني وعدمتني لأنهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا أريتني رأي البصرية والحلمية
على رأي القلبية تجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي
وكقوله تعالى إني أراني أعصر خمراً ولبعضها أي لبعض أفعال القلوب ما عدا
وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الأول وهي إما العلم أو الظن
بحيث يمكن أن يتوهم أنه بهذا المعنى أيضاً متعد إلى مفعولين وإنما قيدنا بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لأن لكل واحد معنى آخر فإن خلت
بمعنى صرت ذا خال وحبنت بمعنى ذا حبن وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به أي بذلك المعنى
الآخر إلى مفعول واحد لا إلى اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة و

زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته حكاها الوحي والوهم نوع من العلم ومنه قوله
تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بالذات
شيء من عرجه عليه ورأيت بمعنى ابصرت وبمعنى اصبت رئته قريب من معنى علمت
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريبة
من معنى العلم والظن ثم تعرض من العلم بمعنى صار مشغوف الشيء العلية
ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجد ووجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها كالافعال التامة اي ناقصة ما وضعت اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على
صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا
شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له
لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها
فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا
التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها
على معنى زائد على ذلك التقرير كالتوقيت في الظل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيا ذلك التقرير فيقال صار حينئذ موضوع

موضوع لتقرير الفاعل على صفة وعلى وجه الانتقال البتة في الزمان
الماضي وكذا الكل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة
الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة ايضا ولا
يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
كانه اشارة الى ما قيد ذكره المحقق الشريف ان اراد
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك
وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر المصنف
ما سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الافعال
مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة بتمامه
وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة خبرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وضمير لما تقدم من القرارة ونحوها ان لم يكن هذه على قدر ما تحتاج الي
او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار الخبر لانه في

من كانت امك ومعناه اتحاد صار حاجتك وجاء ايضا قعد بمعنى

في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي

فهي قال الاندلسي لا يتجاوز بها هذا الموضع الذي استعملها العرب فيه

لا يجوز ان تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجمل الاسمية المركبة

المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي

معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى

الانتقال وحكم معناه اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما

دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال

اعطى الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فرفع

الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول

في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لانه

جزئها لانها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير لا

على عدم سابق والفعل لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان

زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله الثبوت خبرها اي كان تكون

ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا

بما انحصر فهمه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت

فراخا بيوضها لم يكن فراخا بل صار فراخا ويكون فيها ضمير الشأن

الشأن هذا ايضا عطف على قوله الثبوت اي كان يكون ناقصة يكون

فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير

اذا اتيت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع

ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان تكون تامة بالنظر

من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن

وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا

بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم

من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس

المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استطرادا

لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار

زيد غنيا واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون

تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان آخر او من ذات الى ذات وتتعدى

بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها مثل

ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال

ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا

واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها

لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى ابو محمود زاهدا واضحى زيد راجعا

فالمثال الأول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثال الثاني لأن الاقتران ويكون بمعنى صار نحو أصبح أو ا
أو أضحى زيد غنيا أي صار وليس المراد أنه صار غنيا في الصباح أو المساء
أو الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الأوقات
تقول أصبح زيد إذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بو
فإذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره وإذا قلت بات
زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
عمرو فقيرا أي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين أيضا نحو ظللت
على كذا وبت خبيثا طيبا لكن ما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله
في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الأفعال السابقة
وآض وعاد وغدا وراح فهذه الأفعال الأربع ناقصة إذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض أو عاد زيد من سفره أي رجع
وغدا إذا مشى في وقت الغداة وراح إذا مشى في وقت الرواح وهو ما
بعد الزوال إلى الليل وأسقط المصنف ذكر هذه الأفعال الأربع
البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الإجمال وكان الوجه
أنها من الملحق ولذا لم يذكرها في المفصل وقال في اللباب والحق
بها آض وعاد وغدا وراح فإسقاطها عن البين إشارة إلى عدم

قوله سمي اسمها فاعلا قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محلهم وهو قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى أن هذا التنبيه ليس في محله
لاختصاص الإطلاق ببعض الأفعال ونحن نقول فيه في هذا الكلام بجمع
الخبر مع الفاعل على أن الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا
مسمى باسم المفعول بل الاسم سمي فاعلا واسما كما أنه يسمى الخبر
مفعولا وخبرا
عصام

الاعتداد بها لأنها من الملحق وما زال من زال يزال لا من زال
يزول فإنه تامة وما برح بمعناه من برح أي زال ومنه البارح للليلة
الماضية وما فتئ أيضا بمعناه وما انفك أي ما انفصل لاستمرار خبرها
أي خبر تلك الأفعال لفاعلها أي لما سمي اسمها فاعلا تنبيها على أنه
ليس بمقيم على حدة من المرفوعات كما أن خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله أي قبل فاعلها خبرها أي من وقت يمكن أن يقبل عادة نحو ما زال
زيد أميرا استمرار أمارته من وقت قابليته وصلاحيته للأمارة ا
ودلالتها على الاستمرار فلأن النفي مأخوذ في معاني هذه الأفعال
فإن دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي إثبات
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها أي هذه الأفعال
الأربعة إذا أريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول أداته عليها لفظا
ظاهرا أو تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ فإنه لو
لم تدخل أدوات النفي عليها لم يلزم نفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت أمر أي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بأن جعلت تلك المدة
ظرف زمان له وذلك لأن لفظة ما مصدرية فمع ما بعدها في تأويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير وإذا قدر الزمان قبلها فلا
معنى لك من حصول الكلام بغير فائدة تامة وإلى هذا أشار بقوله ومن ثم

فان قلت لا بد ... جواز التقديم ... اشتغال الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هاهنا
عصام

اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود
كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل
بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما دام لم يشتغل ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس للنفي
مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن
هذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم في المذكورة
جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخرها عنها نحو صار عدوي صديقي
او يراد في المذكورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور

وهي اي الافعال التي تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك
الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وفي الحكم هذا
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه بناء المفاعلة لتقدمهم فكانه لا يخالفه
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين
في اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فان المبرد
والكوفيون وابن السراج والزجاج على انه لا يجوز تقديم خبرها عليها اذ
يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي
على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبقي

الظان تفتيش في حكم هذا القسم ومعارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
لكان من الواجب على المص ان يجعلها في اواخر التابعة من القسم
لوقوع الخلاف فيها ومنها اي من تلك افعال المقاربة ما وضع اي فعل
لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصول الخبر للفاعل رجاء منصوب على
المفعول بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
وطمع حصول الخبر لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم
او وضع لدنو الخبر دنو ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون
اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشتراط الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لكن بحسب حصول الدنو
لدنو الخبر وبحسب حصول الفاعل اخذا فيه اي لدنو الخبر اخذا وشروعا في الخبر
بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالفعل لما
اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو
عسيت ان اخرج ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مجهول وامر ونهي ابا عن ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى

لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج و
لمقتضى ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قاربت زيد ان يخرج اي الخروج ثم
نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في
صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب
لشبه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع
بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم
تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج
زيد بان يذكر بعده مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول
فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت

أن زيدًا قام عن المفعول الآخر فأقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وإن اقتصر على المرفوع من غير قصد إقامته مقام المرفوع والمنصوب
فبمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال وهو أن يكون زيد مرفوعًا
بأنه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود إلى زيد وأن يخرج في محل النصب
خبر عسى وآخر وهو أن يجعل ذلك من تنازع بين عسى ويخرج في زيد
فإن أعمل الأول كان زيد اسم عسى وأن يخرج خبرًا مقدمًا عليه وإن
أعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن من ضمير زيد وخبره وأن يخرج زيد
فهي على هذين الاحتمالين ناقصة أيضًا وقد تحذف أن عن الفعل
في الاستعمال الأول تشبيهًا لها بكاد فقيل أن كاد زيد يخرج ابدا فيه
كقولهم عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الأصل أن
يكون وراءه تحذف أن دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته كقولك عسى
يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني أي ما وضع لدنو الخبر حصولًا
كاد تقول كاد زيد يجيء فخبر عن الخبر لعلك باشرافه على الحصول
في الحال فخاعله اسم محض كما هو الأصل وخبره فعل مضارع ليدل على
حصول الخبر من الحال باعتبار قربه من الخبر أن لا دلالة على الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل أن على خبر كاد تشبيهًا بعسى كما أنه يحذف أن عن
عسى تشبيهًا لها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى أن يمحصا فلما كان

كان لكل واحد منهما مشابهة بالآخر أعطي لكل منهما حكم الآخر و
وإذا دخل النفي على كاد فهو أي كاد كالأفعال أي كسائر الأفعال في
إفادة أداة النفي في مضمونها على القول الأصح ماضيًا كان أو مستقبلًا
وقيل يفيد أي نفي كاد يكون للإثبات مطلقًا ماضيًا كان أو مستقبلًا
في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فإن المراد إثبات الفعل لا
بدليل فذبحوها وأما في المستقبل فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
رسيس الهوى من حب مية يبرح بأنه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم أجد فلولا كاد للإثبات
لما خطأه وما غير لتخطئتهم وأجيب عن الأول بأن قوله وما كادوا
يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
فلا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء تخطئة ذي الرمة وذا الرمة في تسليم تخطئتهم لما روي
عن عنبسة أنه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
فغيره قال عنبسة حدثت أبي بذلك فقال أخطأ ابن شبرمة في إنكاره
عليه وأخطأ ذو الرمة حين غيره إنما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وإنما
يراها وقيل يكون أي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للإثبات

وفي المستقبل كما لا فعلين اي كسائر الافعال في افادة النفي في معنوية

نسكا في الاعم الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه

الحبين

النكتة والجواعة وفي الاعم الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر

يكود

لم يبس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد

انتفاء قرب رسيس الهوى على البراح اي الزوال فالنفي الداخل

على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد

ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها

والثالث وهو ما وضع للاخذ في الخبر وقرب ثبوته للفاعل على وجه الاخذ

في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا

وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب

الافعال

الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه

الا

الاربع في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق

او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان

واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في

الاستعمال وتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان

واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وما

الرّ النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان

التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى

نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية

والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا

ينتقض الحد بمثل لله دره وياله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر

ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء

الا ان تقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له

بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره

وما ذكر من موارد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء ولم اي لفعل التعجب

صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والآخر

الى التركيبين

صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا بهذين

وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث

احسن

وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا و

بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل

لمناسبتها له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذاب و

في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي

بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتدائية اي مبتدأ على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لأن النكارة تناسب التعجب لأنه
يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الجزء
الثاني خبره وعند الاخفش موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والجملة
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لأنه لا تحمل
خفيه فاستفهم عنه وقد نقلت من الاستفهام الى معنى التعجب نحو وما ادريك
ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل
بمعنى صار ذا فعل كأجرم اي صار ذا جرم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب عنه ان مع صلتها نحو
احسن ان يقول اي بأن يقول على ما هو القياس فلا تجر عند سيبويه في
لأن الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لا
بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي
لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كأخرجه ففيه اي في
صيره هو فاعلا اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه

مجرد عن عاهة لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي
يتوصل بمثلهما من فعل لا يمتنع بناؤه منه وجعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم
ما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا
تأخير اي تأخير جائز فيما عداها كتأخير الفعل منها وانما قيدنا التقديم
بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغتي التعجب لأن
يقتضي نفي الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لأنهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لأن تقديم
الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى بأحدهما
لكفى واجيب بأن ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد
منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكان
ابن القصد ولا يتصرف فيهما بإيقاع فصل بين العامل والمعمول نحو
ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لإجرائهما مجرى الامثال
سيف واجاز المازني الفصل بالظرف بما سمع من العرب قولهم ما
احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
زيدا ومعناه انه كان لزيد الى احسن واقع دائم الآن لم يتصل به

اقول اما اعراب المسئلة فواضح وهو كما ذكره وبزياده بيانا فما موصوفا رفع بالابتداء وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستكن عائد الى ما وزيد مفعول له واما كونها نكرة عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة فلما يقتضيه التعجب من الابهام وحسن الابتداء بالنكرة كون القصد منه التعجب لا الاخبار المحض واشتراط تعريف المبتداء انما هو في الخبر المحض
تمت رحمه الله

قال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع
للانشاء منها نعم وبئس وهما في الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم
صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل وهذا جزء
او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة اي نكرة او

معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه
انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم
هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
الصلة باجماع فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله
هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء
بمعنى فنعما هي فنعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي
مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
في المثال وهو اي المخصوص مبتداء ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره
والجملة هذه الجملة الواقعة خبرا اي خبر المبتداء لقيام اللام مقام
ضمير او خبر مبتداء محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في
المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما خبره واما خبر مبتداء محذوف في
تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هو فقيل زيد اي
هو زيد ففي الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وفي الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته
الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
مثل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا باياتنا
او تاويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة

عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان و
النساء الهندات ويجوز أن يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانها
لما كانا غير متصرفين أشبها الحرف فلم يجب إلحاق العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني
كذبوا جمعا مع إفراد الفاعل وهو مثل القوم وتقريره مما لا يطابق
الفاعل المخصوص من تأول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين
صفة للقوم وبحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد
يحذف المخصوص إذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي أيوب
بقرينة أن ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل
بئس في إفادة الذم والشرط والأحكام ومنها اي من أفعال المدح
والذم حبذا في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب إذا
صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي
حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الأمثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص وإعرابه
اي إعراب المخصوص حبذا كإعراب المخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز

والفرق بين حبذا ونعم ان نعم للمدح العام وحبذا للمدح المذكور مع تقريبه من القلب فهو مختص بتقريبه من القلب لان الحب من المحبة وهي من أفعال القلوب ولذلك استعملوا معه ذا الذي يشار به إلى الحاضر القريب وجردوها من حرف التنبيه لان المشار اليه بها اقرب من المشار اليه بهذا مبالغة في التقريب قاله [illegible]

ويجوز أن يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا وبعده اي بعد
مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الإفراد والتثنية والجمع
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا
وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال
في حبذا معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص و
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل
لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لا
انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم
يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل اي إيصاله فان معنى الإفضاء
ولما عدي بالباء صار معناه الإيصال او معناه اي معنى الفعل
كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت
بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض

٩ اطلاق الاسم الجزء على الكل يعني ان النهاية جزء للمسافة كالابتداء فاطلق الغاية واريد المسافة اذ الابتداء لا يكون للانتهاء وانما هو للمسافة مثلا اذا قلنا سرت من البصرة يكون ابتداء السير من اول المسافة الى آخرها لا من اولها آخر المسافة
وجيه الدين

بما رجحت اي بوجها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها يضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر تسعة عشر حرفا وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنها والبا واللام ذكرهما باسميهما الموجودة وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجد خلا ما بقي منها ورب وواو ربّ اي الواو التي تقدر بعدها ربّ وعلى بانها حروف الجر شاع وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا وعدا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والتي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا ابتداء للنهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامتها اي علامة من الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه وللتبيين عطف على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من ابهامه وعلامتها صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك

لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجئ للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من رجل خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة من سواء كان من المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبي ليس بالمكان والزمان اي ينتهي قلبي اليك باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في معنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب نحو ضربتك حتاك او وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر متمسكا بما وقع في

بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يجعلون ذلك من شذوذه فلا يجوز
قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او
مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولأصلبنكم في
جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر بما مجرور الباء بهذه كما
في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مروري بزيد اي بمكان يقرب
منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج في حال الاشتراء
ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي الافادة
وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذلك والتعدية اي جعل الفعل
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صار ذاهبا ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام قياسا نحو هل
زيد بقائم فلا يقال ان زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد
براكب وقد تزاد في الخبر بهذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر

في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا
في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت
للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في
التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد
طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص
واقل عاما بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه وقيل يجب ذلك والمختار عند المحققين عدم
الوجوب وهذا الذي ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالتحقيق
وفي التقليل كالمجاز الحاجة الى العربية وفعلا اي فعل رب في الاكثر
تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم انا اردته محذوف اي ذلك الفعل
غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته

وقد تدخل اي ربّ على مضمر مبهم لا مرجع له مميّز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنّى او مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو
ربّه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا
للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربّهما رجلين وربّهم رجالا وربّها امرأة وربّهما امرأتين
وربّهنّ نساء وتلحقها اي ربّ ما الكافّة المانعة عن العمل فتدخل بعد
لحوق ما على الجمل نحو ربما يودّ الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل
الاسم وتجرّه نحو ربّما ضربةٍ بسيفٍ صيقلٍ وواوها اي واو ربّ تدخل
على نكرة موصوفة مثل وبلدةٍ ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه
الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارّة فانه لم يكن في اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدّر المعطوف عليه وعند غيره
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام ربّ جارّة بنفسها الجرّ
فلا يقدّرون المعطوف عليه لان ذلك تعسّف وواو القسم انما تكون عند
حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا
الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطًّا
للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر

فعلنّ

الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا
فعلنّ بل يقال والله او وربّ الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطّ رتبتها عن
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وحطّ الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير
السؤال مختصّة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطًّا لرتبتها عن رتبة
اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وحطّ منه ما هو اصل في
باب القسم وهو اسم الله والباء اعمّ منهما اي من الواو والتاء في الجميع
جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو
بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلنّ وبك
لافعلنّ وفي الدخول على المظهر لا تختصّ باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلنّ
بخلافهما فانهما مختصّان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصحّ ان يقال
الباء يوجد فيه الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقّى اي يجاب القسم
الا لغير السؤال باللام وانّ وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوضوح

افصح عصام

الوقتية كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد
ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما دل عليه اي على
جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يبقى الا الاول على الجواب لا الجواب
لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته
عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو
رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو
اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي
عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من
جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم

بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل وقد
تدخل في الشعر على المضمر نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي والحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان اي الحين الذي اريد بها لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
منذ سنة كذا او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا اشترط ان تكون هذه السنة
ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدأ اما فريتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي
فيهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي
الذي اجزاؤه حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الآن
اجزاؤه حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما
رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان رؤيتنا هو هذا الشهر
او اليوم الحاضر عند ما لا انتهام تقتضيها بعدم امتداد زمان الفعل
ما وراءها فكيف يصح اعتبار ما مبتدأ الزمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء لكن
يتوهم بحسب الظاهر لكن يتقيد بمضاف اي ما رأيته مذ اول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء أي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فإذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو
جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وإذا نصبت بها تكون أفعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به إما لفظا فلانقسامها كالفعل
إلى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله وأما معنى فلأن
معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وكان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف المشبهة على صيغة جمع
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بجمع الكثرة استحسنوا التعبير الأسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغة
جمع القلة والكثرة في الأخرى على أنها إذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ولغاتها لعلها تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إن وأن وكأن
ولكن وليت ولعل أخرها لكونها للإنشاء بخلاف الأربع السابقة
أي هذه الحروف صدر الكلام وجوبا البعض من أولها أي إن قسم من
الكلام إذ كل منها تدل على قسم من الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستدراك والتمني والترجي سوى أن المفتوحة فهي بعكسها أي بعكس ما
قبلها على حذف المضاف بأن يقتضي عدم الصدارة لأنها مع اسمها وخبرها في
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وحتى لو وقعت

فرأت جماعة من الحمام بسطح فقالت ليتما هذه الجماعة من الحمام لنا ونصفها منها منضمة إلى حمامتنا
فعدّى أي حسب وكانت ... ستة وستين فإذا انضم نصفها وهو ثلثة وثلثين إليها تكون
تسعة وتسعين وإذا انضم هذا القدر إلى الحمامة التي كانت لها تكون مائة

199

القدر أشبهت بأن المكسورة في صورة الكتابة وإنما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لأن مجرد
الاستفهام يكفي في ذلك ويلحقها أي بهذه الحروف ما الكافة فتلغى
فتعزل هذه الحروف عن العمل لكن ما الكافة على الأفصح أي على
اللغة الفصحى إنما زيد قائم وقد تعمل على غير الأفصح كما وقع في بعض أشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ أي حين إذ يلحقها ما على الأفعال لأن ما
أخرجها عن العمل فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحا للعمل فأن المكسورة
لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فإذا قلت إن زيدا قائم أخذت
ما أفادت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وأن المفتوحة مع جملتها
مع اسمها وخبرها تجعلها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في
المفرد ومن ثم أي ومن أجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
الجملة أي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد أي في
يقتضي المفرد فكسرت إن ابتداء أي في ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو إن زيدا قائم وكسرت أيضا بعد القول وما يشتق منه لأن
مقول القول لا يكون إلا جملة نحو قال زيد إن عمرا قائم وكسرت أيضا
بعد الاسم الموصول لأن صلة الموصول لا يكون إلا جملة نحو جاء
الذي إن أباه قائم وفتحت أن حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني أن

علم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو
كرهت أن زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع
جملتها مبتدأ نحو عندي أنك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال
كونها مع جملتها مضافا إليها نحو أعجبني اشتهار أنك عالم لوجوب كون المضاف
إليه مفردا و قالوا لولا أنك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لأنه أي
بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا أنك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لأنها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا أنك معاد لك



زعمت أي لولا زعمت أنه معاد لك ولولا أنك قريبتي صدر منك كذلك و
قالوا لو أنك بفتح الهمزة لأنه أي ما بعد لو فاعل للفعل المحذوف والفاعل
يجب أن يكون مفردا نحو لو أنك قائم أي لو وقع قيامك فإن جاز في موضع
التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الأمران أي الفتح والكسر
فإن الفتح على تقدير جعل أن مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على
تقدير جعلها مع جملة مثل من يكرمني فإني أكرمه مما وقع بعد الفاء
الجزائية فإن كان المراد من يكرمني فأنا أكرمه وجب الكسر لأنها وقعت
في موضع الجملة وإن كان المراد من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه أي إكرامي
ثابت له وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد لأنها إما مبتدأ

أو خبر مبتدأ و مثل قول الشاعر إذا أنه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد إذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على أنها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد إذا المفاجأة والفتح على أنها مع ما مبتدأ محذوف
الخبر أي إذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت أرى
زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم قوله أرى على صيغة
المجهول بمعنى أظن وزيدا مفعوله الأول وسيدا مفعوله الثاني وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنه لئيم يخدم قفاه ولهازمه أي
همته أن يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الأذنين جمعهما بإرادة ما فوق الواحد أو بإرادتهما مع ما حولهما والقفا
تغليبا أو شبهه بالجر عطف على إذا أنه عبد القفا أي مثل
ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة أشباهه قولهم
أول ما أقول إني أحمد الله فإن جعلت ما موصولة أو موصوفة
كان حاصل المعنى أول مقولاتي تعين الكسر لأن أول المقولات
أحمد الله لا المعنى المصدري فإن المعنى المصدري أعني الحمد قول
وليس من جنس المقولات وإن جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى
أول أقوالي تعين الفتح لأن أول الأقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى أن المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك

اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف
على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوح في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم
وعمرو فانه في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا في مكسورة حكما على
يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وشرط في العطف على اسم ان المكسورة
مضي الخبر اي ذكرها قبل العطف مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل
ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبلا لا
لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه
خبر المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا تعمل ان الا في الاسم والخبر مرفوع

مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما جوزا ان في مثل
وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر
عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسم كذلك اي مثل ان لانه لا تغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه الابتداء اكد وهو لا يبطل
المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه
بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمروا خارج وبكر
ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم

اذ دخلت على الاسم اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين انّ
نحو انّ في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينها اى بين اسمها
وخبرها نحو انّ زيدا لطعامك آكل وانما خصّ دخول اللام بهذه الصورة
لانّ فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني انّ المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم انّ دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكنّ على اسمها او خبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغيّر معنى الجملة لا توافق الا
مثل انّ في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف انّ المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف
كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وهذا لم يذكره صريحا واللام على
كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في
مثل ان زيد لقائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولانّ
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعرابه لفظا لكون اعرابه تقديريا او مبنيا
خلافا لمذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها
اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل

وفعل من افعال المبتدا اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر
لا غير مثل كان وظنّ واخواتهما لانّ الاصل دخولها على الاسماء فاذا
فاتها ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتدا والخبر فانّ اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول
الشاعر ... ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب في تقديره انّ مشابهتها بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلّا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه ترجيح الظاهر
الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشأن حتى يكون اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرا لها فيكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة
فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان

قال صاحب المنتهى ان الكاف والتاء مكسورتان على انهما خطاب لامرأة يعني فراقك اشق علي من كل شديد ووصلك الي احب من كل محبوب ومع لا ابخل بما سألتني حتى سألتني فراقك لاجبت وذلك مبالغة في ارضائه اياها وقال شارح ابيات المفصل الرواية بتذكير الضمائر والمعنى يصف نفسه بالجود حتى لو سائل الفراق للحبيب مع افراط محبة لاجابه الى ذلك كراهة رد السائل حلبي

اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يعادل العمل في الظاهر
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل المفتوحة الى
على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال
المفتوحة في غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة
في الخبر السوى نحو قوله اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة والتي في المذكورة في هذا الخبر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا
يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من
النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فلن
يجتمع مع كل منهما فلا نفرق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الا ستقبال

قوله يعلمون ان لا يرجع اليهم
قولا انه لا يرجع اليهم كلاما ولا
يرد عليهم جوابا وقرئ برجع
بالنصب وفيه ضعف لان
ان الناصبة بعد افعال اليقين
قاضي

الاستقبال في المخففة والا في المصدرية واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا ففي المصدرية والا ففي المخففة وكان
للتشبيه اى لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان
الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم ان
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان
خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتح الاخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيه ضمير
الشان مقدر على ما هو كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعد
الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل نوعا لها [illegible]
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك اى رفع توهم

يتحول من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا
ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن
لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي
تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد
يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا غائب
وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا
ومعنى فاوجبت تجريدها للابتداء ان وان المخففتين فليس هاهنا اجريتا
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له
شاهدا او يجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة
واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاعتراضية اظهر وليت للتمني
لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المفعولين بناء على
ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام
فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزئين
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام

كانه قيل كيف يستعمل لعل في كلام الله تعالى وهو للترجي يستلزم جهل العاقبة والله تعالى منزه عن الجهل فاجاب بقوله واما قوله تعالى لعل الساعة قريب فهي للترجي للعباد والمعنى ... كونها على توقع قرب القيمة ... ان لا ينبغي ...

الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال
وهو العامل فيها ويجوز ان يكون معنى التمني في يكون حالا عن الايام
من الخبر المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا كانت حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب و الغالب
هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية
وانشد الراغب في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كما قال المحشي في شرحه
يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث
بالياء ولعل مراد المحشي بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا
يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم
بوجود الجر بها او نحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة
ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعند بعضهم اي المغترة هما وعند الاكثرين انما تعد عاطفة بيانا لما قبلها
كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست

وما جاءني زيد بل عمرو

فان قلت لم ابتدأ بذكر الواو قلت لانها هي الام في هذا الباب لان هذا الباب لاثبات الاشتراك والواو دلالتها على مجرد الاشتراك وسائر الحروف يدل على معنى زائد على الاشتراك الا ترى ان الفاء توجب الترتيب و او توجب الشك فلما كان في تلك الحروف زيادة على حكم العطف صارت في الفرع كالمركبة والواو مفرد والمفرد قبل المركب شرح معتصر

ههنا الا ان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما
منها فصيح مطرد في كلامهم لانها لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع ههنا ان
لا يكون لاحد الشيئين او للاشياء كما في او واما ولكن المراد الجمع في المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل من زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل في كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق اي لا ترتيب فيها بين
المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
فالفاء للترتيب او للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق
الترتيب معقودة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها
جزء قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة او
الضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والوقف بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في

في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزءا من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم
بالانبياء عليهم الصلوة والسلام وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم الركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان
يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الآخر يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع
اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا
انها لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الآخر فان الاصل في حتى اما يكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا بل انما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا منها لان ادراك الاجزاء في تعلق
الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوقوع من ادراك الجزء المجاور وهكذا في
بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه

وعدم الحاجة اليها ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل
المجاز ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام لكل من الحروف
الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور فان كون
ذلك الاحد منهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما
هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النهي لا
من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يليها
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان وليا ام لكن الاخر
لا يلي الهمزة هذا اما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز
حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت
زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح نوع الرجح الشريعة
وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خط هكذا يليها احد
المستويين والاخر الهمزة على الافصح وحق ثم ضعف ارايت زيدا ام

عمرا لا يجيء ان الحكم بضعفه لنزوله عن مرتبة الافصحية الى الفصيح غير
مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص
ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمة
اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي
بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او
اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنعم كليهما لاحتمال الخطاء
في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما اخر وجعل الاشارة في كل موضع الى شرط اخر لا
عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف عليه
كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف
لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول مثل
الهمزة للشك في الكلام والواقع قبلها اخبار مثل قولك انها لابل ام شاة
اي ان المنقطعة التي اداتها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او في اخرى فاستفهمت

عنه بقولك أم شاء اي بل أهي شاء وأما الاستفهام كما تقول أزيد
عندك أم عمرو اي بل أعمرو حين تقصد الإضراب عن الاستفهام الأول إلى
الثاني وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما اي غير مستعمل إلا معها يعني
إذا عطف شيء على الآخر بإما يلزم أن يتقدم المعطوف عليه أولا بإما
ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو جاءني إما زيد وإما عمرو ليعلم من أول الأمر
أن الكلام مبني على الشك جائزة مع أو يعني إذا عطف شيء على آخر بأو
يجوز أن يتقدم المعطوف عليه بإما نحو جاءني إما زيد أو عمرو ولكن لا
يجب نحو جاءني زيد أو عمرو وذهب بعض النحاة الى أن إما ليست من الحروف
العاطفة والإلام يقع قبل المعطوف عليه وأيضا يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي أيضا للعطف يلزم إيراد عاطفين معا ويكون
أحدهما لغوا والجواب عن الأول أن إما السابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك في أول الكلام كما عرفته وعن الثاني أن
الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها على إما الأولى وإما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد إما الأولى فلكل منهما فائدة أخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لأحدها معينا اي لنسبة الحكم
إلى أحد من الأمرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا
تنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه

عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو جاءني زيد بل
عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على أن
لا المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا
بعدمه والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وهذا حرف
بكلمة بل وأما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فذهب بعضهم إلى أن كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف
اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم إلى أنها
تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه نحو ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد إما في حكم المسكوت عنه او
المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعمل بدونه فإن كانت
المفرد على المفرد في نقيضه لا فيكون لإيجاب ما انتفى عن الأول فتكون لازمة
لنفي الحكم عن الأول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وإن كانت في عطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإثبات فبعد النفي لإثبات
ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف
التنبيه ألا وأما ويا يقصد بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب

في ما يلقيه المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو ها
وها ذاك وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف بالقرب
من غير زيادة ولها اي وا ما قريب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الايجاب
نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف في تعيين وجه
تحدده الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او
نفيا في جواب اقام زيد اي نعم قام زيد وفي جواب الم يقم زيد اي نعم لم يقم
زيد وبلى في جواب الم يقم زيد اي بلى قام زيد وفي جواب الست بربكم
انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للايجاب

المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر في هذه الآية الوقف على بلى قال
يا زيد ليس لي عليك الف درهم وقال ان نعم يكون اقرارا و
مقام التقرير الايجاب بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي
المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى
جوابا لمن قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به في اذن المتعقب
النفي الا بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في
جواب اقام زيد بلى قام زيد اي ايضا بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن
مالك ان اي بمعنى نعم وهو اخص لما ذكره المحقق ويلزمها القسم اي لا
يستعمل الا مع اسم القسم او مع ذكر فعل القسم فلا يقال او اقسمت اي و
فلا يكون المقسم به الا الرب وانه ولعمري تقول اي وانه واي و
ربي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض
تصديق الخبر كقولك اجل او جير او ان لمن قال اتاك زيد او يأتيك
قد اتى ولم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله راكبها
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ...

كقولك اي والله للقائل اقام زيد اي قد قام صح

كقولك اجل للقائل قد اتاك زيد اي قد اتى صح

شفاء من جوى حبهن ان اللقا اي نعم اللقا شفاء للحب فجيرها في
الموضعين خلاف ما ذكره المحقق من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع
الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا
لانه لا فايدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها مهيأة لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفايدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا
في كلام البارى سبحانه وهي ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما
ان رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان
جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد لقمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على
تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج

بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما
شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت
وقيل ما فيها للابهام نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا
اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم
القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم
بحيث يستغني عن القسم فبرز ذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور والحور الهلاك
جمع حاير اي ما لك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي
حرفان يفسر بكل منهما من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما
تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة بما في معنى القول

اي بفعل متضمن معنى القول مقدّر المطّرد في الظرف عن ... عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول ففي
نحو تفسّر في الأكثر الا مفعولا مقدّرا للفظ غير صريح القول مؤدّ معناه
قوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله أن يا إبراهيم تفسير للمفعول
نادينا المقدّر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت
إليه أن ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فأن حرف دالّ على أن ائت تفسير
للمفعول به المقدّر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الّا ما أمرتني به أن اعبدوا
الله فقوله أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي أمرتني معنى القول وليس
تفسيرا لما في قوله ما أمرتني لأنه مفعول لصريح القول وقد يفسّر بها
المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا الى أمّك ما يوحى أن اقذفيه
فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لأوحينا
حروف المصدر ما وأن المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة
فالأوّلان اي ما وأن المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة
وقولك أعجبني أن خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوّزه غيره بعد الاسمية قال الشارح الرضي وسوّى

الحقّ وإن كان قليلا لما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية وأنّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كففت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انّما تدخل
وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو أعجبني أنك قائم اي قيامك
او ما في معناه نحو أعجبني أنّ زيدا أخوك اي أخوة زيد فإن تعذّر فبلفظ
الكون نحو أعجبني أنّ هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلّا وألّا
مشدّدتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لتدلّ على أحد أنواع الكلام
متصدّرة لتدلّ من أوّل الأمر على أنّ الكلام من ذلك النوع ويلزم
الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلّا ضربت زيدا او
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلّا زيدا ضربته وهلّا زيدا تضربه ومعناه إذا
دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع
الحضّ على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الأمر ولا يكون
في الماضي الذي قد فات إلّا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك
في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقّع والتقريب قد سمّي بها لمجيئها لهما فإن
هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق
ثم إنه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال

مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن طلب واقعا عن قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة فهي اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس للتقليل اي بمعناه الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك وتجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بتّ ساهرا ومنها حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لانهما على احد انواع الكلام كما مر وقد تدخلان
على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على الاسمية سواء كان الجزء فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية جزؤها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته

وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي
التصرف فيها باعتبار اصليتها لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت
لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما
هي عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا
الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن
منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية
وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
قصد الاستفهام عن احد الامرين لتعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة
التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع
هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة متعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول
اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن بادخال الهمزة على ثم والواو والفاء
من الحروف العاطفة دون هل اي بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر الكلام كما مر
فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان

على المستقبل وفي بعض النسخ فإن للاستقبال ولو للمضي ومعناه أن إن
للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي نحو إن تكرمني أكرمك وإن
أكرمتني أكرمك فمعنى المثال الثاني كمعنى المثال الأول يعني إن وقع
منك إكرام في الاستقبال وقع مني أيضا إكرامك فيه وكذلك لو للمضي على
أيهما دخلت لو ضربت ضربت ولو تضرب أضرب بمعنى واحد أي لو وقع
منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضا وقد تستعمل لكن في
المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم واعلم أن
المشهور أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهذا هو لازم معناه
فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي لحصول أمر آخر مقدر فيه
وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
لأجل انتفائه انتفاء ما تعلق به أيضا فإذا قلت مثلا لو جئتني
لأكرمتك فقد علقت حصول الإكرام في الماضي لحصول مجيء مقدر فيه
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الإكرام مسببا لانتفاء المجيء في
زعم المتكلم واشتهار لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على
لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن لو ههنا تدل على لزوم الفساد
لتعدد الآلهة وعلى أن الفساد منتف فعلم من ذلك انتفاء التعدد

بحسنها وشمائلها والواو للحال ولو بمعنى إن وصلية قاضي

قوله ومن هذا الاستعمال توهم المصنف قد صرح المصنف بخلافه فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والسبب قد يكون أخص من المسبب فلا يلزم من انتفاء المسبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه عصام

ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفاءين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا جهة هناك للاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم لك بل قصدك اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فربطا ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمه الاكرام وتلزمها اي ان ولو الفعل لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان في الاصل ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا وليس تاكيدا للفاعل في الفعل المحذوف لانه حذف الفعل والفاعل بعده من ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل لو ذهب في قولهم لو انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليها فاعل الفعل

لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه استدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج سبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة مختصر

لفظا

كقوله ولو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو قدر عدم الخوف فيه على هذا التقدير لم يعصه فكيف يعصي عند الخوف ومنه قوله ولو اسمعهم لتولوا

لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس مطول

للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة

وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع

يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون

الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال

لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لابد له من خبر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على

معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع

عوض من حيث اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالعوض وهذا اذا كان الجزء مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان

كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد

لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الجزء كقوله تعالى ولو ان ما في

من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع فعله في موضعه واذا

تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيه تركيب

لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم جزء الشرط عليه

الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع رفع

بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط

اي الشرط الجواب حيث يبطل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكذا الجواب

الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون

مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه الخبر عليه

وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني لاتيتك مثال للماضي

لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لا اكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء

الكلام بتقديم الشرط عليه او جزءه اي تقديم جزء الشرط جاز ان يعتبر القسم

ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز

ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان

تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز الغاء

المعنى الثاني القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف على

هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار

التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه وان

اتيتني والله لا يتيك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي

على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة

اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول

هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا

نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه

فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه

في كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف في بيان الاعتبارية
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقدم المثال الثاني على الاول لكنه
اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللف على
نشر بهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالتلفظ به اذ
كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي ولان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فانه
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما
بحذف النون او لا به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة
جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب
وحق اما التفصيل الجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حينئذ يكون
ضد الجزء المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في



في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير
مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون المتشابه اليها والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها
وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها
لتبين اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز
او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على
الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
التقديم لما يمتنع تقدمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو اي ما وقع بينها
فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان
تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما واوسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط فصار

يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لأمّا حاجة جواز التقديم
أصلاً وقيل القائل المازني إن كان ما يتوسط بين أمّا وفائها جائز
التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل الأول
وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء قدّم على الفاء والّا اي وإن لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل امتنع الّا لمانع آخر مثل أمّا يوم الجمعة
فإنّ زيداً منطلق فإنّ مانع جزء إنّ لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو أن يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل جوّز بين أن
لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين أن يكون فجعل لأمّا قوّة رفع حكم الامتناع
عن الأول دون الثاني هذا تقرير الكلام إذا كان ما بعد أمّا منصوباً وأمّا
إذا كان مرفوعاً نحو أمّا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الأول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق أقيم أمّا مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين
أمّا والفاء لما ذكر فصار أمّا زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء لا كما
أوّلاً وعلى المذهب الكوفي مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق أقيم أمّا مقام
مهما وحذف فعل الشرط فصار أمّا زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
وأمّا تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على أن يكون زيد مرفوعاً بأنه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على أن

أن يكون يوم الجمعة منصوباً بأنه مفعول به للفعل المحذوف فوجّه غيره
كما مرّ مع أنه يوهم جواز أمّا زيداً فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المعلوم المخاطب وجواز أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف
وأمّا مثّل المصنّف بما يكون الواسطة بين أمّا وفائها منصوبة والمنع
لظهور احتمال كونها مرفوعة لكن تنبّه. حرف الردع كلّا وهو الزجر
تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلّا ردعاً لك اي ليس الأمر
كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي إجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلّا اي لا يأتي ذلك وقد جاء اي كلّا بمعنى حقّاً والمقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلّا إنّ الإنسان ليطغى وإذا كان
بمعنى حقّاً جاز أن يقال إنه اسم بني لكونه لفظه كلفظ كلّا التي هو
حرف ولمناسبة معناه لمعناه لأنك تردع المخاطب بتحقيق لضلاله عمّا يقوله لكن
النحاة حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى حقّاً أيضاً لما فهموا من أنه يؤتى
به لتحقيق مضمون الجملة كما لقصدوا دبأنّ فلم يجرّد ذلك عن الحرفية
التأنيث الساكنة لا المتحركة لأنها مختصّة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون
من أوّل الأمر علامة لتأنيث المسند إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ما
لم يسمّ فاعله وإنّما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لأنّ أصل

الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيته من اول الامر يكون بهذه
على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما
لحقته فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقي فخير اي فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انه ذكرها
فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام
فائدة تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
اي هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه اي علامة التانيث لان تانيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية
الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قال النحاة ولا امتناع
من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها وللفائدة
مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا مقدما
المؤخر والغرض كون الجزء منها التنوين في الاصل مصدر نونته اي
نونا فسمي به ما ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه و

عروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصادر احداثا
وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة
على الاول وهي شاملة نون من لدن ولم يكن واخواتها فاخرجها بقوله
تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمة لا انها حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من
متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة
والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل
لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون
في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تبعيتها لها في
التلفظ العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي
كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتحقق
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فاذا انسلخ العلمية وانا لا ارى

بمعناه ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في
رجل يفيد التنكير ايضا فاذا حملته على التخصص تخصص للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كقوله
اي يوم اذ كانوا فاليوم مضافا الى اذ واذ كان مضافا الى الجملة التي بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فزيد التنوين في آخره
للمقابلة وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث
والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما معرفة ولا تنوين
العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر
الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لا لامعنى منا محمل التنوين عليه
والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يحصل
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبر لحاقه اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقه الكلم الوا

الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا لكنا نجد من احكام الغناء لان
محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل بنغم المغني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة
وهي ما كانت رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قول
قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي من فحول شعراء الاسلام
الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
عند هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
التنوين نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتبعه
رؤبة بن العجاج
امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن
مد الصوت بها حركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق به النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان

الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لا انه معناه الترنم لما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء
معنى من المعاني على تنوين الترنم في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة
المعرب فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر في اعتبار الوضع فيه
بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة
بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
فهو نحو هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاء رجل ابن زيد وزيد
ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد
ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث كانت لئلا تلتبس
ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد ضربان خفيفة
ساكنة لانها خفيفة والاصل في البناء السكون ومشددة لثقلها
وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع

اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ
فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي نون التأكيد بالفعل
في المضارع نحو يضربانّ
المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد
والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض
نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في
جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التأكيد
في النفي فلا يقال زيد ما يضربنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز
قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التأكيد في جواب القسم اي في
المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون مع صلاحيته له
وفي قوله لزمت اشارة الى ان مزيد نون التأكيد فيما عدا المثبت
غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التأكيد في مثل اما تفعلنّ اي
الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا
لئلا ينتقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع غير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء
الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة

لان النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة
لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون
المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوحة طلبا
للخفة فلا هذا اي ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث و
غير ما ذكر فقوله تقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان الخ
الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعل مغتفرا كما في الوقف وليس كذلك فيجيء عند الا
وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة
حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان التنوين حكمها مع المتصلة

وجمع المؤنث ما ذكر وفي غيرهما على قسمين اما مع ضمير بارز وهو شيئان
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا القوم وارموا الغرض وكذا اغزن
وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمت مع المنفصل نحو اخشوا
الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرت مع المنفصل تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها
الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما في المتصل
اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كا
ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترى
هذا امثال لغير البارز الذي تحرك لانه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل
ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم
الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال لما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون
واغزن عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزن



بوزن الواو المحذوفة كما يؤذن مع ضمير التثنية في اغزوا اذا اغزون في اغزوا
بحذف الواو المضموم ما قبلها لاجل اغزوا القوم واغزن بحذف الياء
المكسور ما قبلها لاجل اغزي القوم وهذه الامثلة وضعت على ترتيب
مر بيان الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة
تحذف للساكن اي لالتقائها بالساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ
للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون
الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما حركوا التنوين
فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عما يدخل
الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في
حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما
التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا
واغزي بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله
لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل للازم مزية

مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تبدل
الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت
واصابني خير وجئتم يا بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا ولا تجعل
من نتيجة شرور ناخيرا واجعل نونات تعليمنا خفيفة كانت او ثقيلة
في مواقف الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلال كافية وعن مجرة انتقام
الجهال شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد اتفق الفراغ
من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاغراض من
الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في
سلك شهور سنة سبع وسبعين وثمانمائة قد وقع الفراغ من تحريره بعون
الله تعالى وحسن تيسيره في اواخر شهر ذي الحجة على يد اضعف العباد في البلاد
واحقرهم والى رحمة ربه افقرهم محمد بن روشن عفا عنهما الله تعالى بلطفه الخفي
والمرشد شفاه الله تعالى من فضوح العيوب وسقاه من فتوح الغيوب
بحرمة نبيه محمد الوحيد في جماله والفريد في كماله انه اجل مسئول واكرم مأمول

والحمد لله رب العالمين سنة ١٠٨٨

دهين افيون دالحه ٢٢

اعلم ان كل تاء اذا وقعت في الافعال تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة واذا وقعت في الاسماء وان كانت متحركة تكتب بصورة قصيرة نحو هند ضاربة وان كانت ساكنة تكتب بصورة طويلة نحو نعمت وغزت وفضيلت وان كانت سكونها بالهاء تكتب بصورة ة نحو عالية وهادية وان كانت في الجمع بالالف والتاء تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة كما لا يخفى

واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء